وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي –جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

دراسة أثر تغيرات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2018

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:

كريمة وجعي

هاجر عجرود

إشراف الأستاذ:

د. منير لواج

لجنة المناقشة

نجيب قاماش	جامعة جيجل	رئيسا
الدراجي شعوة	جامعة جيجل	ممتحنا
منير لواج	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2021–2022

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي –جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

دراسة أثر تغيرات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2018

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:

كريمة وجعي

هاجر عجرود

إشراف الأستاذ:

د. منير لواج

لجنة المناقشة

نجيب قاماش	جامعة جيجل	رئيسا
الدراجي شعوة	جامعة جيجل	ممتحنا
منير لواج	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2021–2022

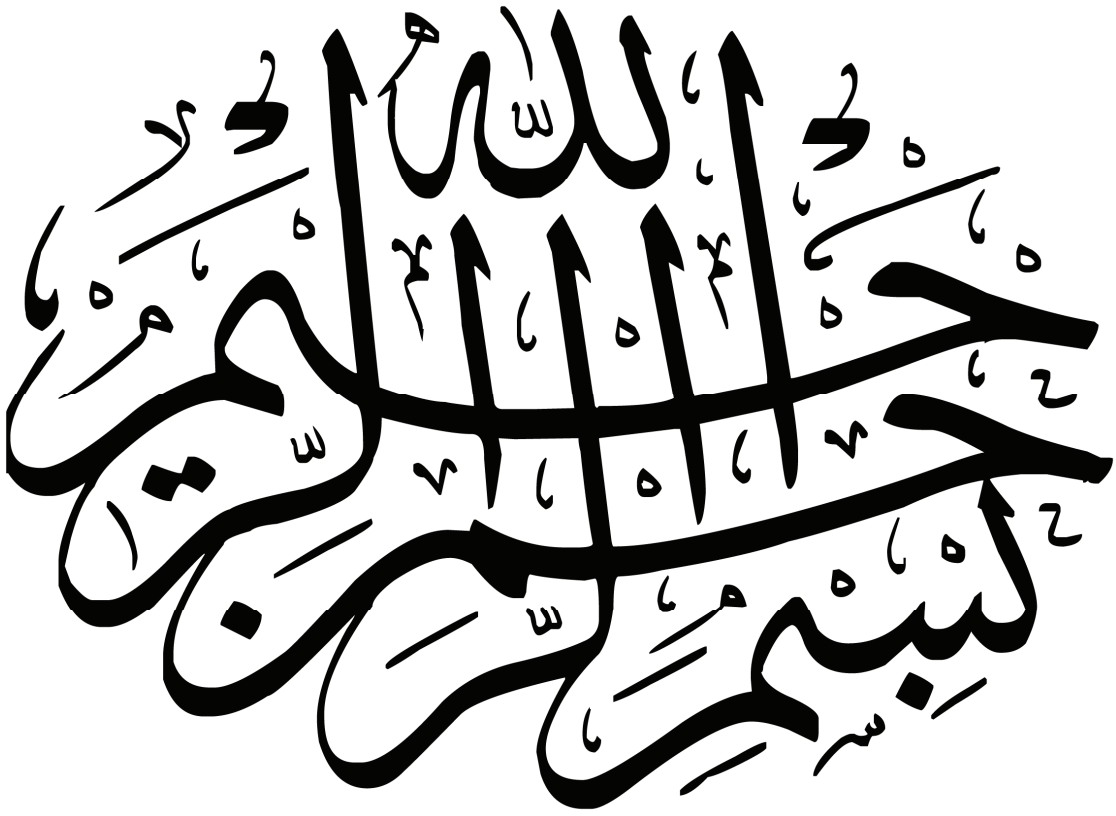
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

نشكر الله شكر الشاكرين ونثني عليه عدد ما كان وعدد ما يكون على توفيقه لنا وتسهيل الصعب أمامنا

كما نتوجه بالشكر للأستاذ الفاضل " **الدكتور لواج منير**" على كل كلمة أو نصيحة أو معلومة

كما لا يفوتنا أن نشكر كذلك كل من مدّ إلينا يد العون من قريب أو من بعيد

ونسأل الله عز وجل أن يجزيهم عنا خير العطاء.

الإهداء

إلى من ترعرعت بين أحضانها، إلى من رافقتني بإطلالتها البهية وقلبها الحنون

أمي أطال الله في عمرها ومنحها الصحة والعافية

إلى من اعتزل الحياة، وبقيت روحه تؤنس وحدتي وتنير ضالتي

أبي رحمه الله وجعله في جنات النعيم

إلى إخوتي وأخواتي وخالتي "**نورة**"..... حبا وتقديرا

إلى كل أهلي وأصدقائي وأحبتي ولكل روح طيبة شاركتني بدعائها

اهدي ثمرة جهدي

وجعي كريمة

إلى اللّذين بطاعتهما أوصى الرحمان وببرهما ندخل الجنان

إلى من كان لهما الفضل في تربيتي وتعليمي

إلى "**والديّ الكريمين**" حفظهما الله وأطال في عمريهما

إلى من وقف بجانبي وشجعني على مواصلة مسيرتي الدراسية "**عصام**"

و إلى نفسي

اهدي ثمرة عملي هذه

هاجر عجرود

المحتوى	الصفحة
الشكر	**I**
الإهداء	**II**
فهرس المحتويات	**IV-III**
فهرس الجداول	**VII**
فهرس الأشكال	**VIII**
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: مفاهيم حول الأسواق والأسعار النفطية العالمية	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية الأسواق العالمية للنفط	08
المطلب الأول: تعريف السوق العالمية للنفط وخصائصها	08
المطلب الثاني: تطور السوق العالمية للنفط	09
المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة في السوق العالمية للنفط	10
المبحث الثاني: عموميات حول الأسعار النفطية العالمية	12
المطلب الأول: تعريف وأنواع السعر النفطي	12
المطلب الثاني: أساليب تسعير النفط في السوق العالمية للنفط	14
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط	16
المبحث الثالث: عموميات حول النفط	18
المطلب الأول: تعريف النفط وخصائصه	18
المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية	21
المطلب الثالث: استخدامات النفط والنظريات المفسرة له	22
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول	
تمهيد	27
المبحث الأول:الدول المصدرة للنفط	28
المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية للدول المصدرة للنفط	28
المطلب الثاني: منظمة الأوبك	29
المطلب الثالث: منظمة الأوابك	32
المبحث الثاني: إجراءات الدول للتحكم في أسعار النفط	33
المطلب الأول: سياسة الدول المصدرة للنفط (منظمة الأوبك)	33

المطلب الثاني: سياسة الدول المستوردة للنفط (منظمة الطاقة الدولية)	34
المبحث الثالث: اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي	36
المطلب الأول: تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة (2000-2018)	36
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط	39
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط	47
خلاصة الفصل	56
الفصل الثالث: دراسة تحليلية- استشرافية لأثر تقلبات أسعار النفط على الجزائر للفترة (2000-2018)	
تمهيد	58
المبحث الأول: النفط في الجزائر	59
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن النفط في الجزائر	59
المطلب الثاني: مكانة وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	62
المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية في الجزائر	64
المبحث الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري	68
المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي	68
المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على قيمة الواردات ومعدل البطالة	71
المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف والإنفاق الحكومي	73
المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر	77
المطلب الأول: الاستثمار في الطاقات المتجددة	77
المطلب الثاني: تشجيع وتطوير السياحة	79
المطلب الثالث: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	82
المطب الرابع: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	85
خلاصة الفصل	89
خاتمة عامة	91
قائمة المراجع	95
الملخص	101

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطورات أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2011-2016)	38
02	تطورات أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2017-جانفي 2018)	38
03	مقارنة البترول الجزائري ببعض أنواع بترول الأوبك	63
04	تطور الاحتياطات النفطية الجزائرية المؤكدة خلال الفترة (2000-2018)	64
05	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	65
06	تطور حجم الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	66
07	شبكة أنابيب نقل المحروقات الجزائرية	68
08	تطور الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2018)	69
09	تطور النمو الاقتصادي وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2018)	70
10	تطور قيمة الواردات وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2018)	71
11	تطور معدل البطالة وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2018)	72
12	تطور احتياطي الصرف وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2018)	73
13	تطور الإنفاق الحكومي وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2018)	75
14	مراحل برنامج الطاقة المتجددة	79
15	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة مساهمتها في التشغيل إلى إجمالي العمالة المشتغلة خلال الفترة (2000-2018)	83
16	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2007-2017)	84
17	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2009-2018)	85
18	مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2011)	86
19	التنويع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المصرح بها خارج قطاع المحروقات في الفترة (2002-2011)	87

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	40
02	التعديلات في توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منذ أكتوبر 2017	40
03	التغيير في الإنفاق والإيرادات غير النفطية	42
04	عناصر الإنفاق	43
05	نمط استهلاك الديون الدولية	44
06	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	45
07	محركات النمو، 2018: الصادرات والاستثمار يكملان الاستهلاك	48
08	الطلب الخارجي داعم للنمو	48
09	معدل بطالة الشباب ونسبة النساء خارج قوة العمل، 2017	50
10	احتياطات البنوك المركزية ورصيد الحساب الجاري	52
11	التغير في الإنفاق الحكومي والإيرادات	52
12	تقليص عجز المالية العامة، 2017 و2018	53
13	التضخم	54

المقدمة العامة

يلعب النفط دورا محوريا في العالم، فهو ليس عاملا للطاقة فحسب بل هو أيضا موردا اقتصاديا استراتجيا، ويعتمد عليه جميع الأشخاص في حياتهم اليومية وفي مختلف المجالات. أدت الموارد وتكلفتها المرتفعة مقارنة بالنفط إلى فشل محاولات تحويل الاقتصاد العالمي من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد جديد يعتمد على أنشطة الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة إلى الفحم وغير ذلك، ومن هذه المنصة ازدادت الأهمية كما زاد الطلب على النفط.

تخضع أسعار النفط إلى تذبذبات وتقلبات صعودا ونزولا نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها، ويمثل التقلب السعري للنفط احد أهم قضايا العصر وهو بمثابة تحدي يواجه مختلف الدول بصورة مختلفة. فالتغير في السعر النفطي كفيل بإحداث أزمة نفطية وشل اقتصاديات العالم سواء كانت متقدمة أو قائمة بشكل يمكن أن يوصف بالكلي على الإيرادات النفطية أو اقتصاديات قائمة بذاتها (ويتضح ذلك من خلال ما مرت به أسعار النفط من هزات منذ السبعينيات إلى يومنا هذا تارة بالهبوط وتارة أخرى بالارتفاع والتي نتجت عنه آثار سلبية أو إيجابية على التوازنات الداخلية والخارجية). وقد حاولت الدول المنتجة التفاوض مع دول الشركات الكبرى والدول المستهلكة من اجل تحسين السوق العالمية للنفط وحماية ثرواتها النفطية لكونها موردا ناضبا، ولكنها لم تنجح وهو الأمر الذي دفعها إلى إنشاء منظمة الأوبك من اجل الحماية والدفاع عن ثرواتها الطبيعية والتي أصبح لها دور فعال في تحديد الأسعار النفطية.

ويعتمد اقتصاد الجزائر بدرجة كبيرة على النفط، لذا فان تقلبات أسعار النفط تؤثر بدرجة كبيرة على مؤشرات النمو الاقتصادي فيه.

1. إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق فإننا ارتأينا أن السؤال الذي يطرح كإشكالية رئيسية لهذا البحث هو كالتالي:

ما هي آثار تقلبات أسعار النفط على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالنفط، وما هي مكانته في الاقتصاد الوطني؟
- ✓ ما هي العوامل المحددة لأسعار النفط؟
- ✓ ما هي مختلف التطورات التي شهدتها أسعار النفط؟
- ✓ كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري؟

2. فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- ✓ يعتبر النفط سلعة إستراتجية هامة في العالم لكونه حلقة وصل الاقتصاد العالمي ويعتبر مصدر الريع الذي تعتمد عليه الجزائر في تلبية وتغطية أهدافها وسياستها التنموية.
- ✓ يتحدد سعر البترول نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في الأسواق العالمية.

✓ لطالما تميزت أسعار النفط بالا استقرار وحدة التقلب، وهو ما كان له عظيم الأثر على مختلف الاقتصاديات العالمية.

✓ يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات ولذلك فتقلبات أسعار البترول لها تأثيرا كبيرا على مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد الدولي، إضافة إلى أن الثروة النفطية تعتبر أهم عنصر في المعادلة الاقتصادية للدول المصدرة كما أن استقرار أسعار النفط يؤدي إلى استقرار اقتصاد الدول المصدرة، وتذبذب أسعاره يؤدي إلى حدوث خلل في اقتصاد الدول المصدرة. كما أن النفط يحتل المكانة الرئيسية في الاقتصاد الجزائري، وعليه فبما أن النفط مورد ناضب وزائل، وجب التفكير في استراتجيات بديلة له سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية القطاعية، يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع الدولي بصفة عامة وللجزائر بصفة خاصة.

4. أهداف الدراسة

تهدف دراستنا أساسا للإجابة على الإشكالية الرئيسية ومحاولة استكشاف السوق العالمية للنفط، من خلال تسليط الضوء على تطورها التاريخي، والسعر النفطي والعوامل المؤثرة فيه وذلك من خلال عرض الخلفية النظرية المرتبطة بموضوع البحث من خلال مقاربات الباحثين والكتاب المتعلقة بسوق النفط ومختلف العوامل التي تؤثر في تقلبات أسعاره. بالإضافة إلى محاولة قياس أثر أسعار النفط على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وذلك بتقديم بعض الإحصائيات والمعطيات الرقمية عن التقارير الرسمية لبعض الهيئات ذات العلاقة بموضوع النفط ومختلف المتغيرات التي تحدد سعره.

5. منهج الدراسة

بالنظر إلى موضوع الدراسة وبهدف التوصل إلى نفي أو إثبات الفرضيات سنقوم بالاعتماد في الجانب النظري على **المنهج الوصفي** وكذلك **التاريخي**، من اجل وصف وسرد الوقائع الماضية وربطها بالحاضر وذلك من خلال تتبع الوقائع التي شهدتها سوق النفط العالمية وأسعار النفط ومراحل تطور قطاع النفط في الجزائر، و**المنهج الوصفي التحليلي** الذي يسمح بعرض الجانب التطبيقي من خلال جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بشكل من التفصيل والذي يعتبر الأنسب في تحليل العلاقة بين أسعار النفط ومؤشرات النمو الاقتصادي.

6. أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى جملة من الأسباب الشخصية والموضوعية نوردها فيما يلي:

✓ كون الموضوع يندرج ضمن إطار التخصص الذي نزاول دراستنا فيه.

✓ نظرا لأن الاقتصاد الوطني يعتمد كليا على ما يجنيه من قطاع المحروقات و التقلبات الحاصلة في هذا الأخير تنعكس بالإيجاب أو بالسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الجزائرية.

✓ نظرا لكون قطاع المحروقات الذي يعتبر قطاع حساس، حيث أصبح هذا الموضوع محل اهتمام كل الاقتصاديين.

7. حدود الدراسة

✓ **حدود موضوعية:** تم التركيز على أثر تقلبات أسعار البترول على الدول المصدرة.

✓ **حدود مكانية:** ركزت هذه الدراسة على بعض اقتصاديات الدول المصدرة للنفط والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

✓ **حدود زمنية:** تمت دراسة أثر تغيرات أسعار البترول على الدول المصدرة، أين ستتركز الدراسة التحليلية على حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

8. الدراسات السابقة

هناك مواضيع ودراسات، تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا أو تطرقت إلى أحد متغيرات دراستنا والتي نجد منها:

✓ دراسة شباب سيهام بعنوان **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة –دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)** عبارة عن أطروحة دكتوراه في تسيير المالية العامة، من جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، هدفت هذه الدراسة إلى إدراك وفهم آليات تسعير النفط في السوق العالمية، مع تتبع مسار تطور أسعار النفط منذ اكتشاف النفط كسلعة تجارية إلى غاية عام 2016، ومحاولة التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط في السوق الدولية، وإبراز المكانة الإستراتجية التي يختلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال إبراز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام، إجمالي الصادرات وكذا دوره في تكوين الاحتياطات الأجنبية، إضافة إلى اقتراح بعض السبل الكفيلة بمواجهة التأثيرات غير المرغوب فيها لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.

✓ دراسة سمية بلقاسمي ومنال بلقاسم بعنوان **تقلبات النفط على النمو الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي للدول المصدرة- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2014)** نشرت في مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة الحاج لخضر باتنة، والهدف من هذا البحث هو دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط وبشكل خاص على النمو الاقتصادي الجزائري باعتبار الجزائر من البلدان الأقل تنوعا من صادراتها حيث تعتمد بشكل أساسي على تصدير سلعة واحدة وهي المحروقات. وقد كانت النتيجة المتوصل إليها هي وجود اثر مباشر قوي لهذه التقلبات على النمو الاقتصادي ما يعني تبعية الاقتصاد الوطني لأسعار النفط، فعلى الرغم من الأثر الإيجابي لزيادة أسعار النفط من خلال زيادة العوائد المالية وما يترتب عنها من ازدهار في الحياة الاقتصادية في كافة الميادين، إلا أن الأثر الثاني في حال

انخفاض أسعار النفط يعتبر سلبيا نظرا لانخفاض العوائد المالية وما يرافقها من تدهور في معدلات النمو الاقتصادي المحلي.

✓ دراسة دغموم هشام وقبايلي عبد النور بعنوان **دراسة تقييمية لتأثير تقلبات أسعار النفط على استقرار مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2019)** نشرت في مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر3، وتهدف هذه الدراسة لتقييم مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية السياسية والاجتماعية المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال فترة الدراسة، في جعل استقرار مؤشرات اقتصادها الكلي تتحقق بعيدا عن التأثر بتقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال دراسة وتقييم التطورات الحاصلة في المتغيرات الأساسية التي تتعلق بالموازنات الداخلية والخارجية لاقتصاديات الدول. وقد توصلت هذه الدراسة إلىأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي هش يتأثر إلى حد كبير بأسعار النفط، فإذا انتعشت أسعارها انتعش الاقتصاد وتعافى، وفي المقابل إذا تهاوت أسعار النفط اهتز توازن الاقتصاد وبدأت معه مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي بالتراجع.

9. خطة الدراسة

لانجاز هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول أساسية خصصناها كما يلي:

✓ الفصل الأول تحت عنوان مفاهيم حول الأسواق والأسعار النفطية وقد قسم إلى ثلاثة مباحث حيث نجد المبحث الأول جاء بعنوان ماهية الأسواق العالمية للنفط، والمبحث الثاني خصص للتأطير النظري لأسعار النفط كونه المتغير الأساسي الذي تقوم على أساسه الدراسة، واستهل المبحث الثالث لتوضيح ماهية النفط.

✓ أما الفصل الثاني بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة، فيشمل الدول المصدرة للنفط، إجراءات الدول للتحكم في أسعار النفط بالإضافة إلى اثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول.

✓ الفصل الثالث سيكون عبارة عن وصف لقطاع المحروقات في الجزائر إضافة إلى دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وأخيرا سنتطرق إلى آليات التنويع الاقتصادي في الجزائر كبديل لمواجهة تقلبات أسعار النفط.

10. صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهتنا:

✓ قلة المراجع التي تتناول موضوع الدراسة على مستوى مكتبة الجامعة.

✓ معظم المراجع التي تتناول أسعار النفط لا تواكب التطورات الحديثة وصعوبة الحصول عليها.

✓ التناقض والتضارب في المعلومات، والإحصائيات (الأرقام، والنسب المئوية وغيرها) وفي مختلف المجالات مما يؤثر سلبا على الدراسة.

الفصل الأول: مفاهيم حول الأسواق والأسعار النفطية العالمية

المبحث الأول: ماهية الأسواق العالمية للنفط

المبحث الثاني: عموميات حول الأسعار النفطية

المبحث الثالث: أساسيات حول النفط

تمهيد:

تعتبر الثروة النفطية من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ القدم لمالها من مكانة في الحياة البشرية وفي تشكيل معالم الاقتصاد العالمي ليس فقط باعتباره من أهم موارد الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي وحيوي أساسي في كل المجالات المعاصرة

ويختلف النفط عن السلع العالمية الأخرى سواء من ناحية بنيته أو آلية تسعيره ويعود السبب في ذلك للطبيعة الاحتكارية للسوق العالمية للنفط، حيث تقع مكامن النفط عموما في البلدان النامية وتتركز مختلف الصناعات التحويلية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وهذه الاختلافات في مناطق الإنتاج وتكرير النفط جعلت من سعره عرضة للتقلب السريع، ويتحدد سعر النفط عموما بناءا على ظروف العرض والطلب داخل السوق العالمية للنفط.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تحديد المفاهيم الأساسية في السوق العالمية للنفط وتطورها وكذا الأطراف المتدخلة فيها ومنه إلى تعريف وأنواع الأسعار ومراحلها والعوامل المؤثرة فيها وكذلك تحديد مفاهيم النفط ومراحل الصناعة النفطية بالإضافة إلى استخداماته والنظريات المفسرة له.

المبحث الأول: ماهية الأسواق العالمية للنفط

تعتبر الأسواق العالمية للنفط من بين أكثر الأسواق تقلبا، حيث يصعب التنبؤ بمستقبل الأسعار بسبب الاعتماد الشديد على النفط كمصدر أساسي للطاقة في مختلف أرجاء العالم، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم العالمية للنفط وتطورها والأطراف المتدخلة فيها.

المطلب الأول: تعريف السوق العالمية للنفط وخصائصها

السوق البترولية هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة البترولية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة[1].

أيضا يمكننا تعريفها على أنها السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من الطاقة وهو البترول، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية الكبرى[2].

تتميز سوق النفط بثلاث خصائص هي[3]:

- ✓ **سوق احتكار القلة:** يحتكر سوق النفط عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي؛
- ✓ **الاتجاه نحو التكامل الرأسي:** حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول نقله، تكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى غاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة؛
- ✓ **الاتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في سوق النفط على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

---

[1] سفيان عمراني، **أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر 2000-2015)**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الطبعة 1، الإسكندرية، 2018، ص32.

[2] أمير صفية، **اثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف (حالة الجزائر 1986-2016)**، أطروحة دكتوراه في المالية والتجارة الدولية، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-، الجزائر، 2020، ص 126.

[3] بلوافي عبد المالك، **أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام (حالة الجزائر 1971-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2020، ص ص80-81.

المطلب الثاني: تطور السوق العالمية للنفط

منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة لأول مرة، مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما سيأتي، حيث أن الحدود الزمنية لكل مرحلة تقريبية هي[1]:

1. **خلال الفترة 1857 إلى 1870(منذ بداية الصناعة حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى):** كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عن ذلك اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر، حتى صارت شركات كبيرة وقوية.
2. **خلال فترة 1870 إلى 1960 (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك):** أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وعرفت في هذه الفترة في 01-09-1927 عقد اتفاقية أكنا كاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق العالمية للنفط ومنابع النفط في العالم بينها، وبهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.
3. **خلال الفترة 1960 إلى 1973 (منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973):**مع تأسيس الأوبك 1960 قل احتكار الشقيقات السبعوتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها، حيث أنه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في الأوبك منفردة وقف لإمداداتها النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى.
4. **خلال الفترة 1973 إلى 1980 (منذ بداية أزمة 1973):** في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة لدول الأوبك ،حيث عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك، ومن هنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.
5. **من سنة 1980 إلى 2011 (سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية):** وفي هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين المستهلكين فأصبحت سوق تنافسية، ولكن بعد اختلال العرض والطلب النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج الأوبك، عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر، حيث أنه كان انخفاض في الأسعار سنة 1986 و1988 و2008 والارتفاع الكبير بين 2003 و2007 و2010 وقلة الطلب على النفط في سنة 1986 وفي سنة 2011زيادة الطلب وتغطية النقص الذي حدث جراء الأحداث الليبية وتغطيته من طرف السعودية أكبر دولة منتجة للنفط.

[1] سارة حسين منيمة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص38.

المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة في السوق العالمية للنفط

تتدخل عدة أطراف في السوق النفطية حيث تتحكم فيها من جانب الطلب وجانب العرض، حيث نجد أن كل طرف من هذه الأطراف يسيطر على السوق بنسبة معينة تختلف بينهم بحسب حجم كل طرف، ويمكن ذكرها فيما يلي:

أولا:الدول المصدرة للنفط

1. منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط:

تتكون سلة الأوبك من مزيج الصحراء(الجزائر)، جيرا سول (أنجولا)، أورينت (الإكوادور)، ميناس(اندونيسيا)، ايارن الثقيل(جمهورية إيران)، البصرة الخفيف (العراق)، الكويت تصدير(الكويت)، وفاق السدر(ليبيا)، خام بوني الخفيف(نيجيريا)، قطر البحرية (قطر)،العربي الخفيف(السعودية)،مربان (الإمارات)، وميري(فنزويلا).

إن الهدف الذي تأسست لأجله الأوبك يتمثل أساسا في تنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء من أجل الحصول على أسعار عادلة ومستقرة لمنتجي النفط وإمدادات فعالة، اقتصادية ومنتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة، وعائد على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون في هذه الصناعة.

عرفت المنظمة محطات انتقالية وهي:

✓ **في الستينات:** بعد أن سيطر على سوق العالمية للنفط "الشقيقات السبع"، وضعت منظمة أوبك الرؤية الجماعية بإعداد أهدافها في عام 1965، واعتمدت بيان الإعلان لسياسة النفط في البلدان الأعضاء في عام 1968.

✓ **في السبعينات:** ارتقت مكانتها على الساحة الدولية، كما اتخذت البلدان الأعضاء فيها السيطرة على الصناعات النفطية المحلية في بلدانها وأصبحت لها الكلمة الرئيسية في تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية.

✓ **في الثمانينات:** فقد عرفت انخفاض حاد في الأسعار عام 1986، بعد أن وصلت إلى مستويات قياسية في وقت مبكر من العقد لتتراجع حصة الأوبك في سوق النفط بشكل كبير نتج عنها انخفاض في إجمالي الإيرادات النفطية إلى أقل من ثلث القيم السابقة مما تسبب في ضائقة اقتصادية شديدة للعديد من الدول الأعضاء ثم ارتفعت الأسعار في الجزء الأخير من العقد، حيث خرجت الأوبك بضرورة تحديد سقف إنتاج الدول الأعضاء وتحديد سلة مرجعية للتسعير، فضلا عن إحراز تقدم كبير في الحوار بين كل من دول الأوبك وخارج الأوبك[1].

2. الدول المنتجة والمصدرة للنفط خارج الأوبك:

بعد الانخفاض في أسعار النفط أوائل 1988 شعرت الدول المصدرة للنفط غير المنظمة في الأوبك بتخوف، قامت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك لاجتماع في 1988 بمشاركة كل من "مصر، المكسيك، الصين، ماليزيا، أنغولا..." ونتج عن هذا الاجتماع منظمة الدول المستقلة

[1] عبد القادر سيد احمد، **الأوبك ماضيها حاضرها و آفاق تطورها**، ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75.

المصدرة للنفط بهدف الدفاع عن مصالحها، وقد تم في هذا الاجتماع وضع القواعد الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل ستة أشهر) وان تستضيفه كل مرة دولة متطوعة[1].

ثانيا: مؤسسات الدول المستهلكة للنفط

1. وكالة الطاقة الدولية:

هي منظمة جاءت بدعوة الأمم المتحدة الأمريكية تأسست في مايو 1975 في مؤتمر واشنطن IEA تجمع في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، ويتمثل الهدف الرئيسي للمنظمة في تعزيز موقف المستهلكين للنفط وتشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير في النفط (البترول) وذلك بالتأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة المعروض النفطي.

كما نتج عن مؤتمر واشنطن تكوين مجموعة تنسيق الطاقة وقد حرصت هذه المجموعة على وضع خطة شاملة للتصدي لكل ما يهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة ووضع شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط.

وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي كالتالي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، ايرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال والنرويج.

هذا ما تبين من خلال المبادئ التي التزم الأعضاء بها وهي كالتالي:

- ✓ تشجيع البحث والتطوير في المجال النفطي؛
- ✓ وضع كل برنامج وطلب للطاقة بهدف خفض الواردات النفطية؛
- ✓ تنمية المصادر البديلة للنفط من جهة والسماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يقود إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية أخرى؛
- ✓ تنمية مصادر الطاقة من خلال تهيئة المناخ[2].

2. الشركات النفطية العالمية الكبرى:

والتي أطلق عليها مصطلح الشقيقات السبع، وهي تتحكم في جانب كبير من الإنتاج، النقل، التوزيع والتكرير، وهذه الشركات تعود ملكية معظمها للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة لبريطانيا، هولندا تملك أكثر من 70%من صناعة التكرير العالمية، وأكثر من 50% من ناقلات النفط في العالم.

[1] علي لطفي، **التنمية والطاقة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010، ص ص: 73,74.

[2] أمير صفية، مرجع سبق ذكره، ص 132.

من اكبر هذه الشركات هي: "اكسون، غولف، تكساسو، موبيل اوبل وتشفرون... " اغلبها شركات أمريكية إضافة إلى الشركتين الهولندية "شيل" والبريطانية "بريتش بيتروليوم".

كما سيطرت الشركات النفطية الوطنية التابعة للدول المنتجة على 78% من إنتاج النفط في العالم خلال سنة 2004، منها شركة "ارموكو" السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، شركة "بيتروليوس" المكسيكية، شركة "بترو" الصينية[1].

المبحث الثاني: عموميات حول الأسعار النفطية العالمية

يعتبر تسعير النفط من أكثر المواضيع إثارة للجدل وبصرف النظر عن أي عوامل اقتصادية فان هناك عوامل أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط، وعليه سنتطرق في هذا إلى تعريف السعر النفطي ثم عرض أنواعه، وأساليب تسعير النفط والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: تعريف وأنواع السعر النفطي

قبل التطرق لأساليب تسعير النفط والعوامل المؤثرة في أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، سنقوم بتقديم بعض المفاهيم حوله وذلك من خلال عرض بعض التعريفات التي تناولته وأنواعه.

أولا: تعريف سعر النفط

يعرف سعر النفط على انه: " قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضة أو الاثنين "[2].

كما يعرف سعر النفط على انه: " عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معه أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج"[3].

ومن خلال هذا التعريف فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود.

---

[1] محمد زيدان، **الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية**، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤولياتها اتجاه البيئة، جامعة بشار، الجزائر، 2012.

[2] طروبيا نذير، **دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (1971-2006)**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد الاندماج الجهوي، جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص 9.

[3] رزقة سيدي عمر، غريب بولرباح، **أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك**، مجلة المؤسسة، العدد 1438، جامعة ورقلة، الجزائر، 2020، ص 396.

ثانيا: أنواع سعر النفط

هناك العديد من المصطلحات السعرية النفطية حيث كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن ابرز هذه الأنواع هي[1]:

1. **السعر المعلن:** يقصد به سعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق العالمية للنفط، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1980م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرد أويل.
2. **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يتوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، ولقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.
3. **سعر الإشارة:** هو عبارة عن سعر البترول الخام بحيث يقل عن المعلن ويزيد عن السعر المحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، يتم احتسابه بناء على متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات واتبعته الدول مثل الجزائر وفرنسا سنة 1956م.
4. **سعر الكلفة الضريبية:** يمثل هذا السعر كلفة البرميل من النفط المستخرج تضاف إليه الضرائب، يتعامل بهذا السعر شركات البترول الأجنبية المتواجدة في البلد البترولية، ويعكس هذا السعر الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المحققة في السوق، ففي حالة البيع بأقل من هذا المستوى تكون هناك خسارة.
5. **السعر الاسمي:** الأسعار الحالية التي يجري التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين بموجبها سعر برميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت، أسعار النفط الغربي وغيرها.
6. **السعر الفوري أو الآني:** يقصد به سعر البرميل معبر عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو المفتوحة للنفط الخام، بدا هذا السعر في الظهور بعد أن أخذت السوق الفورية تمثل مكانة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية.
7. **سعر التحويل:** هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة أو انتقال من نشاط لآخر، مثلا: كان تبيع اكسون للاستخراج خامها لأكسون للنقل، وهذه بدورها تبيعه لأكسون للتكرير.

[1] دردوري رابح، صرارمة عبد الوحيد، **أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة مابين (1970-2020)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2021، ص 413.

8. **سعر السوق:** يمثل السعر النفطي الذي يباع به البترول في السوق الحرة، يتحقق هذا السعر بالنسبة للكميات المباعة بين الشركات النفطية خارج الكارتل، كانت هذه الأسعار تقل عن تلك المعلنة بنسبة تزداد كلما زادت المنافسة في عمليات الريع.

9. **سعر البرميل الورقي:** هو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي يبيعها المستثمرون بالزيادة ويتداو لونها بين المضاربين. وتطلق تسمية سعر البرميل الورقي على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية.

10. **السعر الاقتصادي:** قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي الذي يعتبر السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية.

المطلب الثاني: أساليب تسعير النفط في السوق العالمية للنفط

يمكن تقسيم مراحل تطور قواعد تسعير النفط إلى ثلاث مراحل أساسية وهي كالتالي[1]:

أولا:مرحلة تسعير النفط في ظل الاحتكار المطلق 1920-1950

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة شركات النفط العالمية الكبرى على كامل سلسلة صناعة البترول العالمية، خاصة انفرادها بتسعير النفط الخام، حيث لوحظ احتكار تام في السنوات الأولى من الإنتاج، هذا ما ساعدها على أحكام سيطرتها على الصناعة البترولية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل هي:

1.تسعير النفط الخام بنظام خليج المكسيك الأساس الأحادي

تمخض هذا النظام عبر اتفاق تم بين ثلاث شركات نفطية كبرى هي ستاندرد أويل نيو جارسي وشركة روايال دانش في قلعة أكنا كاري باسكتلندا عام 1928م، والذي أثمر عن ولادة تسعير جديد أطلق عليه نظام نقطة أساس أحادية في خليج المكسيك، وقد طبق هذا النظام عام 1936م بسعر معلن قدره دولار وتسع سنتات لبرميل النفط الخام الأمريكي، وكما هو معروف فان هذا التسعير جاء جراء السيطرة التي كانت تمارسها الشركات البترولية الاحتكارية في الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد الإنتاج النفطي. ولقد حقق هذا النظام غرضه الأساسي المفروض من قبل الشركات النفطية الكبرى في ذلك الوقت، والذي تجلى واضحا في استمرار سيطرة هذه الشركات وحكوماتها على سوق النفط العالمية، كما جعل هذا النظام سعر نفط الشرق الأوسط أعلى عمليا من سعر النفط الأمريكي وذلك بسبب فرق أجور الشحن.

إلا انه نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية بدا هذا النظام يفقد من أهميته بسبب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بريطانيا إلى مصادر نفط قريبة وقليلة التكاليف وبكميات كبيرة، وهذا ما توفره منطقة الخليج

[1] منال بلقاسم، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة والصين**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، جامعة باتنة 1، الجزائر ، 2019، ص 45.

العربي، التي تزايد دورها في تلبية الاحتياجات العالمية للنفط ولذلك وافقت الشركات النفطية الكبرى على اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي.

2. تسعير النفط الخام بنظام الأساس المزدوج

بدأ العمل بنظام نقطة الأساس المزدوجة في عام 1945م، حيث تم بموجب هذا النظام إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، وتم اتخاذ نقطة "عبادان" بايران في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، حيث حددت أسعار النفط الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار النقطة الأساسية في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشترين لنفط الشرق الأوسط منذ ذلك الحين أن يدفعوا الأسعار النفطية المحددة مضافا إليها أجور شحن وتامين من اقرب الخليجيين إليهم، وبهذه الطريقة تمكن نفط الشرق الأوسط الخام بتكاليف منخفضة من مزاحمة النفوط الخام الأخرى، حيث برز سعر النفط الخام العربي الحقيقي منذ عام 1945م في ميناء تنورة السعودي بالخليج العربي كأول سعر عربي في السوق العالمية للنفط.

3. تسعير النفط الخام بنظام نقطة الأساس الواحدة المتعادلة

اعتبر ميناء نابولي في إيطاليا نقطة تتعادل فيها أسعار النفط الواصلة من خليج المكسيك أو الخليج العربي نظرا لتساوي المسافة بين هاتين النقطتين وميناء نابولي، لكن ونظرا للتطورات الاقتصادية والنفطية التي شهدتها الفترة (1946-1956م) من أهمها تحول الولايات المتحدة الأمريكية من مصدرة للنفط إلى مستوردة للنفط العربي، وظهور مناطق إنتاج جديدة في الشرق الأوسط والبحر الكاريبي وبأسعار منخفضة، وكذلك حاجة أوروبا للطاقة لأعمارها من خلال مشروع مارشال، ولذلك نقلت الشركات البترولية نقطة الأساس من ميناء نابولي إلى ميناء ساوثهاميتن الإنجليزي وهذا في منتصف عام 1948م. وفي عام 1949م قامت شركات الكارتل النفطي اثر تحديد للإنتاج في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا، بتخفيض سعر برميل النفط العربي الخام وأصبح 1.81 دولار للبرميل، وبالتالي استطاع منافسة البترول الخام المصدر من فنزويلا إلى موانئ الولايات المتحدة الكبيرة على المحيط الأطلسي بعد أن أصبحت أسعاره معادلة لأسعار نفط فنزويلا في نيويورك، والتي اعتبرت نقطة تعادل جديدة، واستمر العمل بهذا النظام حتى بعد الصناعة النفطية إلى نظام المناصفة والتملك الكلي والمشاركة حتى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك عام 1960م.

ثانيا: مرحلة تسعير النفط في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980)

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

1. **قاعدة صافي المحقق:** وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول؛

2. **قاعدة سعر الإشارة:** خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات البترولية الاحتكارية هي من تقوم بتحديد الأسعار؛

3. **قاعدة السعر الرسمي:** شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للنفط وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا لما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

ثالثا: مرحلة تسعير النفط الخام في ظل المنافسة الحرة (1980-إلى الآن)

أنشأت السوق الحرة منذ نصف قرن من طرف الشركات البترولية الكبرى بهدف ضمان توزيع المنتجات البترولية لنفسها، وتوفير حاجيات السوق الأوروبية ولم تكن هذه السوق سوق للبترول الخام لكن منذ 1983م تغير اتجاهها لسببين:

✓ **الحصار البترولي:** لجوء بعض المنتجين والمستوردين لاستعمال سوق روتردام ليكون البترول الخام في قبضتهم.

✓ **التغير في هيكل الصناعة البترولية:** هذه التغيرات جعلت من السوق الحرة سوق مرجعية للبترول الخام كون الوضع القانوني للشركات البترولية تغير، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية لأكبر مستورد، وأيضا أنشأت الدول المستهلكة الوكالة الدولية للطاقة كجهاز يراعي مصالحها، ومن جهة أخرى ظهرت دول بترولية جديدة (الهند، النرويج) حيث تجاوز حجم إنتاجها إنتاج الأوبك.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

يمكن إيجاز أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط في ما يلي[1]:

أولا: الطلب العالمي

يعد الطلب من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، ويقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي على السلع النفطية أو المنتجات النفطية عند سعر معين، خلال فترة زمنية محدودة بغرض الإشباع لتلبية تلك الحاجة الإنسانية سواء لأغراض استهلاكية (النفط الأبيض للإنارة والتدفئة أو التزيين للسيارات) أو لأغراض إنتاجية.

وتوجد العديد من العوامل المؤثرة على الطلب النفطي وهي كالتالي:

1. **معدل النمو التقدم الصناعي الاقتصادي ودرجة:** إن الزيادة في استهلاك النفط تعني أن هناك زيادة في النمو الاقتصادي وبالأخص في حالة التطور التكنولوجي والميكانيكي وعنصر النفط يعد عنصرا هاما في العملية الإنتاجية، وأيضا انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على كمية النفط المطلوبة أي أن هناك علاقة طردية متداخلة بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط فكل عامل يؤثر في الآخر.
2. **تغير سعر النفط:** إن انخفاض أو تدني أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي وعكسه تماما، فالسعر من العوامل الأساسية والفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي بصورة عامة.
3. **النمو السكاني:** النمو السكاني أحد أهم العوامل المؤثرة في الطلب النفطي فكلما كان عدد السكان كبير متزايد كلما تزايد الطلب على النفط والعكس صحيح، لكن ورغم أن العامل السكاني مهم إلا أن تأثيره يكون نسبيا

[1] بكادي مسعود، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول المصدرة والدول المستهلكة في الفترة (1990-2019)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 6.

ومتكاملا مع العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فهناك أماكن متقدمة صناعيا وعدد سكانها قليل لكنهم يستهلكون حوالي 70% من نفط العالم، فيما يكتفي بقية سكان العالم باستهلاك 30% فقط من بترول العالم.

4. **المناخ:** هو ما اشتغلت عليه الأوبك فبناء على المناخ تحدد الأوبك سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر لان المناخ له دورا بارزا في تحديد الطلب النفطي.

5. **الاستقرار السياسي:** تبرز آثار الاستقرار السياسي على الطلب النفطي مباشرة على الأسعار فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي غالبا في نقص الإمدادات النفطية ويقود الدول الأكثر استهلاكا للنفط إلى التنافس فيما بينها وعلى هذا الأساس تلجا الدول الأكثر استهلاكا للنفط إلى تخزين كميات كبيرة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر تخوفا من نقص الإمدادات النفطية علما أن تكلفة تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.

6. **أسعار السلع الطاقية البديلة:** أسعار السلع لها تأثير مباشر في الطلب على النفط خاصة إذا كانت السلع البديلة لها مستويات تكلفة اقل ومتواجدة بكميات هائلة وما يمكن استنتاجه مستقبلا أن الدول الصناعية تلجا إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر طبيعي للطاقة باعتباره أحسن بديل للنفط وتوفره بكميات هائلة في العالم.

ثانيا: العرض العالمي

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أوأطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا انه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط، واهم هذه العوامل نجد[1]:

1. **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما اعتقد أن هناك إمكانية الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2. **السعر:** تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلاأن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3. **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي والتقني الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط.

[1] قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة الجزائر 03، 2017، ص 183.

4. **المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5. **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية احد العوامل المؤثرة في العرض البترولي، فخلال الحروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1980م، ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة، في سنة 1973م ثم سنة 1979م للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرهما من القضايا.

المبحث الثالث: عموميات حول النفط

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أن النفط لا يزال عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول لاسيما في قطاع النقل، وغيره من الاستخدامات حيث أصبح الاعتماد عليه اشد ووصف بالمصدر الأساسي للطاقة وهذا ما زاد من أهميته على جميع الأصعدة،

المطلب الأول: تعريف النفط وخصائصه

أولا: تعريف النفط

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة السحرية والتي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط وهذا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب "gold" في الاقتصاد العالمي.

البترول كلمة من أصل لاتيني معناها زيت الصخر، ويوجد عادة عند سطح الأرض وفي باطنها،وقد يأخذ البترول شكل سائل ويعرف بالزيت الخام وهو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية، كذلك قد يأخذ البترول شكل غاز ويسمى الغاز الطبيعي[1].

يعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما. فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية. وكل جزيء يتألف من ذرات وتتجدد خصائص المادة بعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد وكيفية توزيعها[2].

---

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص4.

[2] بوقجام وسام، واضح فواز، **واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 1، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر،ص 171.

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا، ويتكون من خليط من الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50%-90% بالإضافة إلى مركبات أخرى مثل الآزوت الفوسفات الأكسجين والهليوم، وتتراوح كثافة ثقل البترول ما بين 0.65 و1.85غ/سم يقاس البترول عموما بمقياسين هما طن والبرميل[1].

ثانيا: خصائص النفط

للنفط خصائص متعددة تتمثل في[2]:

- ✓ يتركب النفط من عنصري الهيدروجين والكربون، مما يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة؛
- ✓ تعد ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام من أهم العوامل التي تقلل جودته وتخفض سعره، حيث أن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛
- ✓ يتميز النفط بكونه مادة إستراتجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليه طبيعة دولية وأهمية خاصة؛
- ✓ يعتبر النفط مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استخدامه؛
- ✓ تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتج؛
- ✓ تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية؛
- ✓ تعد صناعة البترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة؛
- ✓ تتميز صناعة النفط بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها كما تتميز بالطبيعة التكاملية راسيا وأفقيا، مما يميز نشاط الشركات النفطية بالاندماج والتكامل، ويترتب على ذلك أن تلك القوى الرأسمالية تسيطر على جميع العمليات النفطية ابتداء من البحث والتنقيب ثم الاستخراج مرورا بالنقل فالتكرير ثم التسويق، كذلك تتشابك هذه الصناعة مع الصناعات البتروكيميائية التي أضيفت إلى نشاط هذه الشركات، ومن جانب آخر لا يقتصر الاستثمار النفطي على ذلك بل يتعداه الاهتمام بمصادر الطاقة الأخرى.

ثالثا: أهمية النفط

يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط كونه سلعة استيراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية بل لأنه يحظى أيضا بأهمية ومكانة سياسية، عسكرية واجتماعية نلخصها فيما يلي[3]:

---

[1] سلام عبد الرزاق، بصاشي هدى، **أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 4، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 142.

[2] سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص 23

[3] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)**، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص 9.

1. الأهمية الاقتصادية للنفط

تكمن الأهمية الاقتصادية للنفط فيما يلي:

✓ **النفط كمصدر رئيسي للطاقة:** ترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها.
✓ **النفط مادة أولية أساسية في الصناعة النفطية:** ما يميز النفط كمادة أولية انه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء لاستخراجه أو لتحويله تعتبر نشاطا صناعيا واسعا.
✓ **النفط مصدر للإيرادات المالية:** تتضح هذه الأهمية بصفة اكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، والتي يعتمد فيها الاقتصاد بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني.
✓ **دور النفط في تنشيط الأسواق المالية:** توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية.
✓ **النفط أهم سلعة في التبادل التجاري:** يشكل البترول ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري لان البترول ومشتقاته يتم تداولها في كل العالم وتزداد أهمية البترول في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات البترولية فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها.

2. الأهمية الاجتماعية للنفط

تكمن الأهمية الاجتماعية للنفط فيما يلي:

✓ **دور النفط في قطاع المواصلات:** يعتبر النفط بمثابة المحرك الرئيسي للنقل الحديث، حيث يستحوذ هذا الأخير عل الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي للنفط، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل: البنزين، المازوت، الديزل...الخ.
✓ **دور النفط في تشغيل اليد العاملة:** تساهم الشركات التي تعمل في القطاع النفطي في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات.
✓ **دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية:** تتنوع استعمالات المشتقات النفطية في الحياة اليومية مثلا: البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة...الخ.

3. أهمية النفط على الصعيد السياسي

تتمثل الأهمية السياسية للنفط فيما يلي:

✓ **البترول والاستقرار السياسي:** يؤدي البترول دورا هاما في صنع القرار السياسي ويشار إليه على انه أساس قيام الحروب أو السلام في العالم، وذلك لان توزيع البترول في العالم غير متكافئ، حيث لا يتوفر في الدول الصناعية جميعها، كما تعد منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق به.

✓ **البترول كسلاح ضغط:** لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للبترول في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من اجل بسط النفوذ على مناطق البترول، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي كما استعملته المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت قيود اقتصادية على العراق من خلال برنامج البترول مقابل الغذاء.

4.أهمية النفط على الصعيد العسكري

يعادل الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية حوالي 5% من الاستهلاك العالمي للنفط وتزداد هذه الحالة في حالة الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات البترولية التي يزداد عليها الطلب العسكري لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، كما أن من ابرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق البترول.

المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية

تشمل صناعة النفط عمليات التنقيب، الإنتاج، النقل، التكرير، التوزيع والتسويق وفيما يلي عرض لهذه المراحل:

1. مرحلة التنقيب

وتعرف هذه المرحلة بعملية الاستكشاف والاستطلاع، وهي مرحلة ما قبل الحفر وذلك من خلال تحديد المواضع التي تشمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود بترول، ويتم ذلك بإجراء المسوحات اللازمة وتحديد المواقع المناسبة لحفر آبار وتقدير الأعماق في حال تأكد الحفر.

2. مرحلة الإنتاج

يتم في هذه المرحلة استخراج النفط الخام من باطن الأرض و رفعه إلى السطح ليكون قابل للنقل والتصدير والتصنيع، وتتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة النفطية، عادة ما تمر هذه المرحلة بمراحل أخرى أهمها:

1. استخراج النفط بطرق طبيعية في حال كان الضغط داخل المكمن كافيا لرفع الزيت.
2. حقن المناطق السفلية بالماء، أو المناطق العضوية بالغاز لزيادة قوة الضغط ورفع النفط إلى الأعلى.
3. استغلال الاحتياطات القابلة للاستخراج، حيث يتم تقليل لزوجة النفط الخام وتسهيل حركته داخل الحقل البترولي نحو آبار الإنتاج[1].

[1] خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، دار وائل للنشر، عمان، ص ص: 14_17.

3.مرحلة النقل

وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريريأو استهلاكه، ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل النفط.

4.مرحلة التكرير

في هذه المرحلة يتم تحويل النفط من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى:

- ✓ **عمليات طبيعية:** لا يحدث تغير في التركيب الكيميائي للمركبات الهيدروكربونية.
- ✓ **عمليات تحويلية:** يحدث فيه تغير من خلال عمليات التكسير، التضخيم والتهذيب.
- ✓ **عمليات المعالجة:** تساعد على ضبط مواصفات المنتجات عن طريق إزالة الشوائب[1].

5.مرحلة التوزيع و التسويق

وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه، القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

6. مرحلة التصنيع البتروكيماوية

وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بيتروكيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الصناعية وغيرها، وتضم هذه المرحلة عددا واسعا وغير محدود من الأنشطة الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في مجمل الاقتصاد المحلي أو العالمي[2].

المطلب الثالث: استخدامات النفط والنظريات المفسرة له

أولا: استخدامات النفط

يستخدم النفط في مجالات عديدة منها[3]:

1.الاستخدامات الطبية: يستخدم هذا الزيت بعد إضافة بعض المواد الأخرى إليه كزيت الأطفال baby oïl في الولايات المتحدة وانجلترا و كندا أو يستعمل كذلك للعناية بالبشرة.

---

[1] جامع عبد الله، **أثر تطورات أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية خلال الفترة (2000-2012) دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص 16.

[2] سمير القرعيش، **خطوط أنابيب نقل البترول في الأقطار العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 127، 2008، ص ص: 111_113.

[3] صلاح مصري محمد مهدي، عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، **اقتصاديات البترول**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2018، ص 32.

2. الاستخدامات في الطب البيطري: يستخدم الزيت المعدني في تطعيم الحيوان، كما يستخدم في تطهير أرجل الطيور كالبط والإوز و الدجاج لمنع إصابتها بالفطريات، كما يستخدم في علاج التهابات ووقاية الأخشاب من السوس.

3. الآلات الميكانيكية والأجهزة الكهربائية: يستعمل الزيت المعدني كموصل حراري، حيث انه عازل جديد للتيار الكهربائي ويعمل على إبعاد الماء والهواء ولذلك يستخدم كثيرا في المحولات الكهربائية وفي المفاتيح الكهربائية للضغط العالي ويمنع حدوث الأقواس الكهربائية العشوائية.

4. في الوقاية: نظرا لان زيت البترول لا يمتص الرطوبة فهو يستعمل كتغطية واقية أو تغمس فيه المواد الحساسة للماء، مثال على ذلك الاحتفاظ بالليثيوم حيث يغمس في حمام من زيت البترول، كذلك الحفاظ على الأدوات اليدوية المعدنية والأسلحة والسكاكين ووقايتها من الصدأ والأكسدة.

ثانيا: النظريات المفسرة لمصادر النفط

لقد اختلفت آراء الجيولوجيين والكيماويين بشان مصادر النفط وبالتالي ظهرت نظريتان مفسرتان هما[1]:

1. **النظرية المعتمدة على الأصل المعدني (اللاعضوية):** تجمع هذه النظرية رغم تعددها على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر اللاعضوية، كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون، أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، حيث يحاول أنصار هذه النظرية البرهان عليها بواسطة التحليلات المخبرية الكيميائية التي أدت إلى الحصول على البترول من مواد أصلها معدني بعد إخضاعها للشروط الطبيعية والكيميائية نفسها التي يخضع لها تشكل البترول، وما يدعم آراء هذه المجموعة هو توصلها نظريا ومختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو البترول كالبنزين والاستيلين والميثان...الخ.

2. **النظرية المعتمدة على الأصل العضوي:**إلى جانب أبحاث العلماء للبرهان على الأصل المعدني للبترول أخذ فريق آخر يوالي أبحاثه للبرهان على نشأة البترول من أصل عضوي نباتي أو حيواني فطري، أي أنها تعتمد على العناصر العضوية في تفاعلها و تكوينها وهي تنقسم إلى قسمين:

- ✓ **نظرية تعتمد على المصدر العضوي النباتي في أصل تكوين البترول:** حيث أن المواد النباتية اندثرت وطمرت في باطن الأرض عبر آلاف السنين وتفسخت وتحللت في الباطن لتكون مادة البترول.
- ✓ **نظرية تعتمد على المصدر الحيواني في أصل تكون البترول:** حيث أن اندثار وانقراض بعض الأسماك أو الزواحف بأعداد وكميات كبيرة تحت قاع البحار والمحيطات عبر آلاف السنين، فتفسخت وتحللت في أعماق الأرض مكونة مادة البترول،وبذلك استقرت آراء العلماء على أن نشأة النفط لابد أن يكون من مواد عضوية لأنه لا يعقل ولا يمكن الحصول على تلك المجموعات الهائلة في ظروف طبيعية وكيميائية معقدة إلا بالاستناد إلى

[1] محمد خميس الزولي، **جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص: 73، 74.

مواد أولية هائلة تخزنها الطبيعة، ولا يوجد إلا المواد العضوية فقط من نباتية وحيوانية تخزنها الطبيعة بهذا الشكل.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مفاهيم حول الأسواق والأسعار العالمية للنفط، حيث يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم بالنظر للخصائص التي تميزه عن باقي المصادر الطاقوية الأخرى، وزادت أهمية النفط بزيادة الطلب عليه، خاصة الدول الصناعية الكبرى في العالم باعتباره أهم سلعة استيراتيجية متداولة في الأسواق العالمية للنفط، إذ يساهم النفط في رفع معدلات التبادل الدولي بين مختلف جهات العالم وذلك من خلال السوق العالمية للنفط، هذه الأخيرة تعد أهم وأنشط سوق في العالم بسبب حجم المعاملات التي تتم فيها من جهة، ونظرا لعدد ومستوى الأطراف المتدخلة في هذه السوق من جهة أخرى.

غير أن السوق العالمية للنفط تتميز عن غيرها من الأسواق بالتقلب المستمر في الأسعار هذه الأخيرة تتأثر وتتحدد بمجموعة من العوامل.

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة

المبحث الأول: الدول المصدرة للنفط

المبحث الثاني: إجراءات الدول للتحكم في أسعار النفط

المبحث الثالث: أثر تغيرات سوق النفط على اقتصاديات الدول المصدرة

تمهيد

سوق النفط العالمية مثلها مثل الأسواق الأخرى لا تخلوا من الصراعات فهي تضم أهم الأطراف العالمية التي من شأنها أن تحدد السياسة الدولية والتأثير على القرارات المصيرية التي تعمل على توجيه الاقتصاد في العالم، فمشروع إنشاء المنظمات الدولية في هذا المجال الذي يعد من القطاعات الاقتصادية المعقدة ما هو إلا عبارة عن ردود أفعال لجهات معينة، بحيث تسعى كل جهة إلى إنشاء منظمة تحمي مصالحها وتحقق أهدافها، فجهة الدول المنتجة أنشأت منظمة الأوبك لصد الاحتكارات العالمية من خلال إرساء قواعد قانونية جديدة تحكم استغلال الموارد الطبيعية وخطط لتمكين الدول المنتجة من السيطرة على مواردها وتحقيق سيادة القوانين الداخلية والقضاء الوطني على الشركات الأجنبية، كما أنشأت الدول العربية والمصدرة للبترول منظمة الأوابك لكي تتعاون فيما بينها لتحقيق أفضل الاستراتيجيات لتطوير الصناعة البترولية.

تسعى منظمات الطاقة إلى اتخاذ الإجراءات والسياسات التي تجعل أسواق النفط أكثر استقرارا للتصدي للتقلبات الشديدة في الأسعار التي بدورها تخلف آثار كبيرة على اقتصاديات الدول النفطية أو غيرها وهو ما جعل من قضية الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول غاية في التعقيد خصوصا وان المتغيرات الاقتصادية الكلية تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وسنتطرق في هذا الفصل من دراستنا إلى الخصائص الاقتصادية للدول المصدرة للنفط وأهم المنظمات في هذا المجال بالإضافة إلى إجراءات دول العالم للتحكم في أسعار النفط وكذلك سنقوم بتحليل آثار تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على اقتصاديات الدول.

المبحث الأول: الدول المصدرة للنفط

إن التطورات الحاصلة في السوق النفطية عملت على تصويب مجهودات الدول النامية والدول الصناعية مما أدى إلى ظهور منظمات دولية تعني بهذا القطاع من شانها الدفاع عن المصالح الحيوية لتلك البلدان والمتمثلة في منظمة الأوبك والأوابك. نخصص هذا المبحث لعرض الخصائص الاقتصادية للدول المصدرة للنفط، منظمة الأوبك ومنظمة الأوابك.

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية للدول المصدرة للنفط

تتميز الدول النامية المصدرة للنفط بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي[1]:

- ✓ الاعتماد المطلق لهذه الدول على العوائد النفطية التي تعتبر الدعامة الأساسية للمتوازيات العامة وموازين المدفوعات، لذلك تنعكس عليها بشدة التقلبات التي تلحق بتلك العوائد؛
- ✓ افتقار الدول المصدرة للنفط لخبرة الفنية مع ضيق أسواقها على استيعاب الكميات الهائلة التي تنتجها من النفط لقلة استهلاكها؛
- ✓ عدم قدرة الدول النفطية النامية على تكرير كل النفط الذي تنتجه، ما جعل السوق العالمية للنفط سوقا للنفط الخام بعد أن كانت سوقا للمنتجات النفطية المكررة، مما جعل هذه الدول تصدره كمادة خام وفي الغالب تستورد المنتجات النفطية مكررة من الدول التي تصدر لها النفط بأسعار أعلى؛
- ✓ حصيلة الصادرات النفطية في الدول المصدرة له تتجاوز 80% من إجمالي حصيلة الصادرات في تلك الدول، كما تعتبر ركيزة الناتج الإجمالي والنشاط الاقتصادي فيها عامة؛
- ✓ الاعتماد المفرط على قطاع النفط في الدول النفطية أدى إلى تشويه اقتصادياتها، فيقل أداء بقية القطاعات الاقتصادية لقلة الاهتمام بها، ونشوء مجتمعات استهلاكية تعتمد على ثروة زائلة لا تقدر قيمة العمل المنتج.

كما أن أساليب إنفاق العوائد النفطية يزيد من أزمة التنمية الاقتصادية في هذه الدول سواء كان اقتصاديا هذه الدول صحراويا، يشكل فيها النفط المورد الرئيسي للاقتصاد (مثلا دول الخليج)، أو اقتصادا زراعيا يكون فيه النفط موردا إضافيا للاقتصاد (كإيران وفنزويلا)، فتوزيع عوائد هذه الثروة وأنماط الإنفاق لا يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية للدول، فهناك إهدار واضح لتلك العوائد في عمليات لا لزوم لها كالإنفاق العسكري الزائد اللزوم، وتكرار بعض المشاريع التي تبررها الضرورة الاقتصادية (بناء مطارات قريبة من بعضها مثلا)، والاستثمار والعقارات محليا...وهذه كلها توظيفات لا تخدم التنمية الاقتصادية وتعمق من أزمات هذه الدول.

[1] زرواط فاطمة الزهراء ودين مختارية، **الدول النفطية وقدرتها على تحقيق التنمية**، مداخلة في ملتقى حول: متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016، ص 50.

المطلب الثاني: منظمة الأوبك

سنتناول في هذا المطلب نشأة وتركيبة الأوبك، أهم إنجازات الأوبك إضافة إلى أهم المشاكل التي تواجهها.

أولا: نشأة الأوبك

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في الدورة المنعقدة ببغداد من 10 إلى 12 سبتمبر من عام 1960، وقد جاءت أساسا احتجاجا على سيطرة الشركات العالمية التي قررت خفض أسعار النفط من جانب واحد وتستغل البترول وتقرر فرض الأسعار والعوائد دون الرجوع إلى الدول المضيفة والمالكة القانونية له وكانت خطوة خفض الأسعار في أوت 1960 القطرة التي أفاضت كاس الدول المنتجة التي قررت في الشهر الذي تلاه الإعلان عن نشأة المنظمة.

وجاء في المادة 1 من قانونها الأساسي الإعلان عن نشأتها من طرف حكومات الأعضاء المؤسسين لها، وهي البلدان الخمسة إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا، وكان الهدف الرئيسي من إنشائها كما عبرت عنه المادة 2 هو التنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء، وتحديد أفضل السبل والوسائل من اجل الحفاظ على مصالحها الجماعية والفردية، وحماية وتحسين العائدات البترولية إلى الدول الأعضاء تبعا لحاجاتها ومصالحها الاقتصادية، في إطار تعاون وتبادل دولي وهذا التنسيق جاء لكي يعطي لهذه الدول قوة تفاوضية أمام قوة وشراسة الشركات الاحتكارية العالمية المدعومة بحكوماتها الأقوى في العالم.

لقد كانت نشأة المنظمة في ظل ظروف دولية غير الظروف الحالية، التي اتسمت باندلاع الحرب الباردة، ولذا لم تشمل في عضويتها أي دولة من المعسكرين آنذاك، لأنه من غير الممكن أن تقبل في عضويتها أي بلد آخر إلا إذا كانت له نفس مواصفات البلدان المؤسسة كما عبرت عنه الفقرة C من المادة 7 التي تنص صراحة انه: " يسمح أم يصبح عضوا في المنظمة كل بلد يكون مصدرا صريحا لكميات أساسية من البترول الخام producteur net de pétrole، والذي له مصالح مشابهة للبلدان الأعضاء إذ وافق عليه ¾ الأعضاء من ضمنهم الأعضاء المؤسسون "[1].

ثانيا: تركيبة الأوبك

بالرغم من أن دول الأوبك تنتمي كلها للعالم الثالث، أي أنها دول متخلفة اقتصاديا، لكنها تشكل تركيبة غير متجانسة من عدة أوجه وخاصة في السنوات الأولى من تأسيسها[2]:

[1] نبيل جعفر عبد الله، **اقتصاد النفط**، ط 1، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص141.

[2] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة لخضر، باتنة، 2008، ص ص: 35، 36.

- ✓ **ليست متجانسة سياسيا عند نشأتها**، منها دول تتبنى الخيار الاشتراكي (الجزائر، العراق، ليبيا) ودول ذات نظام اقتصادي ليبرالي (إيران، فنزويلا) أو نظم ملكية أسرية (دول الخليج كلها).
- ✓ **ليست متجانسة ديمغرافيا**، منها دول ذات حجم سكاني ضعيف جدا (الإمارات، الكويت، قطر) ودول ذات حجم سكاني عالي (نيجيريا، اندونيسيا، إيران).
- ✓ **ليست متجانسة اقتصاديا**، منها دول نفطية بحتة مثل دول الخليج حيث يكاد يكون النفط موردها الوحيد ومنها دول لها موارد طبيعية أخرى مثل اندونيسيا، فنزويلا والجزائر.
- ✓ **ليست متقاربة إقليميا**، فدولها من القارات الثلاث آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن عدم التجانس هذا كثيرا ما عرضها للنفوذ الخارجي والتأثير الأيديولوجي، وكانت مصالحها في أوقات معينة اقرب إلى التضارب منها إلى التوافق، مما اثر في كثير من الأحيان على قرارات المنظمة في توزيع الحصص بين الأعضاء وسياسات التأثير على الأسعار.

ورغم وجود التباين في الأوضاع والتضارب في المصالح بين أقطار الأوبك، فقد كان هناك ولفترات من الزمن قدر كافي من التعاون المثمر فيما بينها في تعاملها مع سوق البترول الدولية، وفي علاقاتها مع الدول الصناعية المستهلكة للنفط، وهذا التعاون تم باحترام شرطين أساسين:

- ✓ مراعاة مصالح مختلف الأقطار المصدرة على أنها متوازنة مقابل بعضها البعض، بحيث من المفيد لكل قطر أن يقبل بحد أدنى بشروط المنظمة من حيث قرارات توزيع الحصص ومستويات الإنتاج.
- ✓ يبقى كل قطر مع ذلك حر في متابعة طرق التنمية الاجتماعية–الاقتصادية الخاصة به، ويتبنى السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع ظروفه الاجتماعية وما يتعلق بعلاقاته السياسية الخارجية.

وباحترام هذه الشروط ظلت الأوبك إحدى أهم منظمات العالم الثالث، التي استطاعت المحافظة على تماسكها وقوتها، وكان لها ولا يزال حضور وتأثير دوليان واضحان.

ثالثا: أهم إنجازات الأوبك

من أهم إنجازات الأوبك ما يلي[1]:

- ✓ حماية ثرواتها الطبيعية من استغلال الشركات البترولية العالمية بعد سيطرتها على الحلقات العليا من إنتاج البترول بشكل خاص؛

[1] المرجع السابق، ص ص: 36، 37.

- ✓ أصبحت منظمة الأوبك قوة جديدة في السوق النفطية من حيث التحكم في كميات الإنتاج والأسعار، بعد أن سحبت زمام المبادرة من الشركات الاحتكارية العالمية؛
- ✓ اعتماد سياسة تنسيق بين أعضائها للمحافظة على التوازن العالمي بين الكميات المعروضة من البترول والطلب عنه؛
- ✓ نمو العوائد النفطية الدولية لدول الأوبك بعد إقرار مبدأ تنفيق الإتاوة التي تدفعها الشركات الحاصلة على الامتياز للدول المضيفة أو ما يسمى بتنفيق الريع، ثم التحكم في الأسعار المعلنة وتدعيمها واستطاعت بذلك رفعها مرات عدة، مما زاد من فوائضها المالية.

رابعا: أهم مشاكل الأوبك

تواجه منظمة الأوبك عدة مشاكل من أهمها[1]:

1. **عدم احترام حصص الإنتاج:** إن عدم تقيد أعضاء المنظمة في كثير من الأوقات بحصص التصدير بصفة علنية أو خفيفة، بسبب الهيكل الاقتصادي والتركيبة الديموغرافية لكل دولة وحاجتها الملحة من العوائد البترولية، كثيرا ما اضر بالأسعار وتسبب في وجود فائض من البترول في السوق الحرة، وخاصة من طرف البلدان الأعضاء ذات القدرات الإنتاجية المتواضعة، حيث ترى في تحديد الحصص اضطرارا مباشرا بمصالحها، مما أدى إلى حرب الإنتاج بزيادة عرض البترول لتعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض الأسعار كما حدث في سنة 1986 وأدى في النهاية إلى انهيار الأسعار.
2. **الارتباطات الجيوسياسية للبلدان الأعضاء:** إن الدول الأعضاء ليس لها نفس التوجهات السياسية الاقتصادية، وان ارتباطاتها ومصالحها الخارجية تنعكس على سياساتها داخل الأوبك.
3. **ضغوط من الدول المستهلكة:** القيام بحملة تشويه سمعة الأوبك وتحميلها كل مشكلات أزمة الطاقة وارتفاع أسعارها والتضخم العالمي، الدول النامية لكسر تضامنها في مواجهة الدول الصناعية.
4. **النمو الديموغرافي المطرد بهذه الدول:** وهو ما جعلها غير قادرة على الوفاء بالشروط المعيشية لسكانها، وخاصة بعد تراجع أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مما يدفعها نحو زيادة الإنتاج فوق الحصص المقررة.
5. **أسعار النفط الخام تعتبر أدنى من سعرها الحقيقي:** أسعار البترول مقارنة بأسعار السلع الأخرى- مع ما للبترول من أهمية اقتصادية وإستراتيجية- تعتبر الأدنى، ولكن بسبب تداخل المصالح ورغبة الأوبك في استقرار سوق النفط عند سعر برميل يرضي كل من الأطراف المنتجة والمستهلكة معا، فقد آثرت عدم التسبب في أزمة

[1] المرجع السابق، ص ص: 38، 39.

طاقة عالمية وذلك بتوفير الكميات الكافية من البترول والتشبث بسعر عادل يحفظ مصالح الطرفين وعدم العودة إلى عهد البترول الرخيص.

المطلب الثالث: منظمة الأوابك

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى نشأة وأهداف منظمة الأوابك.

أولا: نشأة الأوابك

الأوابك هي منظمة تضم الدول العربية فقط، أنشأت بعد توقيع اتفاقية دولية في بيروت بتاريخ 09 جانفي 1968، بين حكومة المملكة السعودية، دولة الكويت والمملكة الليبية، يقع مقرها في الكويت، وقد حددت المادة 07 من الاتفاقية الشروط التي يجب توفرها لقبول العضوية في المنظمة، وهي أن يكون البترول المصدر الرئيسي والأساسي للدخل القومي، وقد عدل هذا النص في 09 ديسمبر 1971 لجذب عضوية دول عربية أخرى، مما يجعل المنظمة في مركز أقوى، وأصبح الشرط أن يكون البترول مصدرا مهما للدخل القومي، فادى هذا التعديل إلى انضمام العديد من الدول العربية (البحرين، الجزائر، ابوظبي وقطر) عام 1970، ثم انضمت العراق وسوريا في عام 1972، مصر في عام 1973، تلتها تونس في عام 1982، لكن بعد أربع سنوات من عضويتها طلبت تونس الانسحاب من المنظمة، فتداول الطلب المجلس الوزاري للمنظمة ووافق على تعليق عضويتها، لذلك تعتبر"الأوابك" منظمة دولية تنفرد بخصائصها لاسيما أنها تجمع بين البلدان العربية فقط التي تعتبر المحروقات المصدر الرئيسي لدخلها، لكن تشبه منظمة " الأوبك " بحيث تقوم إلى حد كبير على نفس أهدافها، يجتمع وزراء نفط الدول الأعضاء في مؤتمر لعرض قراراتها لموافقتهم عن طريق التصويت، كما أنها أنشأت لنفس الغرض كرد فعل ضد طريقة تدخل الشركات النفطية، وهذا ما أكده رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة.

تتمثل أجهزتها في المجلس الوزاري، الذي يعتبر السلطة العليا في المنظمة، تتمثل مهامه في تحديد السياسة العامة التي تسري على المنظمة ووضع قواعد تسييرها وتوجيه نشاطها والمكتب التنفيذي والأمانة العامة، كما يضم أيضا هيئة قضائية تضطلع بالنظر في المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق اتفاقية المنظمة، وتنفيذ الالتزامات التي يمكن أن تنشا عنها، وكذلك النظر في المنازعات التي تنشا بين أعضاء المنظمة في مجال نشاط النفط على أن لا يتعلق ذلك بالسيادة الإقليمية لأي دولة من الدول الأعضاء، والنظر في المنازعات التي يقرر مجلس وزراء المنظمة اختصاص الهيئة بالنظر فيها، تصدر الهيئة القضائية أحكام نهائية وملزمة ذات حجية على أطراف النزاع وتكون لها قوة تنفيذية في أقاليم الدول الأعضاء[1].

[1] شويب أمينة، **ضبط قطاع المحروقات**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2021، ص 61.

ثانيا: أهداف منظمة الأوابك

تتمثل أهداف المنظمة في الاستفادة من الموارد مجتمعة للقيام بمشاريع كبرى مشتركة في مجال النفط، يقوم بهي جميع الأعضاء أو من تكن لهم الرغبة وذلك في مجال الصناعات النفطية المختلفة، في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية بينهم والمحافظة على مصالحهم، فضلا عن تنمية القدرات العربية في مجال إدارة منشآت النفط في التدريب وتبادل المعلومات والدراسات، وفي التعاون أيضا في كل ما يعترضها من مشاكل في صناعة النفط.

إن كل هذه الأطراف المعلن عنها بموجب المادة 02 من اتفاقية منظمة الأوابك، الغاية منها تحقيق كتلة دولية تستمد قوتها من التنسيق الجيد والتعاون فيما بينها بشكل يجعلها تتكامل في مجال الصناعة النفطية بغرض مواجهة شركات النفط العالمية الاحتكارية التي تمادت في السيطرة على الثروة النفطية العالمية عموما والعربية على وجه الخصوص، وقد كان لها دور فعلي وفعال في تحقيق التقدم في مجال تشجيع وتبادل الخبرة وإتاحة التدريبات والدراسات الفنية في مجال النفط، كما ساهمت في سنوات السبعينات بإنشاء مشروعات مشتركة في مجال النفط، وإنشاء كذلك شركات نفطية عربية تتمثل في، الشركة العربية البحرية لنقل البترول في 06 جانفي 1973، الشركة الوطنية لبناء وإصلاح السفن في الأول من ديسمبر 1974، الشركة العربية للاستثمارات البترولية في 23 نوفمبر 1975 والشركة العربية للخدمات البترولية والتي تم تأسيسها في 08 جانفي 1977، زيادة على ذلك أرادت منظمة الأوابك توسيع تعاونها في عمليات نقل البترول وذلك بإنشاء أسطول بترولي عربي وإصلاح ناقلات النفط[1].

المبحث الثاني: إجراءات الدول للتحكم في أسعار النفط

إن التقلبات والتغيرات المستمرة لأسعار النفط، والتي تخلق آثار على اقتصاديات الدول النامية، تدفع هذه الدول إلى إتباع سياسات وإجراءات مفادها التحكم في هذه التقلبات وحماية اقتصادها من الآثار المترتبة عنها، وسنخصص هذا المبحث لعرض سياسة الدول المصدرة وسياسة الدول المستوردة للنفط.

المطلب الأول: سياسة الدول المصدرة للنفط (منظمة الأوبك)

في عام 2001 واجهت منظمة الأوبك ركودا اقتصاديا في الولايات المتحدة والذي انتشر تدريجيا إلى أماكن أخرى من العالم، مما قلل الطلب على النفط، وفي أعقاب عدة تخفيضات للإنتاج من قبل منظمة الأوبك بقي سعر سلة أوبك مبدئيا في منتصف العشرينات من الدولارات، وأعلنت عن تخفيض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا، بدءا من شهر جانفي 2002، شريطة أن يساهم المنتجون من خارج منظمة أوبك بقيادة روسيا

[1] المرجع السابق، ص ص: 62، 63.

بتخفيض إضافي مقداره 500 ألف برميل، وكانت إستراتيجية منظمة الأوبك ناجحة إلى درجة كبيرة، إذ بدأ تعافي الاقتصاد وعودته إلى وضعه الطبيعي، حيث ارتفعت سلة أوبك مرة ثانية إلى نطاق السعر المحدد، وفي ديسمبر رفعت منظمة أوبك سقف الإنتاج إلى 23 مليون برميل ليتوافق مع الإنتاج الفعلي وفي نهاية افريل 2003 وافقت منظمة أوبك على تخفيض إنتاجها بمعدل 2 مليون برميل يوميا وصولا إلى 25.4 مليون برميل لإجمالي المنظمة، فارتفعت أسعار النفط إلى 28- 29 دولار للبرميل في سبتمبر والى 30 – 32 دولار للبرميل في نوفمبر وبالتالي فقدت منظمة أوبك السيطرة على أسعار النفط في عام 2004.

وفي 31 مارس من عام 2004، صادقن منظمة أوبك في فيينا على قرارها السابق القاضي بتخفيض الإنتاج بمعدل مليون برميل يوميا اعتبارا من أول افريل لمستوى 23.5 مليون برميل، بالرغم من أسعار النفط المرتفعة لمستوى 25.5 مليون برميل بدءا من أول جويلية 2004 وبزيادة أخرى بمعدل 500 ألف برميل يوميا بدءا من أول أوت، ولكنها تابعت خطتها لزيادة العرض بمقدار 500 ألف برميل يوميا ليصل إلى سقف 26 مليون برميل، ومع ذلك لم تكن إجراءات أوبك كافية لمنع الأسعار من الارتفاع، فقد استمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى 50.6 دولار للبرميل في سنة 2005، وقد بلغ سعر برميل النفط 75 دولار للبرميل وذلك في افريل 2006[1].

وقامت بخفض الإنتاج ثلاث مرات بين شهر سبتمبر 2008 وشهر فيفري 2009، وتمكنت المنظمة من وضع سقف حرج لأسعار سلة خامات أوبك عند 40 دولار للبرميل، ولم تقم المنظمة بإقرار خفض رابع عندما استقرت الأسعار عند مستوى يقارب 75 دولار للبرميل وهو السعر العادل للبرميل[2].

ففي سنة 2010 استمرت المنظمة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير، أما سنة2011 فقد عملت المنظمة على الحفاظ على التوازن في سوق العرض والطلب على النفط العالمي أين وصل سعر النفط إلى 107.4 دولار للبرميل[3].

المطلب الثاني: سياسة الدول المستوردة للنفط (منظمة الطاقة الدولية)

اتبعت منظمة الطاقة الدولية عدة سياسات وتتجلى أهمها في[4]:

[1] مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، المؤتمر الأول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2008، ص ص: 4 ، 5.

[2] علي عيساوي، **آفاق الاستثمار في قطاع الطاقة العربي في منظور متحول: تقييم ابيكورب**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 134، 2010، ص14.

[3] تقرير الأوبك، **تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون**، 2011، ص18،

[4] خالد بن منصور العقيل، **رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية**، عمان، بدون سنة النشر، ص ص: 41_47.

1. **تنويع مصادر الطاقة خارج قطاع المحروقات:** من الناحية العملية فقد نجحت الدول الصناعية إلى غاية 2014 من تنويع مصادر الطاقة بشكل كبير فقد تنامى الاستهلاك من أنواع الطاقة الأولية.

2. **تنويع مصادر الإمدادات النفطية من خارج الأوبك:** نجم عن تقلبات أسعار البترول تطور زيادة الإمدادات النفطية من خارج الأوبك، وهذا ما يوضح نجاح سياسة وكالة الطاقة الدولية وتمكنها من تنويع مصادر الإمدادات من خارج الأوبك وبكميات ملحوظة.

3. **الضرائب على المنتجات البترولية المكررة:** إن قضية الضرائب على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية هي جوهر الصراع في أقسام العوائد البترولية بين المنتجين والمستهلكين، ولو تمعنا في توجهات سياسات العولمة التي انبثق عنها أهم محفلين دوليين الأول مؤتمر الأطراف الاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ والثاني منظمة التجارة العالمية لوجدنا سياسة دولية انتقائية تحمل النفط أضرار التغير المناخي وتعمل بتحجيم دوره في معادلة الطاقة العالمية رغم أن النفط هو وقود المستقبل الأمثل والقابل للتأقلم مع احتياجات الطاقة العالمية اللازمة في ظل ظروف بيئية سليمة، بينما يتم في إطار منظمة التجارة العالمية استثناء النفط من المداولات الرئيسية حتى تحافظ حكومات الدول الصناعية الرئيسية المستوردة للنفط على مكتسباتها من عوائدها الضخمة المترتبة عن جني الضرائب الباهظة من عوائد المنتجات البترولية المكررة.

أما الجانب الآخر من التحليل الموضوعي لأسباب فرض الدول الصناعية الرئيسية ضرائب محلية مختلفة، فالدخل المالي من الضرائب المحلية على المنتجات النفطية المكررة هي من أضخم الضرائب السلعية في الدول الصناعية وتؤدي دور هام وأساسي في تعزيز ميزانيات حكومات الدول الأوروبية على وجه الخصوص وتدعم نطاق مستوى سعر العملة الأوروبية (اليورو) في أسواق المال العالمية، والتي تبينت آثارها على الاقتصاد الأوروبي وهي عوامل أساسية لا يمكن إغفالها التي يجوز تمسك الحكومات الأوروبية في فرض هذه الضرائب الباهظة ومطالبة المفوضية الأوروبية بشكل غير مباشر دول الأوبك النظر في تسعير النفط بعملة اليورو خصوصا أن أوروبا الغربية هي من اكبر أسواق استيراد النفط في العالم.

كما أن المنتجات البترولية المكررة في الدول الصناعية تبين بالإضافة إلى العوائد المالية التي تجنيها حكومات الدول الصناعية من الضرائب على المنتجات البترولية المكررة الدور الرئيسي الذي تشكله تلك الضرائب في توجيه مسارات موازين العرض والطلب على النفط وفي تحديد أسعار الزيت الخام في السوق الدولية وهي الأدوات الرئيسية التي تمتلكها الوكالة الدولية والمؤتمر في توجيه مسارات سوق الطاقة العالمية.

4. **بناء المخزونات البترولية:** تقوم سياسة التخزين البترولي في دول وكالة الطاقة الدولية التي اعتمدتها الدول في بناء مخزون احتياطي بما يعادل استهلاكها لمدة (90 يوم) بغرض مواجهة احتمالات انقطاع الإمدادات وأيضا كأداة ضغط على مسارات مستوى أسعار النفط الخام في حالة ارتفاعها بشكل مخل من وجهة نظر الدول المستهلكة الرئيسية.

5.**تحديث صناعة تكرير البترول:** تمثل صناعة تكرير البترول الحلقة الرئيسية بين المصدرين للنفط الخام وموزعي المنتجات البترولية المكررة وصولا إلى المستهلك النهائي، فالكميات من أنواع المشتقات البترولية المنتجة ومخزوناتها المتاحة تلعب دورا حيويا ورئيسيا في مسارات سعر النفط الخام في السوق العالمية، حيث أكدت الأحداث انه في حالة نقص أي نوع من إمدادات المنتجات النفطية المكررة أكان الجازولين أو الديزل أو زيت الوقود ترتفع الأسعار بغض النظر عن وفرة المعروض، ويعود ذلك لمرونة الطلب لكل منتج بترولي ولموازين العرض والطلب على المنتجات البترولية المكررة وتأثيرها المباشر بخصائص صناعة النفط العالمي التي تأثرت منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين بعدة متغيرات اقتصادية وبيئية وتطورات تقنية أهمها التوجه العالمي نحو إنتاج الوقود النظيف وهو ما ساهم في إغلاق العديد من المصافي وتحديث بعضها لتلبية المتطلبات البيئية مما أدى إلى خفض ربحية مصافي تكرير البترول خاصة أن صناعة التكرير بكثافة حجم الاستثمار وتعتمد على الوفرات الاقتصادية للحجم الكبير، وهكذا تلعب موازين العرض والطلب على المنتجات البترولية المكررة الدور المحوري غير المباشر في توجيهات أسعار النفط بالنسبة للمصدرين وأسعار المنتجات البترولية المكررة للمستهلك النهائي وهذا الواقع يفسر البعد الاستراتيجي لصناعة تكرير البترول العالمية واهتمام الدول المستهلكة بترشيد مصافي التكرير على أراضيها واتخاذها سياسات عدم الاعتماد على استيراد المنتجات البترولية المكررة بشكل جوهري وهو ما أدى بالدول المصدرة للبترول إلى إنشاء مصافي بترولية مشتركة في الدول الرئيسية المستوردة للبترول عوضا عن اعتماد سياسة تكرير الزيت الخام وتصديره في شكل منتجات بترولي مكررة وهو الهدف الاقتصادي والتنموي الأمثل للدول المصدرة للبترول.

المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار النفط على دول الاقتصاد العالمي

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع وتارة باتجاه الانخفاض، فأسعار النفط هي الأكثر تحركا من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي عموما واقتصاد الدول المصدرة خصوصا، وعليه فإننا نخصص هذا المبحث للتطرق إلى تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، اثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة واثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستوردة.

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة (2000-2018)

أولا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008)

انخفضت الأسعار الاسمية خلال عام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 ديسمبر في

الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، إلا أنها عرفت تحسنا خلال الفترة 2000-2008 منتقلة من مستوى 24.3 دولار للبرميل عام 2002 إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل عام 2008.

وترجع الأسباب الحقيقية وراء هذا الارتفاع في الأسعار إلى:

- ✓ الارتفاع المتنامي في الطلب العالمي على النفط للفترة 2000-2008، بسبب النمو في معدلات أداء الاقتصاد العالمي، حيث انتقل معدل النمو من 2.2% عام 2001 إلى 5.6% عام 2007.
- ✓ لقد أثبتت الدراسات أن لتغير أسعار صرف الدولار أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، حيث أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط[1].
- ✓ الأحداث والاضطرابات السياسية المؤثرة على السوق النفطية فقد فقدت منظمة أوبك حوالي 30 ألف برميل نفط يوميا مما قلل من العرض النفطي في السوق النفطية[2].

ثانيا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2008-2011)

خلال هذه الفترة أسعار النفط اتجهت لصعود لم يعهد من قبل، أعقبه انهيار مسبوق، فبعد أن حقق السعر الاسمي لنفط أوبك 105.15 دولار للبرميل خلال النصف الأول من 2008، وبلوغ الطفرة ذروتها عند 131.2 دولار في جويلية 2008. لتنخفض في شهر ديسمبر لنفس العام إلى 38.6 دولار للبرميل، وقد واصلت أسعار النفط مستوياتها المنخفضة خلال الربع الأول من 2009 بتسجيلها لمتوسط قدره 42.9 دولار للبرميل وذلك بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا انه ومع بدء ظهور مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي بدأت أسعار النفط في الانتعاش بحيث قفزت من مستوى 58.5 دولار للبرميل في 2009 إلى مستوى 83.8 دولار للبرميل في سنة 2010 لتستقر عند مستويات تتراوح ما بين 100 و118 دولار للبرميل خلال عام 2011.

ثالثا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2011-2018)

تخطت أسعار النفط مستوى 100 دولار للبرميل من 2011 إلى 2014، بسبب الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية (الربيع العربي)، مما أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا واليمن، إذ فقد السوق حوالي 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي. وكذلك الحظر الذي فرضته الو م أ والاتحاد الأوروبي على تصدير النفط الإيراني والذي تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق إلا أن أسعار النفط أخذت في الانخفاض سنة 2014 حيث بلغت سلة خامات أوبك 96.18 دولار للبرميل لتصل سنة 2016 إلى أدنى مستوى لها 40.68 دولار للبرميل، ما جعل الكثيرين ينظرون إليه على انه إشارة لنهاية عهد السعر

[1] حسام الدين محمد، **المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية**، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، 2008، ص 30.

[2] سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعلم ماضيا وحاضرا**، دار المنهل، لبنان، 1992، ص 23.

العالمي لبرميل النفط. وأشارت التقديرات إلى بقاء سعر خام النفط متدنية، ولن تعرف زيادات هامشية إلا خلال عام 2016[1]، وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى:

- ✓ زيادة كمية المعروض نتيجة الاكتشافات الجديدة وإنتاج النفط الصخري.
- ✓ انخفاض الطلب على النفط نتيجة الركود الاقتصادي في كل من الصين وأوروبا.
- ✓ ارتفاع سعر صرف الدولار وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للدول النامية.
- ✓ التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أتاح مصادر شبه بديلة للنفط إضافة إلى إنتاج سيارات وآلات موفرة في استهلاك الوقود.

والجدول التالي يوضح تطور أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2000-2018):

الجدول رقم(1): تطورات أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2011-2016)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط	107.44	109.49	105.93	96.18	49.52	40.68

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)

شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر جانفي 2018 ارتفاعا بمقدار 4.8 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي نسبة 7.7%، ليصل إلى 66.9 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ شهر نوفمبر 2014، مسجلا بذلك ارتفاعا بنحو 14.5 دولار للبرميل، أي بنسبة 27.6% مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي، وقد كان للتحسن الملحوظ في سوق النفط على خلفية قرار تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج بين منظمة أوبك ومنتجي النفط من خارجها حتى نهاية عام 2018، إضافة إلى ضعف الدولار الأمريكي والتوترات الجيوسياسية، مع استمرار تحسن الطلب على النفط، وانخفاض المخزونات النفطية العالمية، وخاصة مخزونات النفط الخام الأمريكي تراجعت إلى أدنى مستوى لها منذ شهر فبراير 2015، دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر يناير[2]، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2): تطورات أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (جانفي 2017- جانفي 2018)

الشهر	جانفي2017	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان
سعر سلة أوبك	52.4	53.4	50.3	51.4	49.2	45.2
التغير عن	0.7	1	-3.1	1.1	-2.2	-4

[1] مسغوني سهام، **التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط**، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021، ص 107.

[2] الطاهر زيتوني، **العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية**، مجلة النفط والتعاون العربي، الأوابك، العدد 176، 2019، ص 328_330.

الشهر السابق						
الشهر	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي2018
سعر سلة أوبك	49.6	53.4	55.5	60.7	62.1	66.9
التغير عن الشهر السابق	2.7	3.8	2.1	5.2	1.3	4.8

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) التقارير الشهرية

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة له

وصل النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى أدنى مستوياته في عام 2017 ومن المتوقع أن يتسارع في عامي 2018–2019. ويرجع هذا إلى حد كبير لاستمرار تعافي النشاط غير النفطي حيث تواصل بلدان كثيرة إبطاء وتيرة الضبط المالي دعما للطلب المحلي. ولا تزال كفة التطورات السلبية هي الأرجح في ميزان المخاطر المحيطة بالآفاق المتوقعة نحو التطورات السلبية. ومن هذه المخاطر احتمال حدوث تضييق حاد للأوضاع المالية العالمية، وتصاعد التوترات التجارية، والتوترات الجغرافية–السياسية– في حين لا تزال الآفاق المتوقعة لأسعار النفط ضعيفة ومحاطة بدرجة كبيرة من عدم اليقين. وإذا تحققت هذه المخاطر، فقد تؤدي إلى تعرض بلدان كثيرة في المنطقة لضغوط مالية وتمويلية كبيرة، مما يؤثر على آفاق استمرار الضبط المالي والتعافي الاقتصادي. وتؤكد آفاق النمو الضعيفة على المدى المتوسط أهمية تعجيل وتيرة الإصلاحات الهيكلية المعزوم إجراؤها.

بلغ معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان 1.7% في عام 2017، فكان أضعف بكثير من نتائج النمو في عام 2016 التي بلغت 5.4% (الشكل البياني 1). ويعكس هذا التباطؤ الكبير في النشاط الاقتصادي تباطؤا أعمق من المتوقع في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالتنبؤات الواردة في عدد أكتوبر 2017 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. وتم تعويض هذا التباطؤ بتحقيق نتائج أقوى من المتوقع في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني 2)[1]. وتحديدا:

[1] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي**، مستجدات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، ماي 2018، ص3.

الشكل (1): نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(%، متوسط بسيط عبر السنوات)

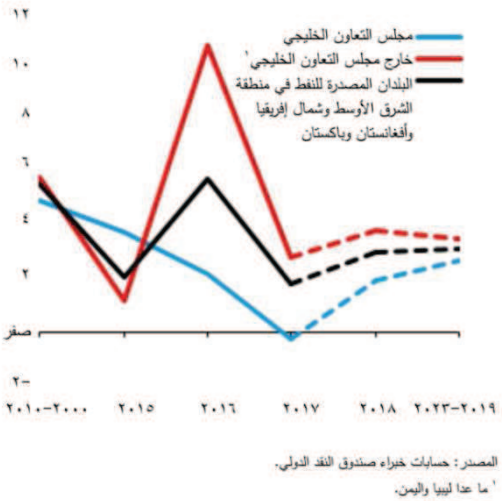

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] ما عدا ليبيا واليمن.

الشكل (2): التعديلات في توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي منذ أكتوبر 2017

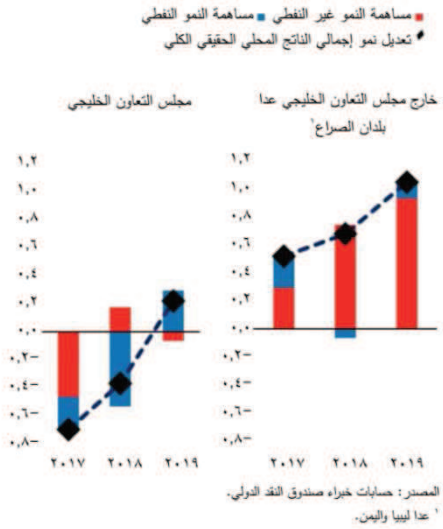

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] عدا ليبيا واليمن.

✓ انخفض إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة 0.2% في دول مجلس التعاون الخليجي في العام الماضي، حيث شهدت المملكة العربية السعودية أول انكماش اقتصادي لها منذ عام 2009. ويرجع ذلك غالبا لتأثير تخفيض إنتاج النفط بموجب اتفاق "أوبك+" والذي فاق تأثير استمرار تعافي النمو غير النفطي في معظم البلدان. وفي الإمارات العربية المتحدة وقطر، اللتان شهدتا انخفاض الطلب المحلي نتيجة ضعف ثقة المستهلكين والمستثمرين، كان نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام 2017 أقل من مستواه في العام السابق. وفي البحرين، كان أثر ارتفاع النمو غير النفطي– مدعوما من المشروعات الممولة من مجلس التعاون الخليجي وقوة القطاع المالي وقطاع الضيافة– أكبر من أثر انخفاض الناتج النفطي.

✓ بلغ النمو الكلي 2.6% في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (عدا ليبيا واليمن) في عام 2017. ففي إيران، تباطأ النمو بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2016. وكان نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي أبطأ بكثير من مستواه في العام السابق، فأدى إلى تجاوز أثر استمرار تعافي النشاط غير النفطي، المدعوم بالاستثمار العام. وفي الجزائر والعراق، أدى تحسن النشاط غير النفطي إلى تجاوز أثر الضعف الذي أصاب نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي في إطار اتفاق "أوبك+" (وضعف الطلب من أوروبا على الغاز المنتج في الجزائر أكثر من المتوقع).

✓ كانت نتائج النمو متفاوتة في البلدان المصدرة للنفط المتأثرة بالصراعات. ففي ليبيا، كان النمو الذي تجاوز التوقعات مدعوما بزيادة إنتاج النفط، وفاق أثر انخفاض الإنفاق العام. وفي اليمن، كان الانكماش الاقتصادي أوضح بكثير مما كان متوقعا في أكتوبر الماضي مع استمرار الآثار الناجمة عن الصراع.

بينما تشير تقديرات النمو إلى بلوغه أدنى مستوياته في عام 2017. فإن آفاق النمو الكلي لم تتغير إلا بدرجة طفيفة مقارنة بتوقعات أكتوبر الماضي. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في 2018-2019، وإن كانت ستظل منخفضة على المدى المتوسط مقارنة بمستويات ما قبل عام 2014 (الشكل البياني 1). وعلى وجه التحديد، من المتوقع أن يبلغ النمو الكلي 2.8% في العام الجاري و 3.3% في عام 2019. ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي 3.2% في العام الجاري و 3.4% في العام القادم، أي بارتفاع قدره 0.7 نقطة مئوية و 0.4 نقطة مئوية على الترتيب، مقارنة بأكتوبر الماضي. وترجع هذه التغيرات لتأثير قوتين متعارضتين (الشكل البياني 2):

- ✓ **رفع توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عامي 2018 و2019** مقارنة بتنبؤات أكتوبر 2017 في العديد من البلدان. فمن المتوقع حاليا أن يكون التباطؤ في البحرين بوتيرة أكثر تدرجا (مع توقع الانتهاء من المشروعات الاستثمارية). وفي الوقت نفسه، من المنتظر تحقيق تحسن أسرع في كل من المملكة العربية (مما يرجع جزئيا إلى تباطؤ وتيرة الضبط المالي كما يرد لاحقا في هذا التقرير)، والجزائر (غالبا نتيجة زيادة الإنفاق الرأسمالي العام)، والعراق (نتيجة إعادة الإعمار).
- ✓ **خفض توقعات إجمالي الناتج المحلي النفطي في عام 2018** في معظم دول نجلس التعاون الخليجي والعراق مقارنة بأكتوبر الماضي. ويرجع هذا التعديل إلى انخفاض إنتاج النفط تماشيا مع تمديد العمل باتفاق "أوبك+". وبالنسبة لعام 2019 فإن تأجيل موعد انتهاء العمل بالاتفاق يعني أن إجمالي الناتج المحلي النفطي سيرتفع بوتيرة أسرع من المتوقع في شهر أكتوبر، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي[1].

تم تعديل وتيرة الضبط المالي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الشكل البياني 3). ففي عام 2017، كان التصحيح المالي في المملكة العربية السعودية أقل مما ورد في الميزانية في البداية- حيث كان ارتفاع النفقات مدعوما بارتفاع أكثر من المتوقع في الإيرادات غير النفطية. وفي قطر، سمحت الهوامش الوقائية المتاحة في المالية العامة بإجراء الضبط المالي بوتيرة أكثر تدرجا مما كان متوقعا. وفي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تواصلت جهود الضبط المالي في عام 2017، وخاصة في إيران والعراق (في إطار البرنامج الذي يدعمه صندوق النقد الدولي).

[1] صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص4.

الشكل (3): التغير في الإنفاق والإيرادات غير النفطية

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، التغير من عام سابق، متوسط بسيط عبر البلدان)

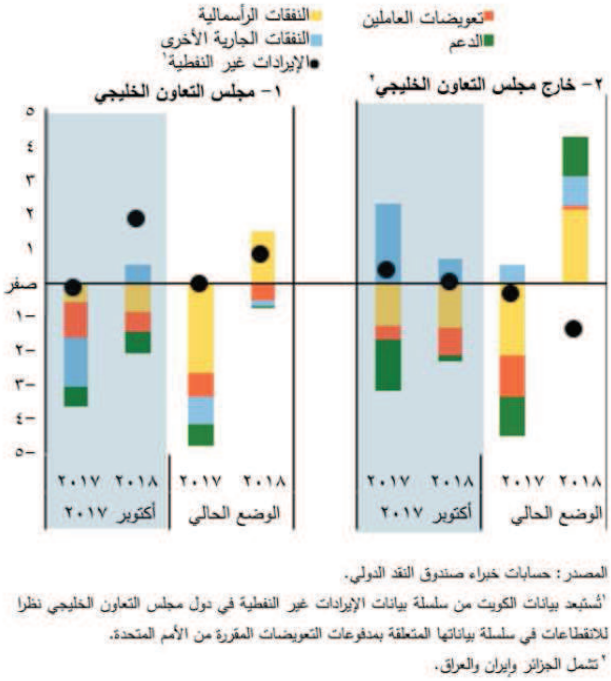

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] تستبعد بيانات الكويت من سلسلة بيانات الإيرادات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي نظرا للانقطاعات في سلسلة بياناتها المتعلقة بمدفوعات التعويضات المقررة من الأمم المتحدة.

[2] تشمل الجزائر وإيران والعراق.

وعلى وجه الإجمال، من المتوقع أن تواصل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان جهودها لضبط أوضاع المالية العامة، وإن كان بوتيرة أبطأ. ومع ذلك، من المتوقع أن تؤدي الزيادات الكبيرة في النفقات إلى زيادة أكبر في مستويات العجز المالي في الجزائر، حيث يتوقع استئناف الضبط المالي في عام 2019، في إيران.

وقد استهدفت جهود الضبط المالي الإيرادات والنفقات على حد سواء. وتشمل التدابير التي استهدفت الإيرادات مؤخرا تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (في يناير 2018)، مع توقع تطبيقها في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في العام الجاري. وبالمثل، من المتوقع أن يستحدث العراق ضرائب مبيعات وضرائب انتقائية على بعض السلع والخدمات في عام 2018. لكن بوسع بلدان المنطقة بذل مزيد من الجهود لتعبئة الإيرادات غير النفطية، مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في باقي دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها من أهم الأولويات.

وعلى جانب النفقات، فإن تحسين كفاءة الإنفاق العام هو من الأولويات أيضا. فمؤشرات كفاءة الاستثمار العام تشير إلى أن أداء البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أفضل من أداء الأسواق الصاعدة في المتوسط، لكن هناك فجوة كبيرة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

ويمكن زيادة كفاءة الإنفاق من خلال احتواء فواتير أجور القطاع العام الكبيرة التي تزاحم مكونات الإنفاق العام الحيوية الأخرى (الشكل البياني 4). وبدون إجراء مزيد من الإصلاحات الهيكلية قد يتعذر الإبقاء على التدابير المتخذة حتى الآن (بما فيها تجميد التعيينات مؤقتا)[1].

الشكل (4): عناصر الإنفاق

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

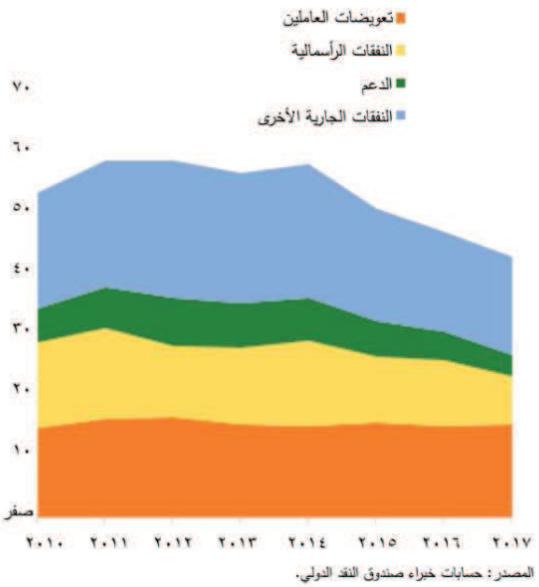

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ومن الإصلاحات الأخرى المطلوبة اتخاذ خطوات إضافية نحو الإلغاء التام لدعم الطاقة، وإجراء تغييرات في نظم معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي– بما في ذلك تعديل سن التقاعد والمزايا التقاعدية. لكن حتى يتسنى تخفيف أثر هذه الإصلاحات على الفئات محدودة الدخل وجعلها إصلاحات منصفة، يجب أن تقترن بتحسين آليات الحماية الاجتماعية الموجهة للمستحقين، وتحسين سبل توصيل الخدمات العامة والحصول عليها.

رغم أن الدين العام لا يزال في حدود يمكن التعامل معها في معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، فإن التراكم السريع للدين في كثير منها يعد من بواعث القلق. فقد ارتفع مستوى الدين بمتوسط 10 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي كل عام منذ عام 2013، حيث قامت البلدان بتمويل عجز المالية العامة الكبير عن طريق الجمع بين عمليات السحب من الهوامش الوقائية (لدى توفرها)، وزيادة الاقتراض المحلي والخارجي. وفي المرحلة المقبلة، عناك عدة عوامل من الأرجح أن تستمر في دفع الدين نحو الارتفاع في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

[1] المرجع السابق، ص 5.

وأفغانستان وباكستان، منها تباطؤ وتيرة الضبط المالي، وآفاق النمو الضعيفة، وإمكانية ارتفاع تكاليف التمويل في ظل التشديد المتوقع للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة.

ونظرا للاحتياجات التمويلية المتوقعة– حيث يتوقع أن يبلغ عجز المالية العامة الكلي التراكمي 294 مليار دولار في الفترة 2018–2022، بينما يبلغ استهلاك الدين الحكومي التراكمي 71 مليار دولار في نفس الأفق الزمني– سيتزايد تعرض بلدان المنطقة لنخاطر تشديد الأوضاع المالية العالمية بصورة مفاجئة. وعلى سبيل المثال، مع مراعاة إجمالي الاحتياجات التمويلية لعام 2018، نجد أن ارتفاعا قدره 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة سيؤدي إلى زيادة في مدفوعات الفائدة تتراوح بين 0.1% و 0.6% من إجمالي الناتج المحلي سنويا في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مما يزيد من التحديات الحالية التي تواجه المالية العامة. وهناك مبلغ إضافي قدره 312 مليار دولار من الديون الدولية الصادرة عن جهات حكومية (حوالي 40% منها يخص شركات مملوكة للدولة) يستحق سدادها خلال السنوات الخمس القادمة. لذلك قد يكون الأثر على المالية العامة أكبر إذا ما تعرضت البلدان أيضا لتوقف مفاجئ في قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية مما يؤدي إلى استحقاق الالتزامات الاحتمالية (الشكل البياني 5)[1].

الشكل (5): نمط استهلاك الديون الدولية

(مليارات الدولارات الأمريكية، المتوسط السنوي)

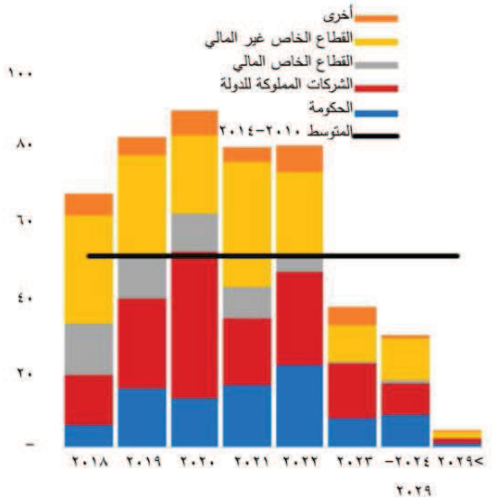

المصادر : مؤسسة Dealogic، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
[1] تشمل السندات والقروض المشتركة.

رغم تباطؤ النشاط الاقتصادي في عامي 2016 و2017، فقد ظلت القطاعات المالية محتفظة بصلابتها بوجه عام. ومع ذلك، لا يزال نمو الائتمان منخفضا في معظم البلدان، مما يرجع جزئيا لضعف الإنفاق الاستهلاكي والحكومي وإنفاق المؤسسات المرتبطة بالحكومة، إلى جانب انخفاض مستوى الثقة (الشكل البياني

[1] المرجع السابق، ص6.

6). وأدى ذلك إلى اتخاذ بعض تدابير السياسة لتسهيل الحصول على التمويل. ففي الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، ساعد البدء في استخدام سجل ائتماني على تحسين إدارة البنوك لمخاطر الائتمان. وقد أجريت أيضا إصلاحات أخرى. فعلى سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية، تم تخفيف قيود سوق رأس المال على المستثمرين الأجانب، وزيادة نسبة القرض إلى القيمة بالنسبة لمشتري المنازل لأول مرة. ورغم أن هذه الإصلاحات لا تعد نتيجة مباشرة لضعف نمو الائتمان، فإنها قد تدعم تحقيق تعاف أسرع. ولتحسين مستوى الثقة وتشجيع منح الائتمان، ينبغي على البلدان أيضا تعزيز الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين، وتوفير المزيد من المعلومات الائتمانية. وفي إيران، تراجع أثر النمو الائتماني السريع على النشاط غير النفطي مع استمرار ارتفاع مستويات القروض المتعثرة.

الشكل (6): الائتمان المقدم للقطاع الخاص

(%، النمو السنوي في نهاية الفترة)

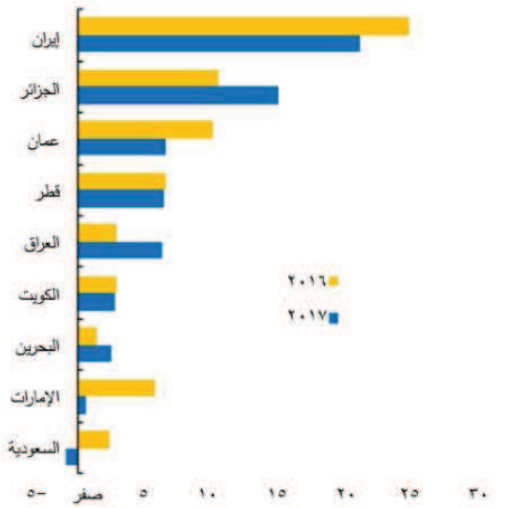

المصادر: السلطات القُطرية عن طريق مؤسسة Haver Analytics، وقاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

وواصلت أسعار الفائدة بين البنوك ارتفاعها مع تشديد السياسة النقدية بالتزامن مع تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، غير أن فروق العائد على السندات السيادية انخفضت في ظل تخفيف القيود الحكومية على النقد مع ارتفاع أسعار النفط. ولا يزال نمو الودائع بطيئا، وإن ظل مستقرا إلى حد كبير في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي. ورغم تراجع ربحية البنوك نتيجة انكماش هوامش الربحية في العديد من البلدان، فإن القروض المتعثرة لا تشكل على ما يبدو مصدر قلق كبير في بلدان كثير. ورغم أن زيادة تراكم المتأخرات الحكومية أدت إلى ارتفاع مستوى القروض المتعثرة في الجزائر، فمن المتوقع أن يتراجع مستوى هذه القروض مع تسوية المتأخرات. ومع ذلك، لا تزال الأجهزة المصرفية في إيران والعراق تواجه العديد من التحديات التي ستكون محور الإصلاحات المتوقع تنفيذها في العام الجاري. وقد تأثرت الأسواق المالية في مختلف بلدان

المنطقة بشكل محدود بالموجة الأخيرة من التقلبات في أسواق الأصول العالمية. وتشير هذه التحركات إلى أن المنطقة ليست معزولة عن التطورات المالية العالمية، كما تؤكد أهمية تحسين التنظيم والرقابة الاحترازيين[1].

نظرا لأن توقعات النمو منخفضة مقارنة بالمستويات التاريخية، هناك أهمية قصوى لتعجيل تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية والتحول إلى نموذج جديد للنمو يعزز الاقتصاد وتطوير القطاع الخاص. وسيكون من الضروري إجراء إصلاحات سوق العمل والتعليم التي تعزز الإنتاجية وتخلق الفرص للجميع. ورغم اتخاذ بعض الخطوات المهمة، فلا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله. فعلى سبيل المثال، تواصل الإمارات العربية المتحدة الاستثمار في التعليم والابتكار، في حين أن وضع قانون جديد مؤخرا حول إفلاس الشركات سيساهم في تحسين بيئة الأعمال. وفي نفس الوقت، تعمل إيران على وضع برامج لتعزيز توفير فرص العمل للشباب والنساء. كذلك طبقت البحرين نظاما لحماية الأجور واتخذت تدابير مهمة لزيادة مرونة توظيف الوافدين. وفي قطر، أعلن مؤخرا عن برنامج للإعفاء من تأشيرة الدخول بهدف تنشيط السياحة، إلى جانب قانون جديد يهدف إلى زيادة حماية العمالة الوافدة. لكن هذه الإصلاحات ينبغي أن تدعمها جهود تستهدف زيادة الشفافية والمساءلة، وتقوية مؤسسات وآليات الحوكمة. وكما أقر صناع السياسات في مراكش، فإن الالتزام باستكمال هذه الإصلاحات سيكون بالغ الأثر في تحقيق نمو أعلى وأكثر احتوائية.

على وجه الإجمال، لا تزال كفة ميزان المخاطر مائلة نحو الجانب السلبي. فهناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بتوقعات أسعار النفط. فكل تراجع في أسعار النفط بمقدار 10 دولارات يؤدي إلى تدهور فوري قدره 3 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في رصيد المالية العامة للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (عدا ليبيا واليمن). وإلى جانب ما سبق ذكره من تأثير مباشر على المالية العامة، فإن تضييق الأوضاع المالية بشكل أسرع من المتوقع قد يؤدي إلى تصحيحات مفاجئة في الأسواق المالية وأسعار الأصول، مما يفرض الضغوط على جودة أصول البنوك. وقد يؤثر ذلك على نمو الائتمان ويؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في المنطقة. وقد يتدهور النشاط الاقتصادي أيضا إذا ما تسبب ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات أو التحول نحو سياسات انغلاقية في اضطراب التجارة والاستثمار على مستوى العالم وأسفر عن انخفاض أسعار النفط. وعلى مستوى المنطقة، لا تزال الصراعات والمخاطر الجغرافية–السياسية قائمة، وقد يضعف الالتزام بتنفيذ تدابير المالية العامة والإصلاحات الهيكلية الأساسية، في ظل ارتفاع أسعار النفط مؤخرا. وفي المقابل، فإن استمرار الالتزام بإجراءات الضبط المالي، وإن كان بوتيرة أبطأ، يمكنه تعزيز ثقة المستثمرين وتحقيق نمو أقوى[2].

[1] المرجع السابق، ص 7.
[2] المرجع نفسه، ص 8.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستوردة له

من المتوقع استمرار تعافي النمو في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في عام 2018، مدفوعا بالمكاسب المتحققة من الإصلاحات الجارية، وتحسن مستوى الثقة محليا في بعض البلدان، والانتعاش المطرد في الطلب الخارجي. وبينما لا تزال الآفاق إيجابية بوجه عام، مع توقعات بحدوث تحسن محدود في النشاط الاقتصادي في عام 2019، فقد شهدت بعض التراجع في معظم البلدان مقارنة بالتنبؤات الواردة في عدد أكتوبر 2017 من تقرير الاقتصاد الإقليمي، كما أن كفة التطورات السلبية لا تزال هي الأرجح في ميزان المخاطر. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يظل النمو منخفضا إلى حد لا يسمح بتوفير فرص العمل للقوى العاملة المتزايدة. ولتوليد نمو واسع النطاق تصل ثماره إلى الجميع يتعين تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية التي تعمل على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الإنتاجية. ولا تزال الحاجة قائمة أيضا لمواصلة إجراءات الضبط المالي التي توفر الحماية للإنفاق على الاحتياجات الاجتماعية الضرورية والاستثمارات مع ضمان الحفاظ على الاستقرار.

بلغ معدل النمو الاقتصادي حسب التقديرات 4.2% في عام 2017. ومن المتوقع أن يرتفع أكثر في العام الجاري إلى 4.7% ليصل إلى 5% في المتوسط خلال الفترة 2019–2023، في الوقت الذي تشهد فيه بعض البلدان معدلات نمو أسرع بكثير (الشكل 7) ومن المتوقع أن يساهم تحسن آفاق النمو المستمر في منطقة اليورو (راجع قسم التطورات العالمية) في دعم النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من خلال أثره على الصادرات، وتحويلات المغتربين، والاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة (الشكل 8). غير أن النمو لا يزال مثقلا بأعباء الصراعات الدائرة وتداعياتها على المنطقة، والمخاوف الأمنية، وضعف استثمارات القطاع العام أكثر من المتوقع (أفغانستان والأردن)، وحالات التأخير في تنفيذ أو استكمال الإصلاحات الهيكلية (الأردن والمغرب وباكستان وتونس)، إلى جانب أجواء عدم اليقين السياسي والمتعلقة بالسياسات الاقتصادية (لبنان وباكستان)، وعلى وجه الإجمال، تراجعت آفاق النمو تراجعا طفيفا منذ صدور عدد أكتوبر 2017 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي[1].

[1] صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الشكل (7): محركات النمو، 2018: الصادرات والاستثمار يكملان الاستهلاك

(المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي،%)

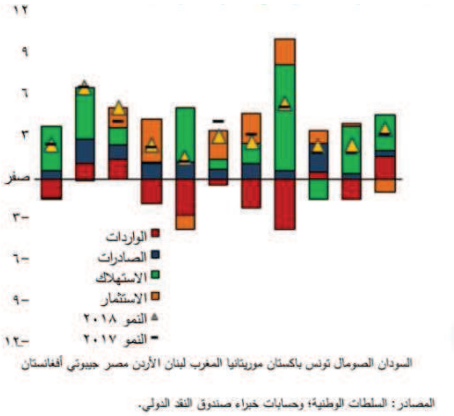

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل (8): الطلب الخارجي داعم للنمو

(متوسط متحرك لثلاثة أشهر، التغير % مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة)

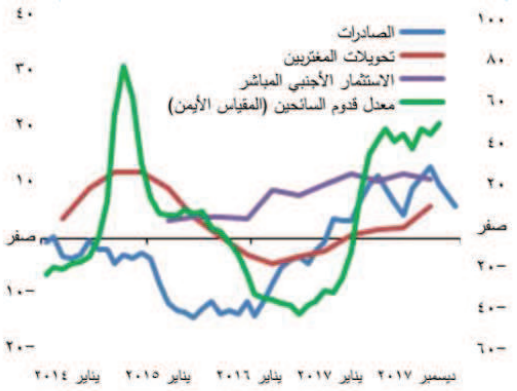

المصادر: السلطات الوطنية؛ وقاعدة بيانات تقرير "الإحصاءات المالية الدولية"، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وشركة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: معدل قدوم السائحين يشمل مصر والأردن والمغرب. والصادرات تشمل أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتونس. وتشمل تحويلات المغتربين مصر والأردن والمغرب وتونس وباكستان. ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر مصر والمغرب وباكستان. محسوبا على أساس ربع سنوي مقارن.

وقد تحسنت آفاق النمو بالنسبة لمصر مقارنة بتنبؤات أكتوبر 2017. ففي سياق برنامجها الذي يدعمه الصندوق، لا يزال تحسن مستوى الثقة مستمرا في تعزيز الاستهلاك والاستثمار الخاص، بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات والسياحة. ومن المتوقع أن يرتفع النمو إلى 5.2% في السنة المالية 2018 (صعودا من 4,2% في السنة الماضية) وتتسارع وتيرته أكثر ليصل إلى 5.5% في السنة المالية 2019، بدعم من زيادة متوقعة في إنتاج الغاز. وفي باكستان، ساهم التحسن في توفير الطاقة، والاستثمارات المرتبطة بالممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، وقوة نمو الائتمان في رفع معدل النمو إلى ما يقدر بنحو 5.6% في السنة

المالية 2018، صعودا من 5.3% في السنة الماضية. غير أن زيادة مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي وانحراف السياسات الاقتصادية الداخلية عن مسارها تسببا في إضعاف الآفاق الاقتصادية، ويتوقع حاليا تراجع النمو إلى 4.7% في السنة المالية 2019.

وتبدو آفاق النمو في البلدان الأخرى أكثر تواضعا. فمن المتوقع ارتفاع النمو في السودان في العام الجاري إلى 3.7% صعودا من 3.2% في 2017، مع زيادة التفاؤل عقب رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية الأمريكية غي أكتوبر 2017، مما رفع الطلب المحلي وشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي. غير انه من المتوقع أن يتباطأ النمو بسبب استمرار التحديات الخارجية والتحديات المحيطة بالمالية العامة ليبلغ 3.5% في عام 2019. وفي تونس، من المتوقع أن يؤدي التعافي في قطاعات الزراعة وصادرات السلع المصنعة والسياحة إلى زيادة النمو ليصل إلى 2.4% في 2018، مقارنة بمعدل قدره 1.9% في 2017، بالرغم من انخفاض إنتاج الفوسفات. ومن المنتظر ارتفاع النمو أكثر ليبلغ 2.9% في 2019. وسوف يسجل النمو في الأردن ارتفاعا طفيفا من 2.3% في 2017 إلى 2.5% في 2018، مع تحقيق انتعاش طفيف في 2019 ليصل إلى 2.9%. ومن المتوقع كبح النمو نتيجة التأخير المستمر في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والبيئة الإقليمية المحفوفة بالتحديات، وضيق الحيز المتاح للاستثمارات العامة في ظل قيود المالية العامة. وبالنسبة لموريتانيا والمغرب على السواء، من المتوقع أن تتسبب آثار الجفاف على الزراعة في تراجع النمو في 2018 إلى 2.7% و3.1% على التوالي (هبوطا من 3.2% و4.2% في 2017). غير انه من المنتظر أن يسجل النمو ارتدادا إيجابيا في 2019 ليصل إلى 4.5% في موريتانيا و4% في المغرب.

أما توقعات النمو في البلدان المتأثرة بالصراعات فلا تزال تكتنفها أجواء عدم اليقين. فاستمرار تأثير الصراعات الإقليمية على الثقة وقطاعات التجارة والسياحة والاستثمار والقطاع العقاري سيكبح تعافي النمو في لبنان، حيث لا يتوقع تحسن النمو إلا قليلا ليبلغ 1.5% في 2018 صعودا من 1.2% في 2017، ويرتفع بعد ذلك إلى 1.8% في عام 2019. ولا يزال النمو هشا في الصومال وأفغانستان رغم تحسن مستوياته حيث لا يزال الجفاف والتحديات الأمنية الجارية يعيقان النشاط الاقتصادي[1].

بينما يتوقع أن يصل متوسط النمو 4.9% في الفترة 2018-2021، فلا يزال دون المستوى الذي يسمح بفعالية خفض معدل البطالة، لا سيما بيم فئة الشباب (الشكل البياني 9). ومع توقعات تزايد القوى العاملة بواقع 2.2% سنويا على مدار الأعوام الخمسة القادمة، فسوف يتعين على البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تحقيق نمو مستمر قدره 6.2% سنويا لمجرد الإبقاء على معدل البطالة عند مستواه الحالي وقدره 10%.

[1] المرجع السابق، ص 13.

الشكل (9): معدل بطالة الشباب ونسبة النساء خارج قوة العمل، 2017

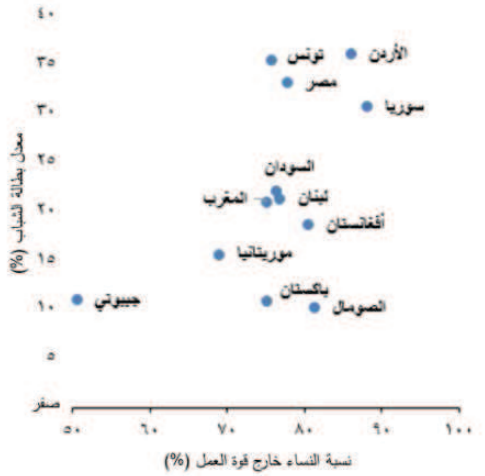

المصادر: "مؤشرات التنمية العالمية" الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ولتحقيق معدلات نمو أعلى يتعين تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تفسح المجال أمام القطاع الخاص للازدهار وتوليد فرص العمل المطلوبة. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة لان مستوى المخاطر المحيطة بالمالية العامة في بلدان المنطقة يعني أن القطاع العام ليست لديه القدرة على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. غير أن عملية الإصلاح قد تتباطأ بسبب الانتخابات المقبلة (لبنان وموريتانيا وباكستان وتونس) والبيئة السياسية المحفوفة بقدر اكبر من التحديات. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن ارتفاع مدركات الفساد وانعدام الشفافية في كثير من البلدان لا يقتصر على الإضرار بالنتائج الاقتصادية الكلية، وخفض الاستثمارات والإنتاجية، ولكنه قد يتسبب أيضا في تصاعد التوترات الاجتماعية وعرقلة الإصلاح.

وتعمل بلدان المنطقة رويدا على اتخاذ إجراءات لتحسين مستوى الحوكمة والشفافية. وعلى سبيل المثال، عين السودان مراجعين خارجيين لمراجعة السياسات العامة. ووضعت أفغانستان تشريعا لتجريم أعمال الفساد. كما يجري العمل على تفعيل قوانين مكافحة الفساد في المغرب وتونس والصومال. ويجري حاليا أيضا بذل الجهود لتعزيز بيئة الأعمال، حيث تواصل باكستان جهودها في الآونة الأخيرة لتعزيز الإطار المنظم لإجراءات الإفلاس. ولكن، كما اتضح من المناقشات المنعقدة في المغرب مؤخرا، هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين المساءلة، والعمل على إيجاد قطاع خاص أكثر حيوية، وضمان إتاحة الفرص للجميع.

بعد ثلاث سنوات من التراجع، سجلت صادرات البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان نموا بلغ 6.4% في عام 2017 ويتوقع تسارع وتيرته ليصل إلى 8.4% في 2018 و 8.6% في 2019. وترجع هذه الزيادة أساسا لتحسن الطلب الخارجي، وزيادة مرونة أسعار الصرف (مصر وباكستان وتونس)، وارتفاع أسعار الفوسفات (المغرب وتونس)، والمعادن (موريتانيا) والقطن (باكستان).

وفي المقابل، رغم تأثير زيادة أسعار النفط مقارنة بعام 2017، من المتوقع أن يتباطأ نمو الواردات إلى 4.8 % في 2018 (من 6.8% في 2017) بحيث يظل ثابتا بوجه عام على المدى المتوسط عند مستوى 5.5%. ويرجع هذا الانكماش في الواردات جزئيا إلى التباطؤ المنتظر في الواردات الرأسمالية لمشروعات البنية التحتية (جيبوتي وموريتانيا وباكستان). وبالتالي، من المتوقع تراجع عجز الحساب الجاري في المنطقة من 6.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2017 إلى 6.2% في 2018، ليتراجع أكثر في عام 2019 إلى 5.7%. ومع ذلك، تعد المكاسب أقل مما كان يمكن تحقيقه لو أن أسعار النفط ظلت عند مستوياتها المتوقعة في أكتوبر[1].

وتأتي زيادة التدفقات الرأسمالية الوافدة (مصر والمغرب)، بما فيها إصدار السندات الدولية (مصر والأردن وتونس) والمنح من الحكومات الأجنبية (أفغانستان والصومال)، كعامل مكمل لتأثير زيادة الطلب الخارجي، مما ساهم في تعزيز الاحتياطات في معظم البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الشكل البياني 10). وعلى المستوى الإقليمي، تساهم إصلاحات أنظمة الدعم وإجراءات خفض الإنفاق الرأسمالي وزيادة تعبئة الإيرادات في الحفاظ على التحسن الذي تحقق في مركز المالية العامة من عجز قدره 6.8% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 إلى 6.5% في 2017 و 5.9% في 2018. ومن المتوقع اتخاذ إجراءات إضافية لتصحيح أوضاع المالية العامة (الشكل البياني 11) من خلال بذل الجهود لرفع أو توحيد أسعار ضريبة القيمة المضافة (مصر)، وإلغاء الإعفاءات أو الحد منها (الأردن والمغرب)، ومعالجة الثغرات وتقوية الإدارة الضريبية وإصلاح نظامي ضريبة الدخل الشخصي ودخل الشركات (الأردن والمغرب). وفي ظل البرنامجين الاقتصاديين اللذين يدعمهما الصندوق في مصر وتونس، من المتوقع زيادة إجراءات الضبط المالي بصورة مواتية للنمو ومراعية للأبعاد الاجتماعية بأكثر من نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي في مصر و 0.7 نقطة مئوية في تونس، وذلك عن طريق رفع الضرائب واتخاذ تدابير إضافية للحد من إعانات الدعم، مع الإبقاء على الحد الأدنى من الإنفاق على الاحتياجات الاجتماعية.

[1] المرجع السابق، ص 14.

الشكل (10): احتياطات البنوك المركزية ورصيد الحساب الجاري

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

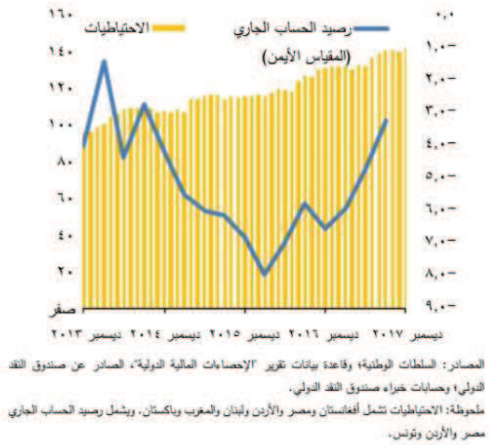

المصادر: السلطات الوطنية؛ وقاعدة بيانات تقرير "الإحصاءات المالية الدولية"، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الاحتياطيات تشمل أفغانستان ومصر والأردن ولبنان والمغرب وباكستان. ويشمل رصيد الحساب الجاري مصر والأردن وتونس.

الشكل (11): التغير في الإنفاق الحكومي والإيرادات

(%من إجمالي الناتج المحلي، التغير عن سنة سابقة، متوسطات بسيطة)

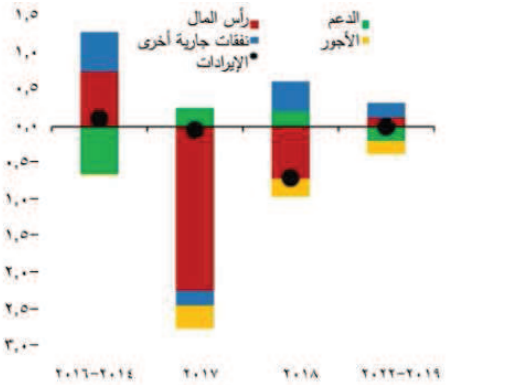

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ومع ذلك، لا تزال مستويات الدين العام مرتفعة، وتتجاوز 80% من إجمالي الناتج المحلي في عدة بلدان (مصر ولبنان والسودان؛ الشكل البياني 12). وتشكل مثل هذه الأرصدة الضخمة من الدين العام عبئا كبيرا على الاقتصاد. وتزاحم مدفوعات خدمة الدين النفقات المعززة للنمو– فعلى سبيل المثال، تتراوح مدفوعات الفائدة، في المتوسط، بين 5% و10% من إجمالي الناتج المحلي في مصر ولبنان. كذلك تندرج هذه الأرصدة الضخمة من الديون ضمن مواطن الضعف الخارجي نظرا لأن الديون الخارجية تمثل جانبا كبيرا منها. وسوف يزداد هذا العبء مع احتمال ارتفاع تكاليف التمويل تماشيا مع التشديد المتوقع للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لا تزال تعاني من ارتفاع مستويات العجز (مصر ولبنان) وضخامة الديون الخارجية قصيرة الأجل التي ينبغي إعادة تمويلها (مصر). ويبرز هذا الأمر أهمية الاستمرار في بذل الجهود لخفض الدين[1].

[1] المرجع السابق، ص 15.

الشكل (12): تقليص عجز المالية العامة، 2017 و2018

(رصيد المالية العامة الكلي والدين العام، % من إجمالي الناتج المحلي)

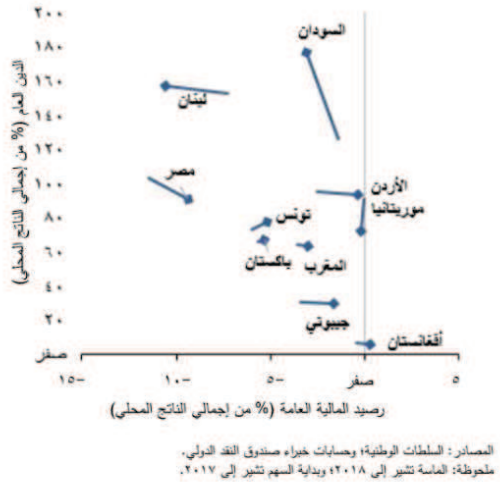

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الماسة تشير إلى ٢٠١٨، وبداية السهم تشير إلى ٢٠١٧.

انحسرت الضغوط التضخمية في المنطقة، مع بقاء التضخم مستقرا بوجه عام عند مستوى 12%. ويعزى هذا التراجع في الأساس إلى انحسار تأثير العوامل غير المتكررة في مصر والسودان، وفي بعض الحالات، التشديد النقدي (الأردن وتونس)، أو حدوث انخفاض في أسعار المواد الغذائية (المغرب وباكستان؛ الشكل البياني 13).

ورغم تركة القروض المتعثرة المرتفعة، وإن كانت مستوياتها آخذة في التراجع، فقد ظلت القطاعات المصرفية بوجه عام مستقرة وتتمتع بمستويات جيدة من السيولة والرسملة. ولا يزال نمو الائتمان الخاص قويا نسبيا، حيث لم تتغير التطورات إلى حد كبير مقارنة بما ورد في عدد أكتوبر 2017 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. وبدأت عدة بلدان (مصر ولبنان والأردن وباكستان) مؤخرا في اعتماد التكنولوجيا المالية لزيادة الشمول المالي.

ولتعزيز صلابة الاقتصاد، ينبغي أن تواصل السلطات جهودها لتقوية أطر التنظيم والرقابة (جيبوتي وموريتانيا)، وأنظمة الإعسار والإفلاس (مصر والأردن والمغرب وتونس)، وفي بعض الحالات ترتيبات التامين على الودائع (مصر وباكستان). ويتعين على السلطات القطرية كذلك توخي اليقظة وأن تكون مستعدة لمواءمة أطرها التنظيمية والرقابية مع مصادر الخطر الجديدة، بما في ذلك ما ينشأ مع اتساع نطاق التكنولوجيا المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على البلدان تعزيز أطرها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسيساهم ذلك في

مواكبتها للمعايير الدولية (أفغانستان والصومال والسودان) لضمان الحفاظ على الفرص المتاحة حاليا لحصول القطاع الخاص على التمويل[1].

الشكل (13): التضخم

(التغير السنوي%)

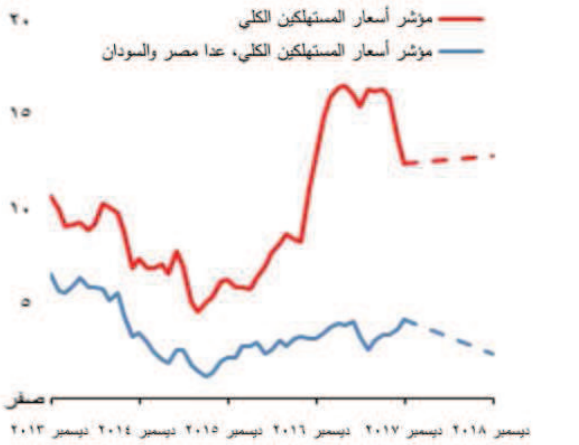

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: مؤشر أسعار المستهلكين الكلي يشمل مصر والأردن ولبنان والمغرب وباكستان والسودان وتونس.

على وجه الإجمال، لا يزال ميزان المخاطر مائلا نحو الجانب السلبي:

✓ من شان تصاعد الصراعات أو تدهور الأوضاع الأمنية الإقليمية، أو تكثف القلاقل الاجتماعية المحلية، أو حدوث إرهاق ناتج عن الإصلاح، أن يؤدي إلى الانحراف عن مسار تنفيذ السياسات والإصلاحات، وإضعاف النشاط الاقتصادي.

✓ ومن المنتظر تحسن آفاق أسعار النفط بحيث تتجاوز 60 دولار للبرميل في 2018–2019، بزيادة قدرها 20% عن 2017. وقد تتسبب أي زيادة أخرى في أسعار النفط في إضعاف الاستهلاك، وزيادة الضغوط على المالية العامة، وتفاقم الاختلالات الخارجية في معظم البلدان. فعلى سبيل المثال، أي زيادة قدرها 10 دولارات في أسعار النفط مقارنة بالسيناريو الأساسي ستؤدي إلى هبوط رصيد الحساب الجاري بواقع نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي في مختلف البلدان المستوردة للنفط في المنطقة.

✓ وقد تؤدي زيادة التشديد والتقلبات في الأوضاع المالية العالمية إلى زيادة تكاليف الاقتراض في بلدان المنطقة المستوردة للنفط، مما يزيد من المخاوف القائمة بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة، ويلقي بالأعباء على الميزانيات العمومية للبنوك، ويضعف نشاط القطاع الخاص. وقد يشكل هذا التشديد تحديا بصفة خاصة للبلدان التي لديها احتياجات تمويلية كبيرة في الأجل القريب. وعلى سبيل المثال، انطلاقا من إجمالي

[1] المرجع السابق، ص 16.

الاحتياجات التمويلية في عام 2018، فإن زيادة قدرها 200 نقطة مئوية في أسعار الفائدة مقارنة بالسيناريو الأساسي سترفع تكاليف التمويل في لبنان ومصر وباكستان بنسبة قدرها 0.9 و 0.8 و 0.7 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، فأن تشديد الأوضاع المالية العالمية قد يعجل بخروج التدفقات الرأسمالية من المنطقة مما سيفرض الضغوط على المراكز الخارجية و أسعار الصرف.

✓ ومن شأن تصعيد رسوم الواردات أو التحول باتجاه السياسات الأكثر انغلاقية أن يحد من التجارة العالمية أو يؤثر على أسعار السلع الأولية، ومن ثم إلغاء جانب من الدعم الذي يتيحه الطلب الخارجي في الوقت الحالي.

ولكن لا تزال احتمالات التطورات الإيجابية قائمة كذلك في البلدان التي قد تجني الثمار إذا زادت قوة النشاط الاقتصادي في أهم شركائها التجاريين عن المتوقع[1].

[1] المرجع السابق ، ص 17.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل اثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة، التنظيمات الدولية المصدرة للنفط والتي كان لها الأثر الكبير في التأثير على أسعار النفط حيث أن كل من منظمة الأوبك والأوابك كان لهما دور كبير في وضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى والتي كانت تقوم بتحديد القواعد التسعيرية بنفسها وأهملت مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

تسعى الدول المنتجة للنفط إلى محاولة الحفاظ على الارتفاع الدائم لأسعاره كونه يعد مضخة هامة تضخ من خلالها العائدات المالية والتي من خلالها يمكن تكوين قدر كافي من احتياطات العملة الأجنبية، وبالمقابل فالدول المستوردة هي الأخرى تتأثر ولكن بشكل سلبي نتيجة ارتفاع أسعاره وفي حالة الانخفاض تتأثر الدول المنتجة، حيث يتأثر الدخل القومي المتأتي من بيع النفط، أما بالنسبة للدول المستوردة فبطبيعة الحال ستستفيد من انخفاض أسعار النفط في ميزانيتها.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية-استشرافية لأثر تقلبات أسعار النفط على الجزائر للفترة 2000-2018

المبحث الأول: النفط في الجزائر

المبحث الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي في الجزائر كبديل لمواجهة تقلبات أسعار النفط

تمهيد

تعد الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للنفط واحد الفاعلين في السوق النفطية، وقد عرف القطاع النفطي الجزائري العديد من المحطات وقد عبرت كل محطة عن الوضع السائد في البلاد، انطلاقا من قانون النفط الصحراوي مرورا بمرحلة التأميمات ثم الإصلاحات الأولى والثانية.

كما يعتبر النفط في الجزائر أهم مورد مالي فلقد ساهم بشكل كبير في بناء الاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت فقد جعل هذا المورد الدولة الجزائرية تعتمد عليه اعتمادا شبه كاملا على ماتجنيه من تصدير مواردها الأولية، ويضعها في وضعية تبعية لهذا القطاع، مما يعرضها لتقلبات الأسواق الخارجية للنفط، وما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على اغلب القطاعات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي واحتياطي الصرف وغيرها من المؤشرات.

وباعتبار أن إيرادات قطاع المحروقات تتميز بالتذبذب، كان لابد على الجزائر أن تفكر في إيجاد بديل قطاعي للمحروقات، ومن خلال دراستنا هذه ارتأينا بان الحل يكمن في إعطاء أولوية للقطاعات التي تملك فيها الجزائر بنية تحتية وهبها الله لنا عز وجل، ويكفي أن ننظمها ونضعها في الطريق السليم لاستغلالها أحسن استغلال، وهذا من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في الطاقات المتجددة وإضافة إلى تطوير القطاع السياحي وتشجيع الاستثمار الأجنبي وهذا ما إلا خيارات إستراتيجية لتكون كبديل لقطاع المحروقات.

المبحث الأول: النفط في الجزائر

اعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ زمن طويل، وتحول إلى سلعة استيراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصادياته، ولم يسلم الاقتصاد الجزائري من قبضة هذه المادة التي كانت ولا تزال على قدر من الأهمية إذ احتلت ركنا مهما فيه، وأضحت من أهم موارد الميزانية للدولة ومساهما في تحقيق التنمية، ما جعل اقتصاد الجزائر مرهونا بعوائد هذا المورد الناضب الذي لا يعرف الاستقرار في أسعاره. ومن خلال هذا المبحث سنتناول لمحة تاريخية عن النفط في الجزائر، مكانة وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى عرض إمكانيات الجزائر النفطية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن النفط في الجزائر

يعود تاريخ اكتشاف النفط في الوطن العربي إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث حفرت أول بئر بهدف التنقيب عن الزيت الخام سنة 1986 في حقل جمسة في مصر. وتحقق أول اكتشاف سنة 1907 في نفس الحقل لكن الاكتشافات الضخمة لم تتحقق إلا سنة 1927 بداية بحقل كركوك في العراق، ثم تبعته الاكتشافات الرئيسية في الكويت، السعودية ثم الإمارات العربية المتحدة في المشرق العربي. ولم يكتشف النفط بكميات كبيرة في دول شمال إفريقياإلا في الخمسينات، والجزائر من بين هذه الدول التي عملت على بحث واكتشاف النفط.

أولا: اكتشاف النفط في الجزائر

إن اكتشاف النفط في الجزائر قديم وحديث في نفس الوقت هذا التناقض الظاهري يجد تفسيره في كون النفط في الجزائر يرجع إلى عهد الفينيقيين ولكن استغلاله الصناعي لم يكن إلا منذ سنة 1956 وبحكم وجود النفط في الجزائر سابقا فقد أعطت بالتالي أرضية واعدة للبحث حيث استأنفت الأبحاث من جديد سنة 1941 في شمال البلاد دائما، ولكن الأبحاث كانت بصفة منتظمة وبإرادة أقوى، ومع ذلك فان النتائج لم تكن مشجعة وتواصلت الأبحاث والأشغال إلى سنة 1949 حيث توجت باكتشاف حقل وادي القطران من قبل شركة النفط أو مال**AUMALE** التي تفرعت عن المجموعة الجزائرية للبحث والاستغلال البترولي **CAREP** على عمق قريب، ولقد كان هذا الحقل معروفا منذ زمن طويل فكان سكان المنطقة يلاحظون بقعا من الزيت على وجه الأرض. وأرسلت الشركة الفرنسية للبترول **(C.F.P)** في سنة 1949 بعثة لمهمة في الصحراء، توجت بتقرير مشجع مهد بالطبع لتأكيد وجود المحروقات بالصحراء الجزائرية، ولم تنتظر للتأكد من ذلك حتى جهزت وسائل التدخل من اجل الشروع في الأشغال[1].

[1] الحاج محمد موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، الجزائر، 2008، ص50.

وتعتبر سنة 1952 بداية انطلاق البحث النفطي في الصحراء وذلك بتوزيع أول دفعة من التراخيص غطت مساحة 600.000 كلم² استفادت منها أربع شركات نفطية وتعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية **SNREAL** حقل حاسي مسعود من اكبر الحقول في العالم وفي سنة 1958 أنشئ قانون نفط صحراوي، لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي. وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء، وكما تضمن العديد من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، وبعد سنة 1962 انتقلت السيادة إلى الجزائر وتم التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد. فأنشئت بذلك مؤسسة وطنية تباشر النشاط البترولي[1].

ثانيا: إنشاء سوناطراك

تأسست المؤسسة الوطنية سوناطراك أي الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات، بموجب الأمر 63-491 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 1963/12/31 لتوكل لها جميع المهام الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال وكانت أولى مهامها هي انجاز أنبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو والذي بلغ طوله 801 كلم، وقد تم إنجازه في مدة لا تتعدى 20 شهر.

ثم تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك بفضل المرسوم رقم 66- 296 الصادر في 1966/09/22 بحيث أصبحت تشمل كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات والمواد المشتقة منها إلى جانب استغلالها، ومعالجة وتحويل المحروقات بالإضافة إلى نقلها وتسويقها، وامتلاك منشآت المعالجة الصناعية للمحروقات[2]. وتتوفر سوناطراك كذلك على خمسة مصافي وهي:

- ✓ مصفاة العاصمة "تكنيب" بقدرة معالجة للبترول الخام ب 2.7 مليون طن سنويا، بدأت تشتغل سنة 1964.
- ✓ مصفاة سكيكدة بقدرة معالجة للبترول الخام ب 15 مليون طن سنويا، بدأت تشتغل سنة 1980.
- ✓ مصفاة أرزيو بقدرة معالجة للبترول الخام ب 2.8 مليون طن سنويا، بدأت تشتغل سنة 1972.
- ✓ مصفاة حاسي مسعود بقدرة معالجة للبترول الخام ب 1.1 مليون طن سنويا، بدأت تشتغل سنة 1980.
- ✓ مصفاة أدرار بقدرة معالجة للبترول الخام ب 600 ألف طن سنويا، بدأت تشتغل سنة 2007.

إذ بلغت الطاقة التكريرية الإجمالية لهذه المصافي الخمس قرابة 27.6 مليون طن في سنة 2018 وتباشر شركة نفتاك (**NAFTEC**) وهي فرع تابع لسوناطراك كل نشاطات التكرير. ويمثل تصدير المنتجات المكررة حوالي ثلثي الإنتاج حيث تنخفض هذه النسبة للكميات المصدرة مع ارتفاع حاجيات السوق الوطني. وكما هو معروف تقوم مصافي تكرير النفط على اختلاف أنواعها وتعدد عملياتها بإنتاج مشتقات نفطية عديدة يمكن استخدامها

[1] المرجع السابق، ص 50.

[2] مخلفي أمينة، **اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص 98.

في أغراض مختلفة، ولعل من أهمها الجازولين (وقود السيارات) بالإضافة إلى المنتجات الأخرى ابتداء من الغازات الهيدروكربونية الخفيفة ومرورا بالكيروسين وحتى زيوت التشحيم والشموع والإسفلت، وذلك باستخدام طرق الفصل والتحول والمعالجة والإضافة بتسلسل وتتابع للحصول على اكبر قدر ممكن من المنتجات بنوعية عالية[1].

ثالثا: تأميم المحروقات في الجزائر

يعرف التأميم على أنه تحويل الملكيات الخاصة (المؤسسات الاقتصادية والمستغلات الفلاحية) إلى ملكية لمجموعة أو الدولة. وهو نقل الملكية من الأفراد أو الشركات الخاصة إلى الملكية العامة، وتتم في الغالب على دفع التعويضات لأصحابها، وقد أصبح التأميم من أهم مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت كمطلب في البلدان المستعمرة مثل تأميم قناة السويس في مصر سنة 1956. وتأميم المحروقات في الجزائر سنة 1971 والتأميم ليس له دائما دوافع أيديولوجية، فكثير من الدول الرأسمالية لجأت إلى تحويل مؤسسات أو صناعات معينة واسعة الاستعمال أو ذات طبع استراتيجي ضمن القطاع العام، مثل المناجم أو السكة الحديدية وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران والنقل البحري وغيرها، والتي تعتبرها من رموز السيادة.

إن قرار الجزائر لتأميم المحروقات في فبراير 1971 ادخل الشركة الوطنية للمحروقات في ديناميكية جديدة، من أهداف **شركة سوناطراك** توسيع أنشطتها على مستوى جميع منشآت النفط والغاز وبالتالي السيطرة على كامل سلسلة المحروقات وهذا من خلال وضع برنامج أكثر صرامة في مجال التخطيط. تميزت هذه السنة أيضا بشراء شركة سوناطراك لأول ناقلة للغاز الطبيعي المسال تحمل اسم الحقل الغازي لحاسي الرمل[2].

رابعا: الانضمام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)

في سنة 1969 انضمت الجزائر إلى مجموعة الدول المصدرة للنفط "**الأوبك**" وأصبحت عضوا فيها وانضمت إلى منظمة "الأوابك" في سنة 1971. محاولة بذلك الدخول في منظمة دولية تتمتع بقوة في فرض قراراتها فيما يخص تسيير السوق النفطية العالمية، وبانضمام الجزائر إلى منظمة الأوبك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليها حكومات الدول الأعضاء، كما وفرت الأوبك خصوصا حماية لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من استغلال الشركات العالمية[3].

---

[1] مخلفي أمينة، المرجع السابق، ص 99.

[2] قصباني شعبان، **دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص ص: 169، 170.

[3] غجاتي الهام، **اثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية لقطاع التامين الاجتماعي في الجزائر(دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد –CNR–)**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص 135.

المطلب الثاني:مكانة وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، فأغلبية الصادرات الجزائرية هي صادرات قطاع المحروقات حيث بلغت نسبتها 98% من إجمالي الصادرات، كما أنها تشكل حوالي 60% من إيرادات الميزانية ومن 25%إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأمر عكس اختلالا كبيرا في موازين الاقتصاد الجزائري، وتظهر أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، حيث حضي النفط في الجزائر بعناية كبيرة منذ تاريخ تأميميه وهذا لوزنه الكبير في الاقتصاد الجزائري، فهو يعتبر المورد الرئيسي لكل القطاعات وأداة التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية. تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970–1973) حيث تميزت هذه الفترة بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز. أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع الأوبك إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي، والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار النفط الخام كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار. الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما اكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد استيراتيجية التنمية في الجزائر، أما فترة (1986–1989) فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد، وفي سنة 1991، فقد ميز قطاع المحروقات إدخال عدة تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1991/12/04 وهذه التعديلات نلخصها فيما يلي:

- ✓ تسهيلات فيما يخص عقود تقاسم الإنتاج.
- ✓ تشجيع التنقيب.
- ✓ توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية
- ✓ تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

شهدت بداية القرن الواحد والعشرين إلى اليوم تكثيف في نشاطات قطاع المحروقات وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع، حيث ارتفعت العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد لأسعار النفط التي وصلت إلى 112 دولار للبرميل سنة 2012 مما مكن من تسديد وتخفيض المديونية. كما عرف قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا من حيث الفعالية، إذ انه يتكيف تدريجيا مع المشهد العالمي الطاقوي، حيث سجلت أسعار النفط ابتداء من 2000 إلى غاية النصف الثاني من سنة 2014ارتفاع مستمر حيث انعكست هذه الفوائض إيجابيا على المؤشرات، حيث ارتفع سعر النفط الجزائري خليط الصحراء الذي يعتبر ثاني أغلى نفط ضمن سلة الأوبك أين انتقل سعر النفط الجزائري من 23.13دولار للبرميل سنة 1990 إلى 110 دولار للبرميل سنة 2013 وكنتيجة لهذا الارتفاع سجلت مختلف الموازين فوائض قياسية، إلى جانب تعاظم احتياطي الصرف الذي انتقل من 2.7 مليار دولار سنة 1990

إلى13.56 مليار دولار في 2000 ووصل 201.33 مليار دولار في 2013، وتراجع بعد 2014 حيث انخفض إلى 150.60 مليار دولار سنة2015 بسبب انهيار أسعار النفط التي وصلت إلى 52.39 دولار للبرميل وتراجع احتياطي الصرف من العملة الصعبة حيث بلغ 104.85 مليار دولار سنة 2017 ، وفي 2018 انخفض إلى 84.6 مليار دولار[1].

ويكتسب النفط الجزائري هذه الأهمية من خلال ما تتميز به نوعية النفط الذي تصدره الجزائر مقارنة مع غيرها من الدول المصدرة للنفط بمميزات نوجزها فيما يلي[2]:

1. ميزة الموقع الجغرافي:

قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقرنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا. وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى بالفرق الناجم عن نقل منتجاتها النفطية في وضع تنافسي أفضل من نفط بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، نيجيريا وروسيا ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فان الجزائر تستفيد قطعا من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، حيث أن ميناء "أرزيو" يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية ب 1410 كلم عن "لوهافر" فرنسا و 1540 كلم بالنسبة لانجلترا.

2. ميزة نوعية النفط:

إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل الدول، فالنفط المستخرج وتميزه مقارنة بالنفط "العربي الخفيف". و يوضح الجدول الآتي مقارنة البترول الجزائري ببعض أنواع بترول دول الأوبك:

الجدول رقم(3): مقارنة البترول الجزائري ببعض أنواع بترول الأوبك

الدولة	نوع النفط	درجة الكثافة	نوع البترول	النسبة النوعية للمنتجات البترولية		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.0	35	29.0
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31	48.5
	ثقيل	27.3	2.84	16.0	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0

[1] قصباني شعبان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 170،171.

[2] أبو بكر بوسالم، **دور التمكين الإداري في التميز التنظيمي (دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية-المديرية الجهوية للإنتاج بحاسي الرمل-)**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2015، ص ص:133، 134.

العراق	خفيف	36.3	1.88	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.0	28.0	50.0
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.0	40.0	48.0

المصدر:احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1983، ص40.

فنلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تتمتع بنفط رفيع ذو جودة عالية لما تحتويه من نسبة صغيرة من الكبريت ودرجة عالية للكثافة تجعله من بين أفضل أنواع النفط إنتاجا للمشتقات الخفيفة في العالم.

المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية للجزائر

سنتناول في هذا المطلب الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات وحجم الإنتاج والصادرات من النفط وشبكة النقل التي تؤمن وصول المنتجات إلى الزبائن وغيرها وهي كلها عوامل تلعب الدور الرئيسي في تجارة النفط.

أولا: الاحتياطات النفطية الجزائرية

تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق العالمية للنفط، وتعتبر ثالث دولة افريقية من حيث الاحتياطي بعد كل من ليبيا ونيجيريا، وتحتل المركز السابع عربيا، حيث تتضح لنا الإمكانات التي تزخر بها الجزائر من الاحتياطات النفطية المؤكدة في ارتفاع مستمر خلال الفترة (2000-2018) حيث ارتفع مقدار الاحتياطي المؤكد من النفط الخام من 11.3 مليار برميل سنة 2000 إلى 12.2 مليار برميل سنة 2018، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(4):تطور الاحتياطات النفطية الجزائرية المؤكدة خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: (مليار برميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطات	11.3	11.3	11.3	11.8	11.8	12.3	12.3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطات	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
الاحتياطات	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك لسنة 2021، ص 16.

نلاحظ من الجدول أن تطور حجم الاحتياطات النفطية مر بمرحلتين، المرحلة الأولى خلال الفترة (2000-2005) تميزت بارتفاع الاحتياطي النفطي من 11.3 مليار برميل سنة 2000 إلى 12.3 مليار

برميل سنة 2005، أما المرحلة الثانية خلال الفترة (2006-2018) تميزت هذه الفترة بنوع من الثبات النسبي ولم تعرف الكثير من التطور بقد بقيت محصورة بين 11.8 مليار برميل و 12.2 مليار برميل[1].

ثانيا: إنتاج النفط في الجزائر

لقد تغيرت سياسة الإنتاج النفطي لجزائر عبر الزمن، فبعدما تم تأميم المحروقات أعطت الدولة الاهتمام الكبير لهذا القطاع من خلال مخططات التنمية التي وضعتها. فالاهتمام الكبير بفرع المحروقات كان الهدف من ورائه زيادة العملة الصعبة لرفع قطاع التنمية، ويكون ذلك من خلال تطوير القطاع لزيادة حجم الإنتاج، كما عرف إنتاج النفط تطور كبير مع تطور أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، فعندما ترتفع الأسعار يرتفع الإنتاج، وهذا راجع لسياسة الدولة، فمنذ بداية وضع البرامج الوطنية للتنمية فقطاع المحروقات بأخذ النصيب الأكبر من الاعتمادات المالية الموجهة للاستثمار، والتي كان من ورائها زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط، حيث عرف تزايد مستمر وكان هذا التزايد مواكبا لتطورات أسعار النفط العالمية حتى سنة 2008، ومن هذه السنة تراجع الإنتاج بنسب طفيفة رغم زيادة أسعار النفط في تلك الفترة وبقيت مستويات الإنتاج في تراجع حتى 2018. والشكل التالي يبين حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (5): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: (مليون برميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إنتاج النفط	1.54	1.53	1.65	1.82	1.92	1.98	1.97
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إنتاج النفط	1.99	1.97	1.77	1.68	1.64	1.53	1.48
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
إنتاج النفط	1.58	1.55	1.58	1.54	1.51		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك لسنة 2021، ص 18.

يلاحظ من خلال الشكل أن حجم إنتاج النفط الخام خلال الفترة **(2000-2018)** مر بمرحلتين، المرحلة الأولى شهد فيها تطور وارتفاعا كبيرا في الطاقة الإنتاجية للبترول الخام في الجزائر حيث انتقل من 1.54 مليون برميل يوميا سنة 2000 إلى 1.97 مليون برميل سنة 2008، وذلك راجع إلى اكتشاف عدة حقول من خلال الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، لان صناعة البترول تتطلب مهارات فنية وتكنولوجية عالية إضافة إلى رأس المال، حيث فتحت السلطات الجزائرية المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات للمستثمرين الأجانب من خلال المناقصات . وقد بلغ عدد هذه الشركات ما يفوق 05 شركات تنشط

[1] حسين كشيتي، **دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2019، ص 60.

بالشراكة مع سوناطراك، أما خلال الفترة **(2008-2018)** فنلاحظ تراجع في حجم إنتاج البترول في الجزائر ليبلغ 1.51 مليون برميل يوميا، ويرجع ذلك للتغير في منحنى السياسة النفطية الجزائرية المتبعة والتي كانت تهدف للحفاظ على الثروة النفطية وكذلك السقوط والانخفاض الذي ظهر على أسعار النفط في السوق العالمية كما أن هذا التراجع ساهمت فيه منظمة الأوبك في سنة 2008 ذلك بعد قرار منظمة الأوبك بالتخفيض التدريجي لسقف إنتاج دول الأعضاء وكذلك بعد سنة 2014 بسبب انهيار أسعار النفط والتي انخفضت بأكثر من 50%[1].

ثالثا: حجم الصادرات النفطية الجزائرية

يتم عرض تطور حجم الصادرات النفطية للجزائر خلال الفترة (2000-2018) في الشكل التالي:

الجدول رقم (6): تطور حجم الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة(2000-2018)

الوحدة: (ألف برميل/ اليوم)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم الصادرات	544.00	441.50	566.20	741.00	893.20	970.30	997.20
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم الصادرات	1253.10	841.00	747.60	709.40	698.00	685.90	744.00
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
حجم الصادرات	622.90	642.20	649.22	632.60	822.00		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد عل تقرير منظمة الأوبك لسنة 2021، ص 14.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن حجم صادرات الجزائر من النفط خلال الفترة (2000-2002) كانفي تذبذب، حيث سنة 2001 هي السنة الوحيدة التي انخفض فيها حجم الصادرات إلى أدنى قيمة له 441.50 ألف برميل يوميا بعدما كان حوالي 500 ألف برميل يوميا سنة 2000 ثم عاد للارتفاع سنة 2002، ويعود هذا الانخفاض إلى حرب أمريكا على العراق وقرار الولايات المتحدة بتخفيض وارداتها خلال نفس السنة فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر اكبر بلد مستورد للنفط في العالم، وبالتالي اتخاذ منظمة الأوبك قرار بتخفيض إنتاج وتصدير أعضائها حتى لا يحدث فائض في السوق العالمية للنفط.

[1] موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 112.

ثم تواصل حجم الصادرات النفطية بالزيادة من سنة إلى أخرى، وتضاعف إلى أن وصل ذروته في سنة 2007 إلى 1253.10 ألف برميل يوميا وتعود القفزة في هذه الزيادة إلى التراجع الكبير للمخزون النفطي الأمريكي ومحاولة هذه الأخيرة زيادة استيرادها أكثر فأكثر، فبعد أن كانت تستورد 11618 ألف برميل يوميا سنة 2001 أصبحت تستورد ما يقارب 13400 ألف برميل يوميا وهذا من اجل تعويض هذا النقص في مخزونها وكذلك من اجل تمويلها العسكري، وبعد سنة 2007 تناقص حجم صادرات الجزائر من النفط وانخفض في سنة 2008 ليصل إلى840.9 ألف برميل يومي، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم وتبعاتها السلبية على أسواق النفط ونقص الطلب العالمي على النفط، وقرار منظمة الأوبك بخفض الإنتاج وبالتالي خفض التصدير لكل أعضائها. وبعد 2008 إلى غاية 2018 كان حجم الصادرات ثابتا تقريبيا حيث كان في حدود 650 ألف إلى 700 ألف برميل يومي، وصل حجم الصادرات النفطية إلى 822.00 ألف برميل يومي في 2018[1].

رابعا: إمكانات النقل عبر الأنابيب

وهي شبكة نقل المحروقات السائلة والغازية بواسطة الأنابيب باعتبارها الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها الجزائر في نقل البترول والغاز أكثر من اعتمادها على أسطول النقل البحري وذلك بسبب الموقع الجغرافي المميز القريب من السوق الأوروبية وتعتبر شبكة نقل الأنابيب القاعدة الهيكلية الأساسية الرابطة بين الجزائر وأسواق التصدير والتي تضمن وصول المنتجات بصورة مستمرة ومنتظمة كما أن هذه الشبكة تربط أيضا بين الولايات وبين مناطق الإنتاج ومناطق التصنيع الواقعة في المناطق السياحية وعن طريق هذه الشبكات يتم نقل البترول والغاز من مناطق الإنتاج إلى المركزين الرئيسيين في الجزائر وهما:

1. **مركز (حوض الحمراء) للبترول والمكثفات:** وهو المركز الذي يلتقي فيه إنتاج البترول من جميع الآبار (حاسي مسعود، بركين، عين امیناس...الخ) ليقوم المركز بأعمال القياس، وحساب الكميات والنوعية.
2. **مركز (حاسي الرمل) للغاز:** وهو المركز الذي يتم فيه تجميع وحساب كميات الغاز المنتجة من مختلف الحقول (حاسي الرمل، غوردالنوس، عين صالح) وتتم بعد ذلك عمليات النقل عبر الأنابيب إلى المصافي ومراكز التخزين بالنسبة للبترول ومراكز التمييع بالنسبة للغاز والى التصدير نحو المناطق الاستهلاكية الدولية، كما أن جزء من إنتاج الغاز يوجه عبر الأنابيب للاستهلاك الداخلي بواسطة شركة سونلغاز عبر شبكة داخلية. ويوجد جزء آخر من النفط والغاز المنقول عبر الأنابيب يوجه إلى مجمعات صناعة التكرير ومجمعات الصناعة البتروكيماوية في نفس تلك المناطق[2]. والجدول التالي يوضح شبكة نقل المحروقات الجزائرية:

الجدول رقم (7): شبكة أنابيب نقل المحروقات الجزائرية

[1] قصباني شعبان، **دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[2] إبراهيم سعد الله، **دور عائدات النفط في تطوير التكنولوجيا المستخدمة في صناعة البتروكيماويات في الجزائر**، القاهرة، 2012، ص ص: 33,32.

	البترول الخام	مكثفات	غاز البترول	الغاز الطبيعي	المجموع
عدد الأنابيب	12	3	4	13	32
الطول (كلم)	4970	1378	2697	7459	16504
طاقة النقل العملية	146	23	19	134	319
الوحدة	مليون طن			متر مكعب	مليون طن مكافئ بترول

Source : Sonatrach.Pipenews N° 07 Novembre 2009 (additive a la renvie). P14.

المبحث الثاني:تأثير تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة (2000-2018)

بعد الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي تغيرت ملامح الاقتصاد الجزائري بسبب التغيرات الحاصلة في الأسعار العالمية للنفط حيث بقيت دائما المحور الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة لتحصيل إيراداتها وتمويل نفقاتها، وبقي الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات الأسعار النفطية كون أن النفط المصدر الرئيسي للدخل الوطني، حيث تساهم الإيرادات النفطية بنسبة 60%من الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر المورد الأساسي لكل القطاعات وأداة التنمية الاقتصادية من خلال تمويل البرامج الاستثمارية، حيث عندما تتغير أسعار النفط بالارتفاع أو بالانخفاض تتأثر المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الكلي الجزائري حيث هذا المبحث سنتطرق الى بعض المؤشرات.

المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018)

أولا:تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2018)

الناتج المحلي هو "مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد بمساهمة عوامل وطنية وغير وطنية"، ويعرف أيضا على انه "القيمة النقدية للناتج الكلي للسلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة"، ويعتبر النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري من خلال عوائده المالية التي تمثل الدخل الرئيسي للجزائر[1].والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في ظل تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2018).

[1] تامر علوان المصلح، **علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 187.

الجدول رقم (8): تطور الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة (دولار للبرميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر النفط	28.50	24.44	25.02	28.83	38.27	54.52	65.14
الناتج المحلي الإجمالي	54.79	54.74	56.76	67.86	85.32	103.60	117.03
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر النفط	72.39	94.45	61.67	79.50	111.26	111.67	108.66
الناتج المحلي الإجمالي	134.98	171.00	137.21	149.07	197.45	206.40	225.93
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
سعر النفط	98.95	52.39	43.73	60.74	71.03		
الناتج المحلي الإجمالي	220.09	172.30	166.00	170.37	180.69		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي على الموقع الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/country/Algérie

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه العلاقة القوية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، ومن الواضح أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل خاص، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية للنفط، ففي سنة 2000 كانت الانطلاقة لارتفاعات غير مسبوقة لأسعار النفط فسجلت 28.50دولار للبرميل وارتفع معها الناتج المحلي الإجمالي إلى 54.79 مليار دولار، لترتفع حتى وصلت 28.8 دولار للبرميل سنة 2003 وفاقتها في سنة 2004 لتسجل 38.27 دولار للبرميل ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 67.86 والى 85.32 مليار دولار على التوالي.

بداية 2005 تجاوزت أسعار النفط حدود 50 دولار للبرميل ليتجاوز معها الناتج المحلي الإجمالي سقف 100 مليار دولار، ويسجل في سنتي 2006 و2007 مقدار 117.03 و134.98 مليار دولار عند معدلات أسعار تقدر بـ 65.14 و72.39دولار للبرميل على التوالي، لتحقق أسعار النفط ارتفاعا غير مسبوق في سنة 2008 قدر بـ 94.45 دولار للبرميل، ليرتفع معها الناتج المحلي الإجمالي إلى 170.35مليار دولار.

أما سنة 2009 شهدت أسعار النفط انخفاضا في المعدل السنوي لأول مرة منذ سنة 2001 حيث وصلت إلى 61.67دولار للبرميل، متأثرة في ذلك بانخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي ليصل إلى مستويات تفوق معدلاتها خلال الخمس سنوات السابقة، ليتأثر معها الناتج المحلي الإجمالي وينخفض إلى 137.21 مليار دولار. ليرتفع بعد ذلك تدريجيا مقابل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي 225.93 سنة 2013 كأقصى قيمة خلال فترة الدراسة، تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول التي قدرت بـ 108.66 دولار للبرميل. كما تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية 2014 حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 220.09 مليار دولار إلى 166.00 مليار دولار سنة 2016 بسبب انهيار أسعار البترول التي وصلت إلى 43.73 دولار للبرميل، لترتفع بعد ذلك الأسعار سنتي 2017 و2018 وتصل إلى 60.74 و71.03 دولار للبرميل على التوالي، وارتفع معها الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 180.69 مليار دولار سنة 2018.

ثانيا: تأثير تقلبات أسعار النفط على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018)

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أيا كان نظامها الاقتصادي، وأيا كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، وتستخدم في ذلك مجموعة من السياسات الاقتصادية متمثلة أساسا في السياسة المالية والسياسة النقدية. والجدول التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي في ظل تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2018).

الجدول رقم(9): تطور النمو الاقتصادي وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر النفط	28.50	24.44	25.02	28.83	38.27	54.52	65.14
معدل النمو الاقتصادي(%)	3.80	2.60	4.70	6.90	5.20	5.10	2.00
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
سعر النفط	72.39	94.45	61.67	79.50	111.26	111.67	108.66
معدل النمو الاقتصادي(%)	3.00	2.40	2.10	3.00	2.89	3.37	2.78
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
سعر النفط	98.95	52.39	43.73	60.74	71.03		
معدل النمو الاقتصادي(%)	3.78	3.67	3.20	1.60	1.40		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي على الموقع الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/country/Algérie

في سنة 2000 بلغ معدل النمو الاقتصادي 3.8% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط التي بلغت 28.50دولار للبرميل. أما خلال الفترة (2001-2013) شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا حيث تراوحت النسبة بين 2% كأدنى نسبة و 6.90% كأعلى نسبة، ويعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المستقر لقطاع المحروقات وبدرجة اقل إلى القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، كما بلغ معدل نمو الاقتصاد الجزائري 3.67%في 2015 مقابل 3.78% في 2014. إن تراجع أسعار النفط في نهاية 2014 والتي بلغت 43.73 دولار للبرميل في 2016 أدى إلى انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ 1.60%في 2017 وانخفض إلى 1.40% في 2018.

المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على قيمة الواردات ومعدل البطالة

أولا: تأثير تقلبات أسعار النفط على قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2018)

يعتبر قطاع المحروقات المصدر الرئيسي الموفر لوسائل الدفع الخارجية، في ظل سيطرته الشبه تامة على مجمل الصادرات الوطنية، وبالتالي فان حجم الواردات متوقف وبصورة رئيسية على التقلبات السعرية للمادة النفطية، ولذلك سنقوم باستعراض وتحليل اثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على حصيلة الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول(10): تطور قيمة الواردات وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر النفط	28.50	24.44	25.02	28.83	38.27	54.52	65.14
قيمة الواردات	9.17	9.94	12.00	13.54	18.30	20.35	21.45
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
سعر النفط	72.39	94.45	61.67	79.50	111.26	111.67	108.66
معدل الواردات	27.63	39.47	37.40	38.88	46.92	51.57	54.99
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
سعر النفط	98.95	52.39	43.73	60.74	71.03		
قيمة الواردات	59.67	52.64	49.43	46.17	46.19		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علىالبنك الدولي على الموقع الالكتروني:
https://data.albankaldawli.org/country/Algérie

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه خلال الفترة (2000-2014) قيمة الواردات زادت بنسبة كبيرة جدا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث انتقلت واردات الجزائر من 9.17 مليار دولار سنة 2000 إلى 59.67 مليار دولار سنة 2014 مقابل ارتفاع أسعار النفط من 28.5 دولار للبرميل إلى 98.95 دولار للبرميل خلال نفس الفترة. أما بعد نهاية 2014 إلى غاية 2018 لاحظنا تراجع وانخفاض في قيمة الواردات حيث انخفضت من 59.67 مليار دولار نهاية 2014 إلى 46.19 مليار دولار سنة 2018 أي انخفضت بمقدار 14 مليار دولار خلال أربع سنوات، وهذا راجع إلى الانخفاض في أسعار النفط.

ثانيا: تأثير تقلبات أسعار النفط على معدل البطالة خلال الفترة (2000-2018)

ويقصد بها عدد العاطلين عن العمل مقسوما على النسبة الفاعلة مضروبا بمائة، وتعرف البطالة أيضا على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل[1].

إن ظاهرة البطالة بقيت الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية لما لهذه من تأثير على نفسية الفرد، خاصة تلك الفئات التي تعيش مرارة هذه الظاهرة، والجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة كما يلي:

الجدول (11): تطور معدل البطالة وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر النفط	28.50	24.44	25.02	28.83	38.27	54.52	65.14
معدل البطالة(%)	29.77	27.29	25.89	23.71	17.64	15.27	12.27
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
سعر النفط	72.39	94.45	61.67	79.50	111.26	111.67	108.66
معدل البطالة(%)	13.78	11.32	10.15	9.96	9.96	10.97	9.81
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
سعر النفط	98.95	52.39	43.73	60.74	71.03		
معدل البطالة(%)	10.60	11.19	10.19	10.12	11.70		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي على الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/country/Algérie

[1] مصطفى سلمان و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 2.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ انه خلال الفترة (2000-2018) انخفضت معدلات البطالة من 29.77% سنة 2000 إلى 11.70% سنة 2018 ورافق هذا الانخفاض استقرار في سوق العمل الجزائري، ويرجع هذا الانخفاض المحسوس في معدلات البطالة لتلك السياسة الإنفاقية المنتهجة من طرف الحكومة خلال هذه الفترة من خلال المشاريع الحكومية الضخمة التي سطرتها الحكومة والتي مولتها زيادة العوائد النفطية الذي سببه ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، حيث تخلصت الحكومة الجزائرية من مشكلة الدين العام الذي تخبطت فيه لسنوات طويلة مع نهاية التسعينات، كما شهدت الساحة السياسية والمالية استقرار خلال هذه الألفية ما انعكس بشكل مباشر على استقرار الاقتصاد الوطني بشكل عام وسوق العمل بشكل خاص.

إن سوق العمل الجزائري يتناغم مع سوق النفط العالمي، حيث أن الفترات التي تنهار فيها أسعار النفط تتميز بتدهور سوق العمل الجزائري وارتفاع معدلات البطالة، في حين تتحسن مؤشرات سوق العمل الجزائري في الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط، وهذا نتيجة اعتماد وارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر بقطاع النفط.

المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف، والإنفاق الحكومي

أولا: تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2018)

لا احد ينكر بأن هناك ارتباط وثيق بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط وخصوصا الجزائر. والجدول التالي يوضح تطور احتياطي الصرف بالعملة الصعبة وأسعار النفط كما يلي:

الجدول(12): تطور احتياطي الصرف الجزائري وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر النفط	28.50	24.44	25.02	28.83	38.27	54.52	65.14
احتياطي الصرف	13.56	19.63	25.15	35.45	45.69	59.17	81.46
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر النفط	72.39	94.45	61.67	79.50	111.26	111.67	108.66
احتياطي الصرف	114.97	148.10	155.11	170.46	191.37	200.59	201.44
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
سعر النفط	98.95	52.39	43.73	60.74	71.03		
احتياطي الصرف	186.35	150.60	120.79	104.85	84.60		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي على الموقع الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/country/Algérie

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ انه في سنة 2000 شهدت أسعار النفط ارتفاعا غير مسبوق حيث سجلت 28.50 دولار للبرميل، ليرتفع رصيد الميزان التجاري إلى 12.30 مليار دولار، ويسجل ميزان المدفوعات فائضا قدر بـ 7.57 مليار دولار، حيث ارتفع احتياطي الصرف إلى 13.56 مليار دولار، وفي سنتي 2001 و2002 سجلت أسعار البترول انخفاضا مقارنة بسنة 2000 ما أدى إلى ارتفاع حجم احتياطي الصرف إلى 19.63 مليار دولار سنة 2001 و 25.15 مليار دولار سنة 2002. بداية من سنة 2003 إلى غاية 2008 شهدت أسعار النفط ارتفاعات مستمرة حتى وصلت 94.45 دولار للبرميل سنة 2008، ليرتفع معها رصيد الميزان التجاري إلى 40.60 مليار دولار، ويسجل ميزان المدفوعات أعلى فائض قدر بـ 36.99 مليار دولار، وارتفع احتياطي الصرف من 35.45 مليار دولار سنة 2003 إلى 148.10 مليار دولار سنة 2008. في سنة 2009 انخفضت أسعار النفط إلى 61.67 دولار للبرميل بالمقارنة مع سنة 2008 لينخفض رصيد الميزان التجاري بـ 7.78 مليار دولار وينخفض ميزان المدفوعات بـ 3.86 مليار دولار، ويسجل احتياطي الصرف زيادات بوتيرة متناقصة إلى غاية سنة 2013 حيث بلغ أعلى قيمة له قدرت بـ 201.44 مليار دولار.

وبعد انهيار أسعار النفط في نهاية 2014 بأكثر من 50% حيث انخفضت إلى 98.95 دولار للبرميل، أدت إلى تراجع احتياطي الصرف للجزائر إلى 150.59 مليار دولار بنهاية 2015 إلى انخفاض بـ 36 مليار دولار تقريبا خلال سنة واحدة مقارنة بسنة 2014 أين بلغ 186.35 مليار دولار، واستمر هذا التراجع إلى غاية سنة 2018 حيث وصل إلى 84.60 مليار دولار حيث قدر هذا الانخفاض في أربع سنوات تقريبا بـ 100 مليار دولار مقارنة بسنة 2014، بسبب العجز في ميزان المدفوعات الذي يحسب حركة رؤوس الأموال والعملة الصعبة التي تخرج من الجزائر وتدخل إليها وهذا من خلال حساب عمليات التصدير والاستيراد المتعلقة بالسلع والخدمات، وتحويل أرباح الشركات إلى الخارج وكذا عمليات إدخال العملة الصعبة من طرف الجزائريين أو الأجانب. وبلغ عجز ميزان المدفوعات في سنة 2017 حدود 11.2 مليار دولار وفي سنة 2018 مستوى 5.4 مليار دولار وتم تغطية هذا العجز من خلال اللجوء إلى احتياطي الصرف وهو ما يفسر استمرار تقلص احتياطي الصرف.

ثانيا: تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2000-2018)

إن الوقوف على التطور الإجمالي للإنفاق الحكومي في ظل تطورات أسعار النفط خلال الفترة محل الدراسة، يعطي انطباعا مبدئيا عن وتيرة هذا التطور والمراحل التي مر بها في الجزائر، والجدول التالي يوضح تطورات حجم الإنفاق الحكومي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2018):

الجدول(13): تطور الإنفاق الحكومي وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر النفط	28.50	24.44	25.02	28.83	38.27	54.52	65.14
الإنفاق الحكومي	1178.10	1321.10	1550.60	1811.10	1920.10	1950.10	2454.40
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر النفط	72.39	94.45	61.67	79.50	111.26	111.67	108.66
الإنفاق الحكومي	3108.50	4191.00	4246.30	4466.90	5731.40	7058.10	6024.10
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
سعر النفط	98.95	52.39	43.73	60.74	71.03		
الإنفاق الحكومي	6980.20	8858.10	7984.20	6800.00	8628.00		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي على الموقع الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/country/Algérie

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تطور في حجم الإنفاق الحكومي كون أن الجزائر عرفت في هذه الفترة انطلاق برامج تصحيحية وتقويمية وتنموية على عدة أصعدة خاصة الاقتصادية والاجتماعية. حيث أن هناك زيادة متسارعة للإنفاق الحكومي خلال الفترة (2000-2004) بزيادة قدرها (+742 مليار دج)حيث انتقل من 1178.10 مليار دج سنة 2000إلى 1950.10 مليار دج سنة 2004، وتفسر هذه الزيادة بالارتفاع الذي عرفته نفقات التسيير خلال هذه المرحلة والتي تجاوزت نسبتها 70% في بعض السنوات من مجموع الإنفاق الكلي إلى جانب النفقات المتعلقة بإعادة بناء ما خلفته فيضانات 2001 وزلزال 21 ماي 2003هذا الأخير كلف ميزانية الدولة خلال 2003 و2004 ما قيمته 156.4 مليار دج،إضافة إلى الزيادة التي عرفتها أسعار النفط في هذه الفترة من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 38.27 دولار للبرميل سنة 2004.

كما نلاحظ خلال الفترة (2005-2009) وهي مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو، ارتفاع كبير في حجم الإنفاق الحكومي، حيث سعت الحكومة نحو تحسين الخدمة العمومية والتنمية المحلية. ورفع معدلات النمو وتحسين المستوى المعيشي للسكان، حيث كان من أسباب الارتفاع توجه الدولة نحو إنشاء البنية القاعدية، كما شهدت هذه الفترة التسديد المسبق للديون الخارجية، إلى جانب النفقات المتعلقة بالموظفين في القطاعات التابعة للدولة وقد بقي حجم الإنفاق الحكومي في تزايد مستمر وبمعدل نمو متزايد حيث بلغ 4246.3 مليار دج سنة 2009 وذلك لتعزيز النمو وتحديث البنية التحتية وتلبية احتياجات اجتماعية مختلفة مثل السكن بالإضافة إلى

دعم المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والحليب ومشتقاته لتبقى المواد في متناول عامة الناس.رافق هذه الزيادة ارتفاع في أسعار النفط من 54.52 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 61.67 دولار للبرميل سنة 2009

وابتداء من سنة 2010 انطلاق البرنامج الخماسي الذي خصص له غلاف مالي قدر بـ 21214 مليار دج أي ما يقارب 262 مليار دولار ووزع على مجموعة من القطاعات وهذا ما يفسر التزايد الكبير في حجم النفقات العامة في هذه الفترة، إضافة إلى ذلك ارتفعت نفقات التسيير إلى 4486.3 مليار دج بنسبة ارتفاع تفوق 40% مقارنة بسنة 2009، أما في عام 2011 شهدت البلاد ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي دفعت إليها الثورات والاضطرابات الشعبية التي حدثت في بعض الدول العربية حيث بلغ حجم الإنفاق الحكومي 5731.4 مليار دج مقارنة بسنة 2010 والتي قدر فيها حجم الإنفاق الحكومي 4466.9 مليار دج بزيادة تقدر 1264.5 مليار دج وهذا الارتفاع لم يشهده الإنفاق الحكومي في السنوات السابقة وذلك راجع إلى قرار الحكومة بزيادة في الإنفاق قدره 25% في محاولة لتهدئة شكاوي المواطنين والحيلولة دون وقوع اضطرابات في أعقاب ثورات في تونس، مصر وليبيا.

نستنتج أن سياسة الإنفاق الحكومي لهذه الفترة كانت توسعية يرجع ذلك إلى الأسباب التالية[1]:

- ✓ تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر والارتفاع الكبير للعائدات النفطية.
- ✓ زيادة أجور العاملين في القطاع العام.
- ✓ زيادة الدعم الحكومي للدقيق والحليب وزيت الطهي و السكر.
- ✓ توفير فرص العمل للشباب.
- ✓ تسديد المديونية الخارجية.
- ✓ قيام الحكومة بضخ مزيد من الأموال لإتمام مشاريع تأخر إنجازها.
- ✓ ارتفاع عدد الأفراد العاملين في القطاع العمومي، وبالتالي ارتفاع حصيلة الأجور والرواتب.
- ✓ ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى 111.26 دولار للبرميل في 2011 وإلى 111.67 دولار للبرميل سنة 2012.

أما في 2015 ارتفعت النفقات الكلية إلى 8858.1 مليار دج، حيث ارتفعت بشكل كبير مقارنة بسنة 2014 التي قدرت بـ 6980.20 مليار دج، وفي 2016 قدرت النفقات الكلية بـ 7984.2 مليار دج وانخفضت في 2017 إلى 6800 مليار دج وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط بعد الصدمة البترولية لسنة 2014 والتي وصلت فيها أسعار النفط إلى 43.73 دولار للبرميل سنة 2016. أما بين 2017 و2018 لاحظنا أن حجم الإنفاق الحكومي في الارتفاع التدريجي حيث وصل في 2018 إلى 8628 مليار دج مقارنة بـ 2017 ويرجع

[1] قصباني شعبان، بلعباس رابح، **أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر –دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 2000–2013**، مجلة الإستراتجية والتنمية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2020.

ذلك لتحسن متوسط أسعار النفط حيث ارتفعت إلى حدود 60 دولار للبرميل في 2017 ليصل إلى 71.03 دولار للبرميل سنة 2018، ويرجع هذا الارتفاع لتأكيد الدول المنتجة بتخفيض الإنتاج.

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والاقتصاد الجزائري يعاني من الأحادية في التصدير، حيث يستحوذ فيه قطاع المحروقات على حوالي 97% من إجمالي الصادرات الوطنية، مما يجعله رهينا لتقلبات أسعارها. ونظرا لكون سلعة النفط هي سلعة ناضبة وغير متجددة وجب على الجزائر التفكير وبجدية في مرحلة ما بعد البترول وإعادة النظر في تركيبة صادراتها ومحاولة تنويعها وذلك بانتهاج استراتجيات بديلة، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى آليات التنويع الاقتصادي المتمثلة في الاستثمار في الطاقات المتجددة، تشجيع قطاع السياحة، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: الاستثمار في الطاقات المتجددة

تعتبر الجزائر من بين ابرز الدول المرشحة من قبل خبراء الطاقة في العالم للعب دور رئيسي ومهم في معادلة الطاقة نظرا إلى امتلاكها مصادر طبيعية هائلة في مجال إنتاج الطاقات البديلة لمصادر الطاقة الاحفورية السائرة في طريق الانقراض، مما يجب تطوير مصادرها كما يلي[1]:

أولا:الطاقة الشمسية

تتوفر الجزائر جراء موقعها الجغرافي على أغنى الحقول الشمسية في العالم كما يوضحه الشكل رقم، حيث أن كمية الطاقة الواردة إلى المتر المربع الواحد تقدر بـ 5 كيل وات في الساعة/ م² على معظم أجزاء التراب الوطني، ويمكن أن تبلغ أحيانا 7 كيلووات في الساعة/ م²، وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلو واط في الساعة/ م²، على مساحة تقدر بـ 2.381.745 كلم² (هذا بالنسبة إلى أهم الحقول الشمسية في الجزائر)، هذه الإمكانيات الهائلة تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية حسب وزارة الطاقة الجزائرية وأربع مرات الاستهلاك العالمي للطاقة وتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.

ثانيا: طاقة الرياح

تهب على الجزائر رياح تحمل معها كثيرا من الهواء البحري الرطب، وكميات كبيرة من الهواء الصحراوي، بمتوسط سرعة سنوية يفوق 7 أمتار في الثانية، خصوصا في المناطق الساحلية، وفي الجزائر عموما تعتبر أدرار من أهم المناطق ذات هبوب الرياح القوي، وعلى سبيل المثال فان توربينات هوائية على ارتفاع 30 متر بسرعة رياح تقدر بـ 5.1 متر في الثانية يمكن أن تولد طاقة سنوية تقدر بـ 673 مليون كيلووات ساعي، ويمكن أن تغطي احتياجات 1008 مسكن من الطاقة.

[1] ذبيحي عقيلة، **دور الطاقات الجديدة والمتجددة في تحقيق نظام طاقة مستدام (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص ص: 184,183.

ومنه فالطاقة الكهربائية المولدة عن طريق الرياح يمكن إنتاجها محليا ودون تكاليف نقل، عن طريق إنشاء المحطات الكهربائية في المناطق المعزولة، مما يعالج شكل الكهرباء في الجزائر، كما أن لهذه الطاقة علاقة مباشرة بسرعة الرياح، فحين تزداد سرعة الرياح تزداد كمية الكهرباء التي ينتجها التوربين الرياحي، ومنه تنخفض كلفة الطاقة لكل كيلو واط ساعي.

ثالثا: الطاقة المائية

إن كميات الأمطار التي تسقط على الإقليم الجزائري، هي كميات مهمة وتقدر بنحو 65 مليار م³ (سنويا)، لكن لا تستغل منها إلا نسبة قليلة تقدر بـ 5% على عكس البلدان الأوروبية (استغلال 70% من هذا المورد في توليد الطاقة الكهربائية)، إن عدد الأيام التي تهطل فيها الأمطار تتجه نحو الانخفاض، كما أن هذه الأمطار تتركز في مناطق محددة، بالإضافة إلى تبخر هذه المياه بفعل الحرارة، فضلا عن تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية. جغرافيا تنخفض مصادر المياه السطحية كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب وتقدر حاليا كمية المياه النفعية والمحددة بـ 25 مليار م³، ثلثا هذه الكمية مياه سطحية (103 سد منجز، 50 سد في طور الإنجاز)، فقط ناهيك عن الثروة الجوفية.

ووعيا من الجزائر بهذه التحديات الطاقوية والبيئية المرتبطة بتنويع المزيج الطاقوي، التزمت مباشرة ببرنامج واعد لتطوير الطاقات المتجددة عبر تخصيص ما قيمته 180 مليار دولار لتطويرها. وتمتلك وزارة الطاقة برنامجا هاما لتطوير الطاقات المتجددة لا سيما في المناطق المعزولة في الجنوب والهضاب العليا مؤكدة أن الهدف يتمثل في تشجيع استعمال الطاقات النظيفة حتى وان كانت جد مكلفة بالمقارنة مع الطاقات الكلاسيكية.
وتمت المصادقة على البرنامج الوطني للطاقات المتجددة من طرف مجلس الوزراء يوم 03 فيفري 2011 والممتد إلى غاية سنة 2030، وهو برنامج لترقية الطاقات المتجددة مخصص معظمها لإنتاج الكهرباء، إذ تمثل الطاقة الشمسية المحور الرئيسي للبرنامج الوطني للطاقات الجديدة والمتجددة. ويرمي هذا البرنامج إلى رفع إنتاج الكهرباء انطلاقا من هذه الطاقات تدريجيا في ظرف 20 سنة إلى 40% من الإنتاج العالمي للكهرباء، لا سيما أن الطلب على الكهرباء يشهد تناميا محسوسا قد يبلغ ثلاثة أضعافه إلى غاية سنة 2030 في الجزائر التي عليها التوجه نحو الطاقات المتجددة لتنويع مصادرها الطاقوية، و 10.000 ميغاواط موجهة للتصدير(إذا ما أتاحت الظروف لذلك). والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (14): مراحل برنامج الطاقة المتجددة

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتملة تركيبها	MW110	MW650	MW2600 مخصصة للسوق الوطني ما يقارب MW2000 مخصصة للتصدير	MW12000 موجهة للسوق الوطني و MW11000 مخصصة للتصدير

المصدر:سليمة طبايبية، وردة سعيدي، **تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع وإشكالية التبعية للمحروقات(الواقع الحالي والتطلعات المستقبلية)**، الملتقى الدولي الرابع حول: رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء 50 سنة من التنمية، جامعة بشار، الجزائر، 2014، ص 13.

ويتم في إطار هذا البرنامج تطوير إنتاج الكهرباء باستعمال الطاقات المتجددة على ثلاث مراحل متتابعة، فالمرحلة الأولى(2011-2013) هي مرحلة تجريبية أولى تضم عشر مشاريع حيث ستكرس هذه السنوات كلية للتحكم في المعارف، أما المرحلة الثانية سنة 2014 والمرحلة الثالثة سنة 2015 فستشهدان إطلاق عدد معتبر من الاستثمارات اللازمة بهدف بلوغ مستوى إنتاج قدره 22 ألف ميغاواط من الكهرباء باستعمال الطاقات المتجددة في حدود سنة 2030[1].

المطلب الثاني: تشجيع وتطوير السياحة

شهدت العقود القليلة الماضية اهتماما متزايدا للقطاع السياحي على المستوى العالمي، حيث أصبح ينظر إليه كأحد أسرع واهم القطاعات الاقتصادية نموا في العالم، فوفقا لمنظمة السياحة العالمية، توسع عدد السياح الدوليين الوافدين بمعدل سنوي قدره 6.2% وتزايد من 25 مليون إلى980 مليون سائح، من عام 1950 إلى عام 2011، كما يعد حاليا من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، إلا أن الجزائر بالرغم من تمتعها بالكثير من المقومات السياحية (المناطق السياحية الخلابة، الحمامات المعدنية، سياحة الشاطئ، السياحة الصحراوية، المناطق الأثرية...) التي تمكنها من منافسة العديد من البلدان، والمجهود الكبير الذي بدل في الفترة الأولى من عمر استقلالها لإعطاء القطاع السياحي مكانته التي يستحقها، إلا أن السياحة بقيت من القطاعات الثانوية التي لم تنل حظها من الرعاية والدعم، خاصة في ظل ما يتعرض له الاقتصاد الجزائري من هزات ناتجة عن تغيرات أسعار البترول في الأسواق الخارجية، لذلك يعد تحقيق تنمية

[1] الياس حناش، عزالدين بوحبل، **البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة جيجل، العدد 02، ص 69.

سياحية في الجزائر ضرورة حتمية وليس مجرد خيار يمكن الاستغناء عنه وهذا لمواجهة آثار تغيرات أسعار البترول. وللسياحة أهمية من عدة جوانب أهمها[1]:

✓ **الأهمية الاقتصادية:** حيث تساهم السياحة في خلق مناصب عمل مباشرة في القطاع، وأخرى غير مباشرة لارتباطها بقطاعات اقتصادية أخرى، كما تساهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة بقطاع السياحة، وكذا الإنفاق اليومي للسياح مقابل الخدمات السياحية، إضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدماتية لقطاعات اقتصادية أخرى، مع النقد الأجنبي المتوفر مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد وفروق تحويل العملة والخدمات البنكية.

✓ **الأهمية الاجتماعية والثقافية و السياسية:** إضافة لمساهمة السياحة في الحد من ظاهرة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، فهي أداة للتوصل الفكري وتبادل الثقافات والتقاليد بين الشعوب، حيث تعتبر أداة للتبادل المعرفي وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم، كما تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول وتساهم في حل العديد من المشكلات السياسية داخلها.

والجزائر كغيرها من الدول حاولت منذ الاستقلال النهوض بهذا القطاع فاتخذت مجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية بغية تحقيق تنمية سياحية تدر دخلا على الاقتصاد الوطني تمثلت في الآتي:

✓ **إجراءات مؤسساتية:** قامت الجزائر بإنشاء العديد من الهياكل الإدارية لتنمية قطاع السياحة وأهمها إنشاء وزارة السياحة والصناعات التقليدية التي تأسست بموجب المرسوم رقم 43-474 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، وحددت بموجبه المهام الموكلة إليه، كما تم إنشاء الديوان الوطني للسياحة بموجب المرسوم 214-88 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 402-92 بتاريخ 31 أكتوبر 1992 ويهدف إنشاؤه إلى إعداد برامج الترقية السياحية والسهر على تنفيذها، ثم بعدها تم إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 21 فيفري 1998، بالإضافة إلى المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-98 المؤرخ في 10 مارس من نفس السنة، وبعد ذلك وفي عام 1994 تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 39-94 المؤرخ في 25 فيفري يقضي بإنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية.

وتداركا للتأخر المسجل في القطاع السياحي، ووجود تقلبات مفاجئة في أسعار النفط في الأسواق الخارجية، عمدت الجهات الوصية على وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025يعين ويوزع المناطق السياحية عبر الوطن ويحدد نوع النشاط فيها، حيث يعتبر هذا المخطط الإطار المرجعي للتنمية السياحية في الجزائر هذا المخطط يبين إرادة السلطات العمومية ونظرتها للتنمية السياحية قصد جعل الجزائر بلدا مستقبلا

[1] بلوافي عبد المالك، **أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971-2014**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 159,158.

للسياح، حيث يوضح كيف تضمن الدولة التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والاستدامة البيئية على مستوى البلد بأكمله.

✓ **إجراءات قانونية:** اصدر المشرع الجزائري مجموعة من القوانين أبرزها قانون التنمية المستدامة للسياحة رقم 01-03 الصادر في 17 فيفري 2003، والذي كان يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من اجل تطوير قطاع السياحة، أما القانون الآخر فيتعلق باستغلال الشواطئ رقم 02-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة لاستعمال واستغلال السياح للشواطئ، وهدفه تثمين وحماية الشواطئ والاستفادة منها، ثم بعد ذلك صدر قانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري من نفس السنة والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، وبعدها صدر قانون تطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 08-06 المؤرخ في 2006/07/15، بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من كل سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011.

وبالرغم من مساهمة السياحة في السنوات القليلة الماضية على مستوى الناتج المحلي أو على مستوى خلق مناصب عمل، إلا أن هناك العديد من التحديات والعوائق التي تواجه عملية تحقيق التنمية السياحية ومن ثم المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

✓ عدم وجود إستراتيجية واضحة بسبب عدم وجود رغبة سياسية فعلية في جعل القطاع قطاعا استراتجيا وليس ثانويا، والتغيير المستمر في الخطط والسياسات المتبعة في إنعاش هذا القطاع.

✓ الوضع الأمني في الجزائر الذي تدهور مع بداية تسعينات القرن الماضي، إلا أن ذلك لا يعتبر مصدرا وحيدا لهذه المشكلات، حيث لا يزال القطاع يتخبط في العديد من المشكلات، على الرغم من تحسن الأوضاع الأمنية على الأقل مع بداية القرن الحالي.

✓ ضعف شبكات المواصلات والاتصالات، بالإضافة إلى غياب ثقافة سياحية عن المجتمع الجزائري، والتي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في تسويق المنتجات السياحية.

✓ عجز في طاقات الاستقبال، هياكل إيواء متآكلة وبأسعار مرتفعة نسبيا بالنسبة للسكان المحليين.

✓ مشكلة العقار السياحي، وكثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية والفساد، بالإضافة إلى ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية وإشكالية التمويل السياحي.

✓ ضعف التأهيل البشري في القطاع ونقص الاحترافية في مجال السياحة.

✓ إهمال المعالم الأثرية والسياحية ونقص العناية بها.

[1] بن لحبيب بشير، **الاستثمار في قطاع السياحة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري**، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويعالاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، 2017.

ولتطوير قطاع السياحة في الجزائر والارتقاء بقدراته التنافسية يجب على الهيئات الوصية على قطاع السياحة تنفيذ مشاريع لتطوير قطاع السياحة، وتطبيق إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة لتأهيل القطاع من خلال استغلال الإمكانيات السياحية الضخمة والمتنوعة، والتصدي في الوقت نفسه للمنافسة وأدواتها الاقتصادية والتقنية القادمة نتيجة للعولمة، مما يتطلب توجه السياسات الحكومية لتحسين بيئة الاستثمار السياحي، وتنمية الموارد البشرية السياحية، مما يتطلب توجيه السياسات الحكومية لتحسين بيئة الاستثمار السياحي، وتنمية الموارد البشرية السياحية، وفتح المجال للقطاع الخاص حيث أن صناعة السياحة تقع على عاتقه أكثر من القطاع الحكومي خاصة هيئة الظروف المطلوبة لجذب السياح وتجويد نوعية المنشآت والخدمات إلى جانب تطوير الكفاءات العاملة في قطاع السياحة وتحسين مهاراتهم.

المطلب الثالث: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اهتمت الجزائر بهذا النوع من المؤسسات من خلال مختلف التحفيزات والتشريعات التي جاءت في هذا الجانب، وكغيرها من الدول أدركت أهمية هذا القطاع باعتباره بديل ومؤثر رئيسي في البيئة الاقتصادية من خلال خلق الثروة خارج قطاع المحروقات، وإحداث مناصب عمل دائمة. وفي ظل ما يشهده الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة من تحولات وتطورات ناجمة عن اتجاهه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي والانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية، وكذا اتساع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وقيام التحالفات الإستراتيجية، كل هذه التحولات الاقتصادية زادت من حدة المنافسة وجعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في وضع صعب في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل مؤسسات الدول المتقدمة، مما دفع بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات لتأهيل اقتصادها وترقية ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة ورفع العراقيل عنها، وكذا تحسين أدائها وتعزيز تنافسيتها وضمان استمراريتها في ظل اقتصاد تنافسي لا يكون فيه البقاء إلا للأقوى[1].

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل في الجزائر[2]

ساعدت المنظومة القانونية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرقي بها من حيث تطور تعدادها، وتطورها في عدة قطاعات، هذا إضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها، إضافة إلى إحداث القيمة المضافة وبروزها في التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.

يبين الجدول التالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2018) ونسبة مساهمتها في التشغيل:

[1] الياس حناش، عزالدين بوحبل، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] مصطفى رديف، إسماعيل مراد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية البطالة في الجزائر(دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018)**، مجلةدراسات العدد الاقتصادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، 2020، ص ص: 206,205.

جدول رقم (15): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة مساهمتها في التشغيل إلى إجمالي العمالة المشتغلة وطنيا خلال (2000-2018)

السنة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة مساهمة PME في التشغيل إلإجمالي العمالة المشتغلة وطنيا
2000	/	/	159507	11.08
2001	244570	788	245358	11.83
2002	261125	788	261913	10.99
2003	287799	788	288587	11.81
2004	312181	788	312969	10.75
2005	245842	874	246716	14.39
2006	269806	739	270545	14.12
2007	293946	666	294612	15.77
2008	392013	626	392639	16.84
2009	455398	591	455989	16.33
2010	482892	557	483449	18.2
2011	511856	572	512428	17.96
2012	550511	557	551068	18.17
2013	601583	557	602140	18.56
2014	656949	542	657491	21.07
2015	716895	532	717427	22.38
2016	1022231	390	1022261	23.43
2017	1074436	267	1074703	24.78
2018	1092908	262	1093170	24.04

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، نشرية المعلومات الاقتصادية 2000-2018

www.mdipi.gov.dz

الملاحظ من الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة يشهد تطورا كبيرا في الجزائر، انطلاقا من 1595507 سنة 2000 إلى 1093170 سنة 2018.

من خلال نفس الجدول، يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشهد ارتفاعا كبيرا من سنة لأخرى، حيث وصل تعدادها في سنة 2000 إلى 244570 مؤسسة، إلى أن وصل إلى حوالي 1092908 سنة 2018، أي بزيادة جد معتبرة.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فهي تشهد تراجعا مستمرا ابتداء من سنة 2000، وهذا التراجع ناجم عن تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام، حيث تعتبر خوصصة مؤسسات القطاع العام، عنصرا أساسيا في انخفاضها، لتصل إلى 262 مؤسسة سنة 2018.

أما فيما يخص نسبة عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي العمالة المشتغلة في الجزائر فعرفت تطورا خلال فترة الدراسة (2000-2018) إذ قدرت النسبة سنة 2000 بـ 11.08%لترتفع إلى أكثر من 24% سنة 2018، وهذا نظرا للجهود المبذولة لتدعيم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة (2007-2017)

الجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات للفترة (2007-2017):

جدول رقم (16):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2007-2017)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	الإجمالي
2007	704.05	2740.06	3444.11
2008	760.92	3574.07	4334.99
2009	816.80	4162.02	4978.82
2010	827.53	4681.68	5509.21
2011	923.34	5137.46	6060.8
2012	793.38	5813.02	6606.404
2013	898.24	6741.19	7634.43
2014	1187.93	7338.65	8527
2015	1313.36	7924.51	9237.87
2016	1414.65	8529.27	9943.92
2017	1291.14	8815.62	10106.76

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، نشرية المعلومات الاقتصادية 2000-2018

www.mdipi.gov.dz

من خلال بيانات الجدول أعلاه تتبين المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، حيث استطاعت أن تساهم بقيمة 10106.76 مليار دينار سنة 2017 من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وهذا ما يعطي الانطباع على توقعات مستقبلية جيدة مع إمكانية توسيع الاستثمارات بتوفير الدعم اللازم والتمويل.

ثالثا: تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات

يبين الجدول التالي تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية:

الجدول رقم (17): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2009-2018)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات م ص م خارج المحروقات	805.45	1123	1892	1922	1943
السنة	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات م ص م خارج المحروقات	2623	1916	1643.22	1660	2449

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، نشرية المعلومات الاقتصادية 2000-2018

www.mdipi.gov.dz

يتبين من خلال معطيات الجدول أعلاه أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذت في الارتفاع وبلغت قيمة 2449 مليون دولار سنة 2018 ما يؤكد على نجاعة التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من الممكن جدا أن تكون أهم الخيارات لبعث وترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات[1].

المطلب الرابع: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

سعت الجزائر عبر سياسة موجهة على تشجيع زيادة معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لان ذلك من شانه أن يشجع على نقل الخبرة الأجنبية والتكنولوجيا التي تعتبر احد العوامل العامة في رفع تنافسية المنتجات الوطنية وزيادة إمكانية تصديرها، ويتم ذلك من خلال توفير المناخ المناسب للمستثمرين الأجانب ومنحهم الحوافز المالية والضريبية الملائمة، وقد أفضت هذه الجهود إلى زيادة معتبرة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

[1] الياس حناش، عزالدين بوحبل، مرجع سابق، ص ص: 72,71.

أولا: مشاريع الاستثمار المحلية والأجنبية المباشرة المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2011)

يوضح الجدول الموالي مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2011):

الجدول رقم (18): مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2011)

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دولار)	النسبة (%)
الاستثمارات المحلية	46832	99.05	4414144	67.10
الشراكة	209	0.44	851473	12.74
مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي	242	0.51	1312905	19.96
مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر	451	0.95	2164378	32.90
المجموع العام	47284	100	6578522	100

Source : Agence Nationale de Développement Investissement (ANDI) 2012 : www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه وفيما يخص مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومقارنتها بالاستثمارات المحلية، والمصرح بها لدى الوكالة الوطنية للاستثمار خلال الفترة (2002-2011)، فقدرت بحوالي 451 مشروع استثماري، أي ما يمثل نسبة 0.95%من الاستثمارات الإجمالية في الجزائر.

وتم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن قيمة 451 مشروع استثماري أجنبي قدرت بـ 2164378 مليون دينار جزائري (منها 209 مشروع شراكة بقيمة 851473 مليون دج، و 242 مشروع أجنبي مباشر مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بقيمة 1312905 مليون دج) من أصل 6578522 مليون دج، والذي يمثل قيمة الاستثمارات الإجمالية في الجزائر خلال نفس الفترة. وبالتالي تمثل قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة 32.90 من القيمة الإجمالية للاستثمارات الوطنية. مع الإشارة أن هذه النسبة قدرت في الفترة (2002-2009) بـ 25.18% حيث كانت الاستثمارات الأجنبية تمثل 694 مشروع استثماري بقيمة 1688985 مليون دج من أصل 71185 مشروع استثماري وطني بقيمة 6706875 مليون دج.

ثانيا: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة (2002-2011)

سيتم الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (19): التنويع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المصرح بها خارج قطاع المحروقات في الفترة (2002-2011)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (مليون دينار)	النسبة (%)
الفلاحة	08	1.77	6533	0.30
البناء والأشغال العمومية	70	15.52	41981	1.94
الصناعة	257	56.98	949710	43.88
الصحة	3	0.67	8589	0.40
النقل	16	3.55	9351	0.43
السياحة	11	2.44	481321	22.24
الخدمات	85	18.85	578393	26.72
الاتصالات	01	0.22	88500	4.09
المجموع	451	100	2164378	100

Source : Agence Nationale de Développement Investissement (ANDI)، 2012 : www.Andi.dz

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت على عدة قطاعات من الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2002-2011)، حيث احتلت كل من قطاعات الصناعة والخدمات، البناء والأشغال العمومية الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والمبالغ المقدرة، وبلغت نسبتها 56.98%، 18.85%، 15.52% على التوالي، وبمبالغ 949710 مليون دج بالنسبة لقطاع الصناعة، و578393 مليون دج لقطاع الخدمات، و41981 مليون دج للبناء والأشغال العمومية، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مردودية هذه القطاعات بالنسبة للشركات الأجنبية.

ولم تحظى قطاعات الزراعة والنقل والسياحة بالنصيب المرغوب من هذه الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها، فلم يسجل قطاع الزراعة إلا نسبة 1.77%من إجمالي المشاريع، ولم يستقطب قطاع النقل سوى 3.55% من هذه المشاريع،وهو ما يقدر بقيمة 12531 مليون دج. بينما قدرت حصة قطاع الصحة من إجمالي المشاريع بـ 0.67%، وهي نسبة ضعيفة وتتمثل خاصة في الصناعة الصيدلانية للدار العربية الأردنية، وبلغت حصة قطاع الاتصالات 0.22%وهي ضعيفة مقارنة بالفرص الكبيرة المتاحة والمكانة التي كان يحتلها القطاع قبل سنة 2005، ويعتبر ذو أهمية كبيرة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتركز في قطاع المحروقات وهذا نظرا للمكانة التي يحظى بها في الاقتصاد الوطني.

ويمكن القول أن مستوى جاذبية الاستثمار المباشر خارج قطاع المحروقات يبقى بعيدا عن الطموح ومازال يحتاج إلى التحسين أكثر، خاصة وان الجزائر تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية والمادية وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود واستغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها وفسح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب، خاصة وان هناك بعض من الدول النامية تتشابه ظروفها وإمكانياتها إلى حد بعيد مع الجزائر إلا أنها نجحت في التحرير الاقتصادي واستقطاب حجم كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، كما تطرقنا بالتحليل لجملة من المؤشرات الاقتصادية ومدى علاقتها بتقلبات أسعار النفط، فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب ويعتمد على جانب وحيد كمصدر للإيرادات والعوائد الاقتصادية مما جعله عرضة للصدمات الخارجية والتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية، وهو ما حدث في عدة محطات لانخفاض أسعار البترول عالميا، إلا أن الجزائر ظلت حتى الآن قادرة على مقاومة الانخفاض في عائدات النفط من خلال مستويات الديون المنخفضة جدا بفضل وجود صندوق ضبط الإيرادات، واحتياطات صرف متميزة تغطي حاجاتها وظلت تواجه هذا الوضع نظرا لبقاء أسعار النفط عند المستوى نفسه، ولكن قدرتها انخفضت بسرعة نظرا لعدم استقرار أسعار النفط.

وللتقليل من هذه الآثار يجب على الدولة التوجه إلى إستراتيجية التنويع الاقتصادي والبحث عن بدائل مستقبلية تقلل من تبعية الدولة لقطاع المحروقات خاصة أن الجزائر تملك إمكانيات معتبرة للتوجه نحو الطاقات المتجددة.

الخاتمة العامة

باعتبار أن النفط مادة حيوية ومحل اهتمام في الميدان الاقتصادي وتميزه بخاصية عدم الثبات في أسعاره، فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة المتغيرات الأساسية التي تساهم في تحديد أسعار النفط العالمية، وبما أن الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط قمنا بالنظر في مدى تأثير هذه الأسعار على بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.

توضح نتائج الدراسة مدى تأثير أسعار البترول في اقتصاديات الدول المصدرة له عامة والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، حيث أن ارتفاع أسعار النفط يعمل على تعزيز مكانة قطاع المحروقات الذي يعتبر المغذي الأساسي لجميع القطاعات الاقتصادية والمكون الأول والأساسي للناتج المحلي الإجمالي، والعكس تماما في حالة انخفاض أسعاره.

وعليه يجدر بالسلطات تنويع إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات من اجل الخروج عن التبعية لهذا القطاع من خلال تفعيل استراتجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات بالتركيز على القطاع السياحي وتطوير البحث في مجال الطاقات المتجددة والتي تمثل رهانا حقيقيا للجزائر وخاصة الطاقة الشمسية إذ أن الصحراء الجزائرية ليست فقط مصدرا للثروة النفطية ولكن أيضا للطاقة الشمسية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نتائج اختبار الفرضيات

من خلال تحليلنا لمختلف المعطيات التي تم جمعها حول موضوع الدراسة، حاولنا اختبار صحة أو نفي الفرضيات التي كانت منطلق الدراسة حيث توصلنا إلى:

✓ بالنسبة للفرضية الأولى فقد أكدت الدراسة صحة هذه الفرضية بالنظر لأهمية النفط كسلعة إستراتجية، وتعتبر الجزائر من البلدان النفطية الحديثة الاستكشاف.

✓ بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على أن العوامل المحددة لأسعار النفط تتمثل في العرض والطلب فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، فكل من العرض والطلب يؤثران على أسعار النفط، إذ كانت الأسعار تتحدد في ظل سيطرة الشركات العالمية وفق نقطة أساس وحيدة في خليج المكسيك لتضاف إليها نقطة أخرى تتمثل في الخليج العربي، ومع التطورات التي شهدتها سوق النفط ودخول أطراف جديدة للسوق النفطية وظهور منظمة الأوبك أصبحت الأسعار تتحدد وفق الشركة النفطية ليتراجع دور منظمة الأوبك وترك الأسعار تتحدد وفق قوى العرض والطلب.

✓ بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص على أن أسعار النفط تتميز بالا استقرار وحدة التقلب، وهو ما كان له عظيم الأثر على مختلف الاقتصاديات العالمية فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث انه من خلال تتبع مسار تطورات أسعار النفط كانت حافلة بالتقلبات والصدمات التي كان لها آثار سلبية أو إيجابية تسببت في تحولات حادة في مختلف الاقتصاديات العالمية خاصة اقتصاديات الدول النفطية.

✓ بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص على أن الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات ولذلك فتقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر فقد أكدت الدراسة صحة هذه الفرضية من خلال القيام بالتحليل الاقتصادي لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات النمو الاقتصادي، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الحاصلة في السوق العالمية للنفط.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ عرفت أسعار النفط عدة تغيرات تميزت بالانخفاض والارتفاع خلال الفترة (2000-2018) اغلب أسبابها ظروف سياسية أثرت على جانبي العرض والطلب.

✓ مر قطاع النفط في الجزائر بمراحل عدة منذ اكتشاف النفط تمثلت في سيطرة الاستعمار الفرنسي على هذا القطاع وبالرغم من استقلال الجزائر إلا أنها بقيت في تبعية لهذا القطاع، فأول ما قامت به الجزائر هو عملية تأميم المحروقات واحتكار سوناطراك للقطاع، لتفتح فيما بعد المجال أمام الشراكة الأجنبية في قطاع النفط للاستفادة من الخبرات في عمليات البحث والتنقيب. تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات التي يمكن أن تؤهلها لان تكون قطبا اقتصاديا هاما، لكن مساهمة هذه الإمكانيات تبقى دون المستوى المطلوب.

✓ تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات التي يمكن أن تؤهلها لان تكون قطبا اقتصاديا هاما، لكن مساهمة هذه الإمكانيات تبقى دون المستوى المطلوب.

✓ الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على النفط كمصدر للعوائد والإيرادات، وهذا مايجعله عرضةللصدمات الخارجية.

✓ يشكل الهبوط الكبير في أسعار النفط فرصة جيدة بالنسبة للاقتصاديات النفطية لتصحيح مسار النشاط الاقتصادي وإعادة هيكلة البنية الاقتصادية والمالية باتجاه التنويع الاقتصادي على حساب الانكشاف على مورد أحادي يتسم بالتقلب الحاد والنضوب المستقبلي، لاسيما في ظل وجود تجارب تنموية ناجحة خاضتها بعض البلدان الريعية والتي نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن التركيز على النفط.

التوصيات

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وتشخيص أهم العوامل المؤثرة في سوق النفط نقدم الاقتراحات التالية:

✓ ضرورة سعي الدول المصدرة للنفط منفردة ومجتمعة لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط، والعمل على تفعيل أكثر لدور منظمة الأوبك في السوق العالمية للنفط.

✓ تشجيع الاستثمار خارج المحروقات خاصة القطاع السياحي، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، قصد ضمان واستقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري.

✓ العمل على إيجاد مصادر أخرى للحصول على الدعم المالي قصد تغطية متطلبات واحتياجات الدولة ككل.

✓ ضرورة دعم المشاريع الجديدة قصد دفعها نحو التطور والتقدم.

✓ الاستفادة من تجارب الدول التي لا تمتلك ثروات طبيعية ولكنها تحقق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بتلك التي تمتلك ثروات وتحقق مستويات نمو اقل.

✓ ضرورة تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، إذ أن الجزائر من بين الدول التي تفوق وارداتها من الخارج صادراتها.

آفاق الدراسة

إن البحث في موضوع اثر تغيرات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة لا يقف عند هذا الحد، كما لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه، بل هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة وبهذا فقد فتح هذا الموضوع أمامنا آفاق متعددة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية نذكر منها:

✓ دور التنويع الاقتصادي في ترقية ورفع مستوى الأداء الاقتصادي في الدول المصدرة خارج قطاع المحروقات.

✓ تحديات الاقتصاديات النفطية في ظل التوجهات الحديثة للطاقة–حالة الجزائر–.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة ما هي سوى حلقة من سلسلة بحوث ولبنة تضاف إلى صرح المعرفة نرجو تثمينها، فهي لا تمثل سوى محاولة من الطبيعي أن تشوبها بعض النقائص، وهي مع ذلك تمثل سبيلا لفتح المجال أمام بحوث أخرى، لان أهمية هذا الموضوع تترك مجالا واسعا للبحث.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا:الكتب

1. إبراهيم سعد الله، دور عائدات النفط في تطوير التكنولوجيا في صناعة البتروكيماويات في الجزائر، بدون دار النشر، القاهرة، 2012.

2. تامر علوان المصلح، علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

3. الحاج محمد موسر بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، الجزائر، 2008.

4. خالد أمين عبد الله، محاسبة النفط، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

5. خالد بن منصور العقيل، رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية، بدون دار النشر، عمان.

6. سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992.

7. سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية (حالة الجزائر 2000-2015)، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والطباعة، الإسكندرية، 2018.

8. سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعلم ماضيا وحاضرا، دار المنهل، لبنان، 1992.

9. صلاح مصري محمد مهدي، عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، اقتصاديات البترول، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2018.

10. عبد القادر سيد احمد، الأوبك ماضيها وحاضرها وآفاق تطورها، ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

11. علي لطفي، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010.

12. محمد خميس الزولي، جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

13. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دارة الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

14. نبيل جعفر عبد الله، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

15. أبو بكر بوسالم، دور التمكين الإداري في التميز التنظيمي- دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2015.

16. أمير صفية، أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف (حالة الجزائر1986-2016)، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.

17. بلوافي عبد المالك، أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام (حالة الجزائر 1971-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2020.

18. جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.

19. حسين كشيتي، دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.

20. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.

21. ذبيحي عقيلة، دور الطاقات الجديدة والمتجددة في تحقيق نظام طاقة مستدام (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018.

22. شويب أمينة، ضبط قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2021.

23. طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971-2006)، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد الاندماج الجهوي، جامعة وهران، الجزائر، 2010.

24. عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008.

25. غجاتي الهام، أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية لقطاع التامين الاجتماعي في الجزائر- دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد CNR-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020.

26. قصباني شعبان، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020.

27. مخلفي أمينة، اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

28. مسغوني سهام، التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط –دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة (1990–2018)–، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021.

29. منال بلقاسم، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية–دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة والصين–، أطروحة دكتوراه تخصص الاقتصاد المالي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019.

30. موري سمية، اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر(دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015.

31. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.

ثالثا: المجلات والمقالات العلمية

32. إلياس حناش، عز الدين بوحبل، البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، العدد 02.

33. بكادي مسود، اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول المصدرة والدول المستهلكة في الفترة 1990–2019، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 1، 2021.

34. بوقجام وسام، واضح فواز، واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2021.

35. دردوري رابح، صرارمة عبد الوحيد، اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين 1970–2020، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2021.

36. رزقة سيدي عمر، غريب بولرباح، اثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك، مجلة المؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 1438، 2020.

37. سلام عبد الرزاق، بصاشي هدى، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02.

38. سمير القرعيش، خطوط أنابيب نقل البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 127، 2008.

39. الطاهر زيتوني، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي الأوابك، العدد 176، 2021.

40. علي عيساوي، آفاق الاستثمار في قطاع الطاقة العربي في منظور متحول: تقييم ابيكورب، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 134، 2010.

41. قصباني شعبان، بلعباس رابح، أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 2000–2018–، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، الجلد 10، العدد 01، 2020.

42. قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 03، العدد 17، 2017.

43. مصطفي رديف، إسماعيل مراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية البطالة في الجزائر–دراسة قياسية خلال الفترة 2000–2018–، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2020.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

44. بن لحبيب بشير، الاستثمار في قطاع السياحة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، 2017.

45. زرواط فاطمة الزهراء، دين مختارية، الدول النفطية وقدرتها على تحقيق التنمية، مداخلة في ملتقى حول : متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2016.

46. محمد زيدان،محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها اتجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 2012.

47. مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر الأول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2008.

خامسا: التقارير

48. صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، 2018.

49. منظمة الأوبك، تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون، 2011.

سادسا: المواقع الالكترونية

50. https://data.albankaldawli.org/country/Algérie
51. **www.opec.com**
52. www.Andi.dz
53. **www.mdipi.gov.dz**

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة والتي تعد من التحديات التي تواجهها هذه الدول وهذا راجع لعدة عوامل تتحكم وتؤثر على توازن السوق العالمية للنفط إذ أن سعر النفط يمثل الركيزة الأساسية في هذه السوق، حيث قمنا بإسقاط دراستنا على الاقتصاد الجزائري وكيف تؤثر هذه التقلبات على بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.

لنخلص في النهاية إلى أن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو بالانخفاض، وهذا ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثرا سلبيا على اقتصاديات الدول المصدرة عموما والجزائر خصوصا، أما الارتفاع في الأسعار الذي يعتبر مصدرا للإيرادات المالية التي تحرك عجلة النمو الاقتصادي للدولة لذا ينبغي التوجه إلى استراتجيات التنويع الاقتصادي كبديل لمواجهة تقلبات أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: السوق النفطية، تقلبات أسعار النفط، مؤشرات النمو الاقتصادي.

Abstract :

This study aims to highlight the impact of oil Price fluctuations on the economies of the exporting countries, which is one of the challenges that these countries face due to several factors that control and affect the balance of the global oil market, as the price of oil is the main pillar in this market, and we have dropped our study on the Algerian market and how these obstacles affect some indicators of economic growth.

The finally conclude that the economic variables are closely related to oil prices, whether increasing or decreasing, and this means that the fluctuation of oil prices down leaves a negative impact on the economies of the exporting countries in general and on Algeria in particular, As for the rise in prices, it is considered as a source of financial revenue that drives the wheel of the country's economic growth, so it is necessary to go to economic diversification strategies as an alternative to confronting oil price fluctuations.

Keywords: oil market–oil price fluctuations–indicators of economic growth